

الحكومة المصرية

وزارة الحقوقانية

قانون المرافعات

وما يتعلق بها

في المواد المدنية والتجارية

مع التعديلات الطارئة عليه لنهاية أكتوبر ١٩٢٥

ومذيل بالقوانين التي لها علاقة

طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٩٢٦

ويطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر
مطبوعات الحكومة بوزارة المالية (بوسنة الدراوين) بالقاهرة

التمن ١٠٠ ملجم .

فهرست قانون المرافعات

الصادر به الأمر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

صفحة

قواعد عمومية (م ١ - ٢٣)	١
الكتاب الأول - في المرافعات أمام محاكم أول درجة	
الباب الأول - في الأصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لأنواع	
القضايا وأهميتها (م ٢٤ - ٣٢)	٧
الباب الثاني - في رفع الدتوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها	
(م ٣٣ - ٥٠)	١٣
الباب الثالث - في حضور الأخصام أو وكلائهم (م ٥١ - ٩٠) ...	١٨
الباب الرابع - في الأحكام (م ٩١ - ١١٨)	٢٢
الباب الخامس - في الأحكام الصادر في غيبة أحد الأخصام	
(م ١١٩ - ١٢٦)	٢٦
الباب السادس - في الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الأخصام	
(م ١٢٧ - ١٣٢)	٢٧
الباب السابع - في الاجراءات التي تحدث أمام المحكمة الابتدائية	
(م ١٣٣ - ٣٢٨)	٢٩
الفصل الأول - في دفع الدتوى بأوجه ابتدائية قبل الدخول	
في موضوعها (م ١٣٣ - ١٥١)	٢٩
الفرع الأول - في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدتوى وطلب	
الإحالة على محكمة أخرى (م ١٣٤ - ١٣٧)	٢٩
الفرع الثاني - في الدفع بدتوى بطلان وزقة الطلب أو غيرها	
(م ١٣٨ و ١٣٩)	٣٠
الفرع الثالث - في الدفع بطلب الميعاد (م ١٤٠ - ١٥١) ...	٣١

صفحة

الفصل الثاني — في الاجراءات المتعلقة بالشوت (م ١٥٢ — ٢٧٢)	٣٣
الفرع الأول — في استجواب الأخصام (م ١٥٣ — ١٦٢)	٣٣
الفرع الثاني — في ائمين (م ١٦٣ — ١٧٦)	٣٤
الفرع الثالث — في التحقيقات (م ١٧٧ — ٢٢٢)	٣٦
الفرع الرابع — فيما يتعلق بأهل الخبرة (م ٢٢٣ — ٢٤٤)	٤٣
الفرع الخامس — في الكشف على الأعيان الثابتة (م ٢٤٥ — ٢٥٠)	٤٧
الفرع السادس — في تحقيق الخطوط (م ٢٥١ — ٢٧٢)	٤٨
الفصل الثالث — فيما يتعلق بدعوى التزوير (م ٢٧٣ — ٢٩٢)	٥١
الفصل الرابع — في الدعاوى الفرعية الخ (م ٢٩٣ — ٢٩٦)	٥٤
الفصل الخامس — في انقطاع المرافعة أو تركها (م ٢٩٧ — ٣٠٨)	٥٥
الفصل السادس — في رد القضاة عن الحكم (م ٣٠٩ — ٣٢٨)	٥٦
الباب الثامن — في طرق الطعن في الأحكام (م ٣٢٩ — ٣٨٠)	٦١
الفصل الأول — في المعارضة (م ٣٢٩ — ٣٤٤)	٦١
الفصل الثاني — في الاستئناف (م ٣٤٥ — ٣٧١)	٦٣
الفصل الثالث — في التماس إعادة الحكم بالمحكمة التي أصدرته	
(م ٣٧٢ — ٣٨٠)	٦٨
الباب التاسع — في التنفيذ (م ٣٨١ — ٦٥٣)	٧١
الفصل الأول — قواعد عمومية (م ٣٨١ — ٤٠٩)	٧١
الفصل الثاني — في التنفيذ بطريق الجزع على ما للمدين لدى غيره من	
المتقولات وفي الجزع على ذلك تحفظاً (م ٤١٠ — ٤٣٩)	٧٦
الفصل الثالث — في التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة	
وبيعها (م ٤٤٠ — ٤٨١)	٨٤

الفصل الرابع — في جزو بيع الايرادات المقررة والسندات والسهام	صفحة
والديون (م ٤٨٢ — ٥١٠)	٩٣
الفصل الخامس — في القسمة بين الغرماء (م ٥١١ — ٥٣٦) ...	٩٨
الفصل السادس — في التنفيذ ببيع العقار (٥٣٧ — ٦٥٣)	١٠٤
الفرع الأول — في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية (م ٥٣٧ — ٥٩١)	١٠٤
الفرع الثاني — في المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزع الملكية وفي اعادة	
بيع العقار الخ (م ٥٩٢ — ٦٢٧)	١١٤
القسم الأول — في الاجراءات التي تحصل بانضمام بعض الدائنين الى	
بعض (م ٥٩٢ و ٥٩٣)	١١٤
القسم الثاني — في دعوى الغير باستحقاق العقار (م ٥٩٤ — ٦٠١)	١١٥
القسم الثالث — فيما يتعلق بطلان الاجراءات (م ٦٠٢ — ٦٠٥)	١١٦
القسم الرابع — في اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسى عليه	
المزاد الأول (م ٦٠٦ — ٦١٣)	١١٧
القسم الخامس — في بيع عقارات المفلس والقاصر (م ٦١٤ — ٦١٩)	١١٨
القسم السادس — في بيع العقار اختاراً وفي بيعه بطريق المزاد لعدم	
امكان قسمته بغير ضرر (م ٦٢٠ — ٦٢٧)	١١٩
الفرع الثالث — في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات الدائنين	
(م ٦٢٨ — ٦٥٣)	١٢١
الباب العاشر — في مرافعات واجراءات مستوثة (م ٦٥٤ — ٧٢٧) ...	١٢٥
الفصل الأول — في مخاصمة القضاة (م ٦٥٤ — ٦٦٧)	١٢٥
الفصل الثاني — في الاجراءات التحفظية (م ٦٦٨ — ٦٨٠) ...	١٢٧
الفصل الثالث — في اختصاص الدائر بعقارات مدينه لحصوله على دينه	
(م ٦٨١ — ٦٨٤)	١٢٩

الفصل الرابع — فى عرض المدين على الدائن وايداعه ان لم يقبله ايداعا رسميا (م ٦١٥ — ٦٩٩)	١٣٠
الفصل الخامس — فى اعطاء الصور (م ٧٠٠ و ٧٠١)	١٣٢
الفصل السادس — فى تحكم المحكمين (م ٧٠٢ — ٧٢٧)	١٣٣
قانون الخبراء (نمرة ١ سنة ١٩٠٩)	١٣٧
قانون بتخليف الموظفين الذين يتدبون بصرفة خبراء (نمرة ١ سنة ١٩١٧)	١٤٦
قانون قاضى التحضير (نمرة ٣ سنة ١٩١٠)	١٤٧
قانون بعدم جواز توقيع الججز على الأملاك الزراعية الصغيرة (نمرة ٤ سنة ١٩١٣)	١٥٢
قانون باقرار تصفية أملاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتضييق ماله من الحقوق (نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢)	١٥٤
مرسوم بقانون مفسر للقانون السابق (نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢)	١٥٧

اصطلاحات

د = دكرىتو (أمر عال) .

ق = قانون .

م = مادة .

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية ؛ وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقيم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا ؛ وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار ؛

أمرنا بما هوآت :

المادة الأولى

قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على سبعة وسبع وعشرين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولا به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها .

المادة الثانية

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بمرأى عابدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الحقانية

نخري

قانون المرافعات

وما يتعلق بها

في المواد المدنية والتجارية

قواعد عمومية ابتدائية

١ - كل اعلان أو اخبار يقع من بعض الأخصام لبعضهم يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لها أو بناء على طلب الأخصام .

٢ - اذا انتقل أحد المحضرين من محل إقامته لأحد القرى لإجراء أمر من وظائفه يجب عليه أولا أن يتوجه الى شيخ البلد ويطلب منه المساعدة فان امتنع الشيخ المذكور من إجابة طلبه وجب عليه إجراء الأمر المكلف به وذكر حصول الامتناع في المحضر الذي يحضره .

٣ - الأوراق التي يصير اعلانها على أيدي المحضرين تكون مشتملة على البيانات الآتية :

(أولا) تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة ؛
(ثانيا) اسم الخصم الذي تعلن هذه الأوراق في مصلحته ولقبه وصنعتة أو وظيفته ومحلّه (١) ؛

(ثالثا) اسم المحضر والمحكمة الموظف بها ؛
(رابعا) اسم ولقب المعلن اليه المعلومات وصنعتة أو وظيفته ومحلّه ؛
(خامسا) ذكر اسم الشخص الذي تسلم اليه الأوراق المعلنّة ؛
(سادسا) ذكر حصول المساعدة من شيخ البلد أو الامتناع من بذلها في الاحوال المبينة في المادة السابقة .

(١) المحل هو المركز الشرعي المنسوب للإنسان الذي يقوم فيه باستيفاء ما له وإيفاء ما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضرا فيه في بعض الأحيان أو أغلبها وأنه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه .

٤ - الأوراق التي تعلن على أيدي المحضرين يجب أن تكون نسختين إحداهما أصل والثانية صورة وذلك في غير الأحوال المستثناة بموجب نص صريح .

ويكون تحريرها بمعرفة المحضر بناء على تعريفات الخصم المعلن سواء كانت تحريرية أو شفاهية إذا كان الخصم المذكور طلب منه الإعلان مباشرة فإذا تراءى للمحضر في هذه الحالة وجه في الامتناع عن الإعلان وجب عليه أن يتوجه مع الخصم في نفس اليوم إلى القاضي المعين من المحكمة للأمر الوقفية ليحكم بلزوم الإعلان أو بما يراه من التغيرات التي يصح بها الإعلان ويأمر المحضر بما ينبغي إجراؤه .

٥ - يجب على المحضر أن يبين في ذيل الأصل والصورة من كل ورقة تعلن على يده مقدار رسمها وإن لم يفعل ذلك يحكم عليه القاضي المعين من المحكمة للأمر الوقفية بغرامة مائة قرش ديواني بمجرد اطلاعه على الورقة بعد استماع كلام المحضر والمحضر أن يتظلم من ذلك الحكم للمحكمة في ظرف ثلاثة أيام .

٦ - يجب أن تسلم الأوراق المقتضى إعلانها لنفس الخصم أولحله (٢٠١) .

(١) إعلان الأوراق الخ لرجال الجيش (د ٤ يونيو ١٨٩١) :

المادة الأولى - إعلان الأوراق والأحكام للضباط والصف ضباط والعساكر الذين في الخدمة يكون بواسطة سردارية الجيش سواء كانت متعلقة بمواد مدنية أو مواد جنائية فإن كان من يراد الإعلان إليه موجودا في جهة بعيدة عن مركز السردارية تعلن الورقة أو الحكم بواسطة الضابط الذي يعينه السردار لذلك ويشعر بنشأة الحتمانية عنه ويكون الاجراء كذلك في تنفيذ ما يصدر من الأحكام على أحدهم بعقوبة .

المادة الثانية - تراعى في الإعلان والتنفيذ المواعيد والأصول المقررة في القانونين المشار إليهما آتقا (قانون المرافعات في المرات المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات) .

٧ - إذا توجه المحضر الى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحداً من أقاربه ساكناً معه فيسلم الصورة على حسب ما تقتضيه الحال إما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها ومن يستلم منهما يكتب على الأصل علامة الاستلام بدون أخذ رسم وعلى المحضر أن يبين جميع ذلك في الأصل والصورة ويكون الإجراء كذلك في حالة الامتناع عن استلام الصورة .

٨ - الأوراق المقتضى إعلانها يجرى تسليم صورها على الأوجه الآتي بيانها :

(أولاً) ما يختص منها بالحكومة يجرى تسليم صورته ليد مدير الاقليم الداخل في دائرة المحكمة المختصة بالنظر في القضية ؛

(ثانياً) ما يتعلق بالمصالح يصير تسليم صورته الى نظار دواوينها العمومية ؛

(٢) إعلان الأوراق الخ للسجون

(١) د ٢٤ مايو ١٩٠١ :

المادة الأولى - إعلان الأوراق والاحكام الصادرة من المحاكم في جميع المواد للأشخاص المحبوسين في أحد سجون الحكومة يكون بواسطة مأمور السجن .

وكذلك يكون الإجراء في تنفيذ الأوامر التي تصدر بناء على أحكام في مادة جنائية .

المادة الثانية - تراعى في إعلان الأوراق وتنفيذ الأوامر المذكورة في المادة السابقة المواعيد والأصول المقررة في القانونين المشار اليهما (قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات) .

ويجب تسليم صور الأوراق المقتضى إعلانها للمأمور الذي عليه أن يكتب علامة الاستلام على الأصل وإذا امتنع عن الاستلام يحكم عليه بالغرامة المنصوص عنها في المادة الثامنة من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

(ب) د ٩ فبراير ١٩٠١ :

المادة ٢٤ - وعلى المأمور أن يجتهد في إطلاع كل مسجون على صورة كل حكم أو ورقة معلنة بواسطة ويوقفه على ما تضمنته ومتى أراد المسجون إرسال صورة الورقة المعلن بها الى شخص معين فيرسلها للمأمور الى هذا الشخص بجواب موصى عليه .

(ثالثا) ما يتعلق بالدوائر تسلم صورته الى نظارها ؛
 (رابعا) ما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورته في مركز الشركة ان
 كان لها مركز الى مأمور إدارتها أو رئيس مجلس إدارتها أو مديرها أو من
 ينوب عنهم . وان لم يكن لها مركز فتسلم الى أحد شركائها المتضامنين ؛
 (خامسا) ما يتعلق بالأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر
 المصرى تسلم صورته الى وكيل الحضرة الخديوية وهو يكتب على
 الأصل علامة الاستلام .

وفي الأحوال الثلاثة الأولى تكتب ممن يستلم الصورة علامة الاستلام
 على أصلها وعلى المحضر أن يذكر ذلك في الأصل والصورة وإذا لم يجد
 المحضر من يجب التسليم اليه في الأحوال الثلاثة المرقومة أو وجدده
 وامتنع عن الاستلام فتسلم الصورة الى وكيل الحضرة الخديوية الموظف
 بالمحكمة التابع لها المحضر ويتأثر منه على الأصل بالاستلام ومن يمتنع
 من أرباب المناصب المذكورة عن الاستلام يحكم عليه بغرامة مائة
 قرش ديوانى ويكون الحكم عليه بذلك من القاضى المعين للأموال الوقتية
 بعد اطلاعه على الورقة وبعد تكليف المتنع عن الاستلام بالحضور أمام
 القاضى فى ميعاد ثلاثة أيام كاملة زيادة على مسافة الطريق المقررة .

٩ — اذا كان الخصم المقتضى الإعلان اليه محل بالبلاذ الأجنبية معلوم
 عند المعلن فيبين ذلك بالورقة المقصود إعلانها وترسل صورتها بمعرفة وكيل
 الحضرة الخديوية الى ناظر الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية وإذا لم
 يبين المحل فى الورقة فتعلق صورة ثانية منها فى اللوحة المعدة لذلك فى المحكمة .

١٠ — يجب على المحضر أن يعلن الورقة المقصود إعلانها فى اليوم
 الذى يطلب فيه الخصم ذلك منه أو فى اليوم الذى يصدر له فيه أمر
 بإعلانها من المحكمة التابع لها ما لم يكن له وجه شرعى يمنعه عن ذلك .

١١ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — اذا اقتضى الحال إعلان ورقة الى من يكون محله بعيدا عن مسكن المحضر جاز لقاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية أو لقاضي المواد الجزئية أن يعين أى شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين .

١٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الأمر الذى يصدر من قاضى الأمور الوقفية بتعيين شخص لتوصيل الورقة يعلن فى أولها واذا كان المقصود اعلان علم خبر من كاتب المحكمة فيلزم أن يكون مشتملا على انتداب من يعين للإعلان .

١٣ — يذكر فى الأصل والصورة حضور الشاهدين ثم يضع فيهما الشاهدان والشخص المعين للإعلان امضاءهم أو أختامهم .

١٤ — على المحضر عقب الإعلان أن يكتب ما صار إعلانه على حسب ترتيب التواريخ فى دفتر تكون صحائفه منمرة وعليها علامة أحد قضاة المحكمة مع بيان ملخص الأوراق المعلنة بوجه الاختصار .

١٥ — يسلم أصل الورقة المعلنة لكاتب المحكمة التابع لها المحضر .

١٦ — اذا كانت الورقة المعلنة للخصم مشتملة على طلب حضوره فى ميعاد مقدّر بالأيام أو على التنبيه عليه بإجراء أمر ما فى ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الإعلان فى الميعاد المذكور .

١٧ — اذا كان الميعاد معينا فى القانون فيزاد عليه يوم لكل مسافة ثمان ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزاد له يوم على الميعاد .

وفى حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد يتقص من مواعيد المسافات نصفها .

١٨ — إذا كان اليوم الأخير من الميعاد يوم عيد يصير استداد الميعاد الى اليوم الذى بعده .

١٩ — تكون المواعيد للأشخاص الساكنين خارج القطر المصرى سواء كانوا فى ممالك الدولة العلية أو فى البلاد الأجنبية على حسب ما هوأت :

(أولا) يعطى ميعاد ستين يوما لمن يكون فى ممالك الدولة العلية أو فى البلاد الكائنة بسواحل البحر المتوسط ؛

(ثانيا) يعطى ميعاد مائة وثمانين يوما لمن يكون قاطنا فى كافة البلاد الأخرى من أوروبا أو مينات المشرق لحد البلدة المسماة ”يوقاهامة“ ؛

(ثالثا) يعطى ميعاد ثلاثمائة وستين يوما لمن يكون ساكنا فى جميع البلاد الأخرى .

٢٠ — لا تعتبر مواعيد المسافات المقررة بالمادة السابقة اذا كان الخصم المقتضى الإعلان اليه حاضرا بالديار المصرية بل تراعى فى حقه المواعيد المقررة بالنسبة الى الجهة التى تكون إقامته بها أو الجهة التى يوجد بها ومع ذلك يجوز للحكمة عند الاقتضاء أن تزيد فى المواعيد .

٢١ — لا يجوز إعلان أى ورقة الى الخصم قبل الساعة السادسة الاfrنكية من الصباح ولا بعد الساعة السادسة الاfrنكية أيضا من المساء ولا فى أيام الأعياد إلا اذا أذن أحد القضاة بخلاف ذلك .

٢٢ — المواعيد السابق بيانها والإجراءات المقررة فى المواد ٣ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٣ يقتضى مراعاتها وإلا فيكون العمل لاغيا .

٢٣ — اذا حكم بىطلان العمل بسبب فعل المحضر فقد صار ملزما بمصاريف المرافعات الملقاة وبالتعويضات اذا كان لها وجه فضلا عن الحكم عليه بالعقوبات التأديبية .

الكتاب الأول

في المرافعات أمام محاكم أول درجة

الباب الأول

في الأصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لأنواع القضايا وأهميتها^(١)

٢٤ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — محاكم أول درجة هي :

(أولا) محاكم المواد الجزئية ؛ (ثانيا) المحكمة الابتدائية .

٢٥ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — اذا تراءى لإحدى المحاكم عدم اختصاصها بأى قضية بالنسبة الى نوعها وأهميتها يجوز لها أن تعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصام الى المحكمة المختصة بتلك القضية بدون تحرير طلب لهم بالحضور على يد محضر اذا قبلوا ذلك .

وتذكر الإحالة حينئذ في محضر الجلسة وتعطى صورة منه للخصام .

(١) - أنظر قانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢ باقرار تصفية أملاك الخديوى السابق عباس حلى باشا وتضيق ماله من الحقوق (صحيفة ١٥٤ من هذا الكتاب) .

٢٦ (ق ٣ سنة ١٩١٤) (١١) — ينتدب ناظر الحقانية قاضيا من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بانفراده انتهائيا بهيئة محكمة للواد الجزئية في كافة الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت متعلقة بمنقول أو عقار اذا كان المدعى به فيها لا يزيد على ألفي قرش فاذا زاد على ذلك لغاية خمسة عشر ألف قرش يكون حكمه فيما ذكر ابتدائيا يجوز استئنافه .

(١) ٢٦ معذلة — ينتدب وزير الحقانية قاضيا من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بانفراده انتهائيا بهيئة محكمة للواد الجزئية في كافة الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت متعلقة بمنقول أو عقار اذا كان المدعى به فيها لا يزيد على أربعة آلاف قرش فاذا زاد على ذلك لغاية خمسة وعشرين ألف قرش يكون حكمه فيما ذكر ابتدائيا يجوز استئنافه وبحكم أيضا في الدعاوى الآتى بيانها ويكون حكمه انتهائيا اذا كان المدعى به لا يزيد على أربعة آلاف قرش وابتدائيا اذا زاد على ذلك الى ما لا نهاية :

(أولا) الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن أو أجرة الأراضي أو طلب الحكم بصحة الحجز الواقع من المالك على المفروشات ونحوها الموجودة في الأماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر باخلاء المكان المؤجر أو طلب الحكم بفسخ الايجار أو طلب الحكم باخراج المستأجر قهرا من المحل المؤجر وذلك كله اذا لم تزد الأجرة على خمسة وعشرين ألف قرش في السنة ؛

(ثانيا) الدعاوى المتعلقة بالاتلاف الحاصل في أراضي الزراعة أو في المحصولات أو في الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان والدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب أداء ما هيأت المستخدمين أو أجر الصانع والخدمة ؛

(ثالثا) الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في وضع اليد على العقار المبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم تمض عليه ستة قبل رفع الدعوى وبحكم أيضا متى كانت الملكية غير متنازع فيها في الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفي الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانونا أو نظاما أو اصطلاحا فيما يخص بالأبنية أو الأعمال المضرة أو المغروسات ؛

(رابعا) الدعاوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة من الجنح أو المخالفات التي من خصائص قاضي الأمور الجزئية (مرسوم بقانون صادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥) .

ويحكم أيضا في الدعاوى الآتى بيانها ويكون حكمه انتهائيا اذا كان المدعى به لا يزيد على ألفى قرش وابتدائيا اذا زاد على ذلك الى ما لانهاية :

(أولا) الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن أو أجرة الأراضي أو طلب الحكم بصحة الجز الواقع من المالك على المفروشات ونحوها الموجودة في الاماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر باخلاء المكان المؤجر أو طلب الحكم بفسخ الايجار أو طلب الحكم بانخراج المستأجر قهرا من المحل المؤجر وذلك كله اذا لم تزد الأجرة على خمسة عشر ألف قرش في السنة ؛

(ثانيا) الدعاوى المتعلقة بالانتلاف الحاصل في أراضي الزراعة أو في المحصولات أو في الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان والدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب أداء أجر أو ماهيات الخدمة والصناع والمستخدمين ؛

(ثالثا) الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في وضع اليد على العقار المبنية على فعل صادر من المتدعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويحكم أيضا متى كانت الملكية غير متنازع فيها في الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفي الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانونا أو نظاما أو اصطلاحا فيما يختص بالأبنية أو الأعمال المضرة أو المغروسات ؛

(رابعاً) الدعوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة من الجنج أو المخالفات التي من خصائص قاضي الأمور الجزئية (١).

٢٧ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يحكم أيضاً قاضي المواد الجزئية حكماً انتهائياً في جميع الأحوال التي يرخص له القانون بالحكم الانتهائي فيها وكذلك في المنازعات التي يرفعها له الأخصام برضاهم واتفاقهم .

٢٨ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — وكذلك يحكم قاضي المواد الجزئية بمواجهة الأخصام في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط أن لا يتعرض في حكمه لتفسير تلك الأحكام ويحكم أيضاً في الأدور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى .

(١) بموجب (د ١٢ ديسمبر ١٨٩٢) يختص محافظ القصير بالنظر والحكم نهائياً في دائرته في القضايا الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألفاً وخمسمائة قرش .
وبموجب (ق ٨ سنة ١٩٠٤) أنشئت محاكم المراكز ونصت المادة ١١ منه على أنه " لناظر الحفانية بقرار يصدره أن يخول لجميع محاكم المراكز أو بعضها اختصاصاً في المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصاب الدعوى عن النصاب الذي لتقاضى الجزى حق الحكم فيه نهائياً .

وبموجب (ق ١٥ سنة ١٩١١) جعل نظام قضائي خاص لمحافظة مينا وجاء في المادة ٢٦ منه أن لناظر الحفانية أن يطلب كل دعوى مدنية أو تجارية ويحيلها على إحدى المحاكم الجزئية العادية أو إحدى المحاكم الكلية ويكون ذلك بناء على طلب يقدم من أحد الخصوم إلى المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ويبلغ بمعرفة المحافظ إلى الناظر .

وبموجب (ق ٨ سنة ١٩١٢ م ٤) جعلت لمحاكم الواحات البحرية (المنيا) والداخلية والخارجية (أسبوط) جميع اختصاصات المحاكم الجزئية وتسرى عليها في ذلك أحكام قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ما لم يكن منصوصاً على خلافها في القانون المذكور .

وبموجب (ق ١١ سنة ١٩١٢) أنشئت محاكم الأخطاط وسنت لها لائحة للإجراءات المدنية والتجارية بقانون نمرة ١٧ سنة ١٩١٣

٢٩ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — ليس للخصم الذي يتطلب وضع يده على العقار وضعاً قانونياً أن يطلب أيضاً الحكم بثبوت الملك له فإذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد .

وليس للمدعى عليه في شأن وضع اليد على العقار أن يدعى بطلب ثبوت الملك له قبل فصل التداعي في مادة وضع اليد ما لم يترك حقه في وضع اليد ويسلم العقار بالفعل للخصم الآخر .

٣٠ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ و د ٩ مايو ١٨٩٥) — تقدر الدعوى باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف إلى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقاً قبل رفع الدعوى من الفوائد والخسائر والمتصاريف وغيرها من الملحقات .

وإذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءاً من دين متنازع فيه تتجاوز قيمته هذا المبلغ ولم يكن باقياً من الدين المذكور فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه .

وإذا كانت الدعوى منضمنة طلبات متعددة ناشئة عن سند واحد يكون التقدير باعتبار جميع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة يكون التقدير باعتبار كل سند على حدة وإذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه بغیر التفات إلى نصيب كل من المدعين فيه .

ويكون التقدير فيما يحصل من المنازعات بشأن حجز المنقولات بين من أوقعه وبين المدين المحجوز عليه باعتبار قيمة الدين الذي حصل الحجز من أجله .

وإذا كانت المنازعة بين دائن ومدينه بشأن رهن منقول أو رهن عقار أو بشأن حق امتياز فيكون التقدير باعتبار الدين الذي حصل الرهن من أجله أو فيه حق الامتياز .

وإذا كانت المنازعات المذكورة في الفقرتين السابقتين متعلقة بدعوى شخص ثالث بأنه يستحق كل الأشياء المحجوزة أو المرهونة أو بعضها يكون التقدير باعتبار قيمة الأشياء المتنازع فيها .

وإذا كانت الدعوى متعلقة بطلب الحكم بصحة الإيجار فتقدر باعتبار قيمة الأجرة في جميع مدة الإيجار .

ويكون التقدير في المنازعات المتعلقة بالمباني باعتبار العوائد المربوطة عليها مضروبة في مائة وثمانين وأما في المنازعات المتعلقة بالأراضي فيكون التقدير باعتبار الأموال مضروبة في عشرين ^(١) وإذا لم يكن مقررا على العقار عوائد ولا مال تقدر قيمته بمعرفة واحد من أهل الخبرة يعينه القاضي ويحلف اليمين أمامه قبل مباشرة مأموريته وبعد اتمامها يقدم تقريره بالمشافهة في الجلسة التي يعينها القاضي .

وإذا كانت الدعوى متعلقة بحق ارتفاق فتقدر باعتبار قيمة العقار المقر عليه هذا الحق .

وإذا كانت المنازعة بشأن حق انتفاع بعقار أو ملك عين يكون التقدير باعتبار نصف قيمة العقار المذكور .

وإذا كانت الدعوى بما لا يقبل تقدير قيمة له فتعتبر من الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها عشرة آلاف قرش ^(٢) .

(١) د ٩ مايو ١٨٩٥

(٢) ٣٠ (فقرة أخيرة) معدلة - وإذا كانت الدعاوى بما لا يقبل تقدير قيمة له فتعتبر من الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسة وعشرين ألف قرش . (مرسوم بقانون صادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥) .

٣١ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — تحكم المحكمة الابتدائية بصفة محكمة أول درجة في جميع الدعاوى المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحكمة المواد الجزئية وتختص أيضا بالحكم بصفة ثاني درجة في الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية .

٣٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — تختص محكمة الاستئناف بالحكم في كافة الدعاوى التي حكمت فيها المحكمة الابتدائية بصفة أول درجة .

الباب الثاني

في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها

٣٣ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — ترفع الدعوى للمحكمة بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمامها على يد محضر بناء على طلب المدعى .
٣٤ — تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة يكون في الأوجه الآتية (١) :

(أولا) في مواد الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالمنقولات يكلف بالحضور أمام المحكمة التي يكون محله داخل في دائرة اختصاصها وان لم يكن

(١) د ١٨ مايو ١٨٩٢ بشأن اختصاص بعض المحاكم الأهلية بالحكم في الدعاوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة .

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الأمر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وبعد الاطلاع على الأوامر الصادرة في غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣) و ٢٩ شوال و ٧ ذى الحجة سنة ١٣٠٦ (٢٧ يونيو و ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩) المشتملة على بيان دائرة اختصاص كل من محاكم الوجه البحري ومحاكم الوجه القبلي ؛

له محل بالنظر المصري فيكلف بالحضور أمام المحكمة التابعة لدائرتها جهة
اقامته واذا كانت الدعوى على جملة أشخاص فيكلف الجميع بالحضور
أمام المحكمة التي يكون في دائرتها محل أحدهم ؛

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ (٧ مارس
سنة ١٨٩١) الخاص بمحافظه الحدود ؛

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٥ شوال سنة ١٣٠٩ (٢ مايو سنة ١٨٩٢)
بالغاء محكمة بنها الابتدائية الاهلية ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحتمانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى
مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هوآت :

مادة ١ — تختص المحاكم الابتدائية بمصر واسكندرية والمنصورة وأسيوط وقنا
دون غيرها بالحكم في الدعاوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة أيا كان موضوعها .
ولا يجوز تكليف الحكومة بالحضور فيما يختص بالأمور الجزئية إلا أمام محاكم المواد
الجزئية الكائن مراكزها في مركز إحدى المحاكم الابتدائية السالف ذكرها .
ويكون تكليف الحكومة بالحضور فيما يتعلق بدعاوى محافظه الحدود أمام المحكمة
المختصة بأسوان (ألفيت) وتستأنف أحكام المحكمة المذكورة أمام محكمة قنا (نقلت محكمة
المنصورة الى الزقازيق بذكر يتو ٢٣ ديسمبر ١٨٩٧) .

مادة ٢ — تشمل دائرة محكمة مصر فيما يتعلق بالدعاوى المذكورة في المادة السابقة
الدائرة المعينة الآن لاختصاصها ودائرة محكمة طنطا ودائرة محكمة بنى سويف .

مادة ٣ — تبقى دائرة كل من محاكم اسكندرية والمنصورة وأسيوط وقنا فيما يتعلق
بالدعاوى الخاصة بالحكومة كما هي الآن .

مادة ٤ — الدعاوى المنظورة الآن على الحكومة سواء كانت في أول درجة أو في ثاني
درجة في المحاكم التي أصبحت غير مختصة بها بموجب أمرنا هذا يصير حالتها على المحكمة
المختصة بها من المحاكم المذكورة آتيا بالحالة التي هي عليها اذا كانت المرافعة لم تحصل فيها
ولو صدر فيها قبل الآن أحكام تمهيدية .

مادة ٥ — كل ما كان مخالفا لأحكام أمرنا هذا يعد لاغيا ولا يعمل به .

مادة ٦ — على ناظر الحتمانية تنفيذ أمرنا هذا .

(ثانيا) في المواد المختصة بالعقار وفي المواد المتعلقة بوضع اليد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة الكائن في دائرتها العقار المتنازع فيه ،
(ثالثا) في مواد الشركة ما دامت قائمة ولم يحدد المدعى عليه أنه شريك فيها يكلف بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة وفي الدعاوى المتعلقة بشركات السيكورتاد أو النقل أو نحو ذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع اليها أحد فروع الشركات المذكورة .

(رابعا) في المواد المتعلقة بالتفليس يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التي حكمت بإشهار التفليس .

(خامسا) في المواد التي سبق فيها الاتفاق على محل معين لتنفيذ عقد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها المحل المتفق عليه أو أمام المحكمة التابع لدائرتها محله الأصلي .

(سادسا) اذا طلب شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى المقامة أو في حالة حصول طلب من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو في حالة طلب شخص غير حاضر في الخصومة ليدخل فيها يكون تقديم تلك الدعاوى الفرعية أمام المحكمة المنظورة فيها الدعوى الأصلية ومع ذلك يجوز لمن طلب بدعوى كونه ضامنا أن يطلب رؤية الدعوى عليه بالمحكمة التابع لها محله ويحاجب لطلبه اذا أثبت بالكتابة أو ظهر صريحا من أحوال القضية أن الدعوى الأصلية ما أقيمت إلا بقصد جلبه أمام محكمة غير المحكمة التابع اليها ،

(سابعا) في المواد التجارية يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها محله أو المحكمة التابع لها المحل الذي حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه أو المحكمة الكائن بدائرتها المحل المقتضى دفع القيمة فيه ،

(ثامنا) دناوى مداينى تركات المتوفين تقام أمام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبل تقسيمها وأما اذا سبق تقسيمها فتقام الدعوى أمام المحكمة التابع لدائرتها محل أحد الورثة .

٣٥ (د ٢١ أغسطس ١٨٩٢) — ورقة التكليف بالحضور يلزم أن تكون مشتملة على كافة البيانات المقررة فيما يتعلق بالأوراق التى يجب إعلانها وزيادة على ذلك يذكر فيها ما يأتى :

(أولا) موضوع الدعوى بعبارة صريحة وبيان الأدلة المستندة عليها فيها بالايجاز والاختصار ؛

(ثانيا) بيان المحكمة المختصة بالنظر فى الدعوى ؛

(ثالثا) اليوم والساعة المقتضى حضور الخصام فيهما .

٣٦ — يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام قاضى المواد الجزئية بمقتضى علم خبر فى المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ وكذلك فى الأمور المبينة فى المادة ٢٨ .

٣٧ — يجوز أيضا تكليف المدعى عليه بالحضور أمام قاضى المواد الجزئية بمقتضى علم خبر متى كان المدعى به مما يختص القاضى المذكور بالحكم فيه حكما انتهائيا .

٣٨ — ويسوغ أيضا تكليف المدعى عليه بالحضور بمقتضى علم خبر فى الأحوال الأخرى المبينة فى هذا القانون .

٣٩ — اذا حصلت المنازعات المذكورة فى المادة ٣٦ فى وقت التنفيذ وجب على المحضر أن يكلف المدعى عليه بالحضور فى ميعاد قصير ولو بميعاد ساعة واحدة ويكتب ذلك فى محضر التنفيذ وتسلم صورة من هذا المحضر للخصم وفى هذه الحالة يكون المحضر نائبا فى المرافعة أمام المحكمة عن الخصم الذى طلب إجراء التنفيذ .

٤٠ — يشتمل علم الخبر على ما يأتي :

(أولاً) التاريخ ؛

(ثانياً) اسم ولقب وصناعة أو وظيفة كل من المدعى والمدعى عليه ومحل كل منهما ؛

(ثالثاً) تعيين المحكمة المقتضى حضور الأخصام أمامها ؛

(رابعاً) اليوم والساعة المقتضى حضور الأخصام فيهما ؛

(خامساً) بيان الغرض المقصود من الطلب بالايجاز والاختصار .

٤١ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تحرير علم الخبر يكون بمعرفة المحضر ويجب على الخصم أن يحضر أمامه لذلك .

٤٢ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — على المحضر أن يخصص دفتر قسيمة لذلك يقيد فيه البيانات المذكورة في المادة ٤٠ ثم يفصل إحدى القسيمتين ويعلتها للمدعى عليه .

٤٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجب على المحضر أن يذكر في علم الخبر الجهة التي فيها حصل الاعلان والتاريخ والساعة اللذين أجرى فيهما ذلك واسم الشخص الذي سلم اليه علم الخبر .

٤٤ — (الغيت بذكر ٣١ أغسطس ١٨٩٢)

٤٥ — (» » »)

٤٦ — (» » »)

٤٧ — (» » »)

٤٨ — ميعاد الحضور يكون في الدعاوى المدنية ثمانية أيام وفي الدعاوى التجارية ثلاثة أيام وفي الدعاوى الجزئية أربعة وعشرين ساعة .

٤٩ — يجوز في حالة الضرورة تنقيص تلك المواعيد إلى ثلاثة أيام كاملة في الدعاوى المدنية و ٢٤ ساعة في الدعاوى التجارية .

(د ٩ مايو ١٨٩٥) وكذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة في ميعاد ساعة واحدة في المواد التجارية والجزئية في حالة شدة الضرورة على حسب ما يرى للقاضي .

٥٠ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — متى استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف المدعى عليه بالحضور أو علم الخبر يقيد الدعوى في الحال في الجدول العمومي المعد في قلم كتاب المحكمة لقيد الدعاوى .

الباب الثالث

في حضور الأخصام أو وكلائهم^{١)}

٥١ — (ألغيت بذكر يتو ٣١ أغسطس ١٨٩٢)

٥٢ — (» » »)

٥٣ — (» » »)

٥٤ — (» » »)

٥٥ — (» » »)

٥٦ — (» » »)

٥٧ — (» » »)

٥٨ — (» » »)

٥٩ — (» » »)

٦٠ — (» » »)

(١) راجع قانون نمرة ٣ سنة ١٩١٠ الخاص بقاضي التحضير (بذيل هذا القانون
صحيفة ١٤٧) .

٦١ — (ألغيت بذكره ٣١ أغسطس ١٨٩٢)

٦٢ — (» » »)

٦٣ — (» » »)

٦٤ — (» » »)

٦٥ — (» » »)

٦٦ — (» » »)

٦٧ — (» » »)

٦٨ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجب على قاضي المواد الجزئية أن يسعى في المصالحة بين الخصام في أول جلسة يحضرون فيها أمامه فإن تيسر حصول الصلح بينهم يحضر محضرا بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع عليه كل من الخصام إضاءاء أو ختمه ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب أن يسلم صورة منه بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بالأحكام .

٦٩ — (ألغيت بذكره ٣١ أغسطس ١٨٩٢) .

٧٠ — في اليوم المعين لتقديم الدعوى أمام المحكمة يحضر الخصام بأنفسهم أو من يوكلونه عنهم بمقتضى توكيل خاص في القضية أو عام في المرافعات أمام المحاكم .

إنما يجب عليهم دائما أن يحضروا بأنفسهم أمام قاضي المواد الجزئية ان لم يحدث لهم عذر يمنعهم عن الحضور .

٧١ — يجوز للمحكمة دائما أن تحكم بحضور الخصام بأنفسهم أمامها في يوم تعيينه لذلك وحكمها بهذا الحضور لا يعلن على يد محضر إذا كانت الدعوى مقامة بمواجهة الخصام .

٧٢ — إذا كان للخصم عذر مقبول يمنعه عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة أن تعين أحد قضايتها ليسمع أقواله ويقيدها في محضر يوضع عليه امضاء كاتب المحكمة الذي يستصحبه القاضي وامضاء الخصم المسئول ان كان ممن يكتب أو في إمكانه الكتابة ويذكر في المحضر أسباب التأخير.

٧٣ — للقاضي المعين لذلك النظر فيما يقتضيه الحال من حضور الخصم الآخر في المحضر المذكور أو عدمه .

٧٤ — يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله .

ويجوز أن تكون ورقة التوكيل غير رسمية .

٧٥ — يجزء صدور التوكيل من أحد الأخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر في أحوال الاعلان وما يتفرع عنها .

٧٦ — الخصم الذي لا يكون له وكيل ساكن بالبلدة الكائنة بها المحكمة يجب عليه أن يعين له محلا بالبلدة المذكورة وإلا فيعتبر اعلان الأوراق صحيحا يجزء تسليمها على يد محضر في قلم كتاب المحكمة .

٧٧ — لا يجوز لأحد قضاة المحاكم ولا للنائب العمومي عن الحضرة الخديوية ولا لأحد وكلائه ولا لأحد المأمورين الموظفين بالمحاكم المذكورة أن يكون وكيلًا في المرافعة أو المدافعة عن الأخصام سواء كان بالمشافهة أو بالكتابة ولا بطريق الافتاء ولو كانت الدعوى مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع لها .

٧٨ — تحصل المرافعة في الدعاوى المستعجلة بالجلسة التي تقدم فيها الدعوى أو في الجلسة التالية لها إذا اقتضى الحال ويراعى في ذلك ترتيب قيدها في الجدول .

٧٩ — يجوز للمحكمة أن تعين في ترتيبها جزءا من الجلسة بعد تقديم القضايا لسماع الدعاوى التي تمكن المرافعة فيها بأقوال مختصرة .

٨٠ — الدعاوى الغير مستعجلة يجرى قيدها في جدول مخصوص على حسب ترتيب تواريخ الأوامر الصادرة بقيدها .

٨١ — تكون المرافعات علانية إلا في الأحوال التي تأمر المحكمة بإجراء المرافعة فيها سرا سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصام محافظة على النظام العمومي أو مراعاة للآداب .

٨٢ — لا تجوز المقاطعة على الخصام أو وكلائهم في أثناء كلامهم ولا منعهم عنه إلا إذا تعدوا على النظام العمومي أو على أشخاص خارجين عن الدعوى .

٨٣ — ليس للخصام أن يطلبوا إعادة الاستماع اليهم بعد اعطاء أجوبتهم في ثانی مرة .

٨٤ — يكون المدعى عليه آخر من يتكلم .

٨٥ — ضبط وربط الجلسة منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بالنظام .

٨٦ — إذا حصل هذا التشويش من أحد أرباب الوظائف بالمحكمة يجوز الحكم عليه بالعقاب التأديبي في حال انعقاد الجلسة .

٨٧ — يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح فيها ويأمر أيضا بالشروع في التحقيق الذي يمكن إجراؤه في حال انعقادها .

٨٨ — إذا اقتضى الحال للقبض على من تقع منه الجناية أو الجنحة في الجلسة فيأمر رئيسها بذلك ويجرى وضعه في دار السجن بناء على طلب وكيل النائب العمومي بمجرد الاطلاع على ذلك الأمر .

٨٩ (د ٢٧ يونيو ١٨٩٦) — تكون المحكمة مختصة باصدار الحكم بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش في الجلسة

وينفذ حكماً في الحال وبإصدار الحكم بالعقوبة على من تقع منه جنحة في الجلسة سواء كانت في حق المحكمة أو أحد أعضائها أو أحد المأمورين الموظفين بالمحاكم .

وتكون أيضاً مختصة بالحكم من تلقاء نفسها بالعقوبة المقررة بلجنة شهادة الزور على من ارتكبها في الجلسة ويكون حكمها نافذا ولو مع حصول التلعن فيه بطريق الاستئناف .

ومع ذلك فيجوز للمحكمة أن تقتصر على تطبيق المادة ٨٧ من هذا القانون وتأمراً بالتقبض على من شهد زوراً وأحاطته على قلم النائب العمومي لمحاكمته .

٩٠ — الجنح التي لم يحكم فيها في حال انعقاد الجلسة أو انتهت الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة أخرى للحكم فيها يكون النظر فيها على حسب الأصول المتأداة .

الباب الرابع

في الأحكام

٩١ — الأحكام تصير المداولة فيها ويكون تحريرها والنطق بها في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة والمرافعة .

٩٢ — يجوز مع ذلك للمحكمة أن تؤخر صدور الحكم في الدعوى لجلسة أخرى بميعاد ثمانية أيام .

٩٣ — إذا اقتضى الحال تأخير صدور الحكم مرة ثانية فيصير التعريف والتنبيه بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه صدور الحكم وتذكر أسباب التأخير بالدفتري المعد لقيد مداولات المحكمة .

٩٤ — لا يجوز للحكمة أن تسمع توضيحات من أحد الخصام ولا من أحد وكلائهم في حال المداولة بأودة المشورة إلا بحضور الخصم الآخر .

٩٥ — لا يسوغ في وقت المداولة قبول تقرير أو مذكرة أو ورقة من أحد الخصام بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدما .

٩٦ — يجمع الرئيس الآراء بعد المداولة مبتدئا بالعضو الأصغر سنا ثم يعطى رأيه في الآخر .

٩٧ — تصدر الأحكام باجماع الآراء أو بأغليتها .

٩٨ — اذا تشعبت الآراء لأكثر من رأيين فالفريق الأقل عددا أو الفريق الذي من ضمنه العضو الأقل مدة يلزمه أن ينضم لأحد الرأيين الصادرين من الأكثر عددا .

٩٩ — ومع ذلك لا يكون هذا الفريق ملزما بالانضمام المذكور إلا بعد أخذ الآراء مرة ثانية .

١٠٠ — يشترط في القضاة الذين يحكون في الدعوى سبق حضورهم جميعا في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة وإلا كان الحكم لاغيا .

١٠١ — ويجب أيضا أن يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وأن تكون تلاوته في جلسة علانية .

١٠٢ — ومع ذلك اذا حصل لأحد القضاة مانع لا يمكن دفعه يمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكتفى الحال بأن يضع ذلك العضو إمضاءه على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته .

١٠٣ — الأحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم الاستئناف يلزم أن تكون مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت لاغية .

١٠٤ — يوضع على صورة الحكم الأصلية امضاء كل من رئيس المحكمة وكاتبها .

١٠٥ — يجب على كاتب المحكمة أن يقيد في دفتر منمّر الصحائف على كل صحيفة منه العلامة اللازمة لأسباب الحكم ان كانت ونصه وأسماء الأخصام وأسماء القضاة الذين حضروا في الجلسة ويكون قيد ذلك على حسب ترتيب التواريخ بدون ترك بياض أو حصول شطب أو تحشير بين السطور .

١٠٦ — كل صورة أصلية من صور الأحكام المقيدة في هذا الدفتر يصير إمضاءها من رئيس المحكمة وكاتبها .

١٠٧ — على كاتب المحكمة أن يسلم في ظرف ثمانية أيام من يوم الطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وغيرها من النسخ التي تطلب منه .

١٠٨ — يسوغ لكل إنسان الاطلاع على الأحكام في نفس المحكمة اذا بين تاريخها وأسماء الأخصام .

١٠٩ — ويسوغ أيضا إعطاؤه ما يطلبه من ملخصها أو صورتها .

١١٠ — تعطى نسخة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها للخصم الذي تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذها انما لا تعطى هذه النسخة للخصم المذكور إلا اذا كان إجراء التنفيذ واجبا .

١١١ — لرئيس المحكمة التي صدر منها الحكم أو لمن ناب عنه من القضاة أن يحكم في المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها أو تسليم نسخة ثانية في حالة ضياع النسخة الأولى ويكون حكمه بناء على طلب أحد الأخصام حضور الآخر بموجب علم خبر في ميعاد أربع وعشرين ساعة .

ويجوز الطعن في حكمه أمام المحكمة الصادر منها لحكم المراد استلام نسيخته بحيث تكون مركبة من جميع القضايا الذين أصدرها ذلك الحكم ما لم يكن لهم عذر يمنعهم عن الحضور .

١١٢ - لا يجوز تنفيذ الأحكام إلا بعد إعلانها للخصم .

١١٣ - يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها .

١١٤ - إذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصام على الآخر فيما يدعيه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم حسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها .

١١٥ - يجوز للمحكمة في جميع الدعاوى أن تحكم بتعويضات في مقابلة المصاريف الناشئة عن دعوى أو مدافعة كان القصد منها مكيدة الخصم .

١١٦ - تقدر مصاريف الدعوى في الحكم ان أمكن وإلا فتعطى بها ورقة نافذة المفعول من كاتب المحكمة بناء على ما يقدره رئيسها أو من ينوب عنه من القضايا بغير احتياج الى مرافعة جديدة من أجل ذلك .

١١٧ - يجوز لكل من الخصام المعارضة في تقدير المصاريف في ظرف ثلاثة أيام تمضي بعد يوم إعلان الحكم اليه أو إعلان الورقة المعطاة من كاتب المحكمة أو وصول قائمة المصاريف المقدرة اليه وتصح المعارضة منه بمجرد تعريفه بذلك في قلم دأب المحكمة .

١١٨ - تنظر المعارضة في أردة مشورة المحكمة الصادر منها الحكم بناء على طلب أحد الخصام حضور الآخر في ميعاد أربع وعشرين ساعة بمقتضى علم خبر اذا كانت تلك المعارضة تستلزم حضور الخصم الآخر .

فان لم يكن للنخضم الانحر مزرية حاصلة أو محتملة الحصول في تعديل المصاريف المقدرة تكون المعارضة مع ذلك جائزة القبول ولمن حصلت منه أن يحضر وحده .

واذا كانت المعارضة حاصلة في المصاريف المقدرة لأحد المأمورين التابعين الى المحكمة فيجب طلب حضوره في ميعاد أربع وعشرين ساعة .

الباب الخامس

في الاحكام الصادرة في غيبة أحد الأخصام

١١٩ — اذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين للحضور بالجلسة المنعقدة بالمحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة في حال غيبته اذا طلب المدعى الحكم بالغياب وتحققت صحة دعواه فان لم يتحقق للمحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعى أو تأمر باثباتها بالأدلة اللازمة اما اذا تخلف المدعى والمدعى عليه عن الحضور فيصير شطب الدعوى من جدول القضايا .

١٢٠ — لا يصح التمسك بالحكم الصادر في حال الغيبة إلا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها .

١٢١ — يجوز للمحكمة في أحوال مستثناة أن تؤخر الحكم في الغياب الى ثمانية أيام .

١٢٢ — الأحكام الصادرة في حال الغياب يكون صدورها وأخذ نسخها واعلانها بالتطبيق على ما هو مقرر في شأن الأحكام الصادرة بمواجهة الأخصام .

١٢٣ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) — اذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه اعلان ذلك الحكم الى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك ان تخلف أحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل منه المعارضة فيه .

١٢٤ (٩ د مايو ١٨٩٥) — اذا لم يحضر المدعى في الميعاد المعين كان المدعى عليه مخيرا بين طلب إبطال المرافعة وبين طلب الحكم غيابيا في أصل الدعوى ولا يقبل الطعن في الحكم ببطالان المرافعة بأي طريقة كانت .

١٢٥ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) — اذا حضر المدعى عليه أمام المحكمة في الجلسة الأولى تعتبر الدعوى مقامة بمواجهة الخصام ولو تخلف المدعى عليه عن الحضور بعد ذلك ولكن لا يجوز للمدعى أن يبدى أقوالا أو طلبات جديدة ولا أن يغير أو يزيد في الأقوال والطلبات السابقة .

١٢٦ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) — اذا حضر المدعى أمام المحكمة في الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك عن الحضور تعتبر أيضا الدعوى مقامة بمواجهة الخصام ويجوز للمدعى عليه أن يطلب إبطال المرافعة أو الحكم في أصل الدعوى بناء على الأقوال والطلبات الختامية السابق إبدائها .

الباب السادس

في الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصام

١٢٧ — في الأحوال التي يكون الخصم فيها وجه في طاب صدور أمر يقدم عريضته بذلك الى رئيس المحكمة أو الى القاض المعين للأمور الوقتية .

١٢٨ — يجب على رئيس المحكمة أو القاضى المذكور أن يكتب أمره فى ذيل العريضة ولو كان بعدم قبولها .

١٢٩ — يترك مقدم العريضة نسخة منها عند رئيس المحكمة أو القاضى ليسلمها مع صورة من أمره ممضاة منه الى كاتب المحكمة بغير تأخير .

١٣٠ — لمن قدم العريضة وللخصم الذى أعلن الأمر اليه الحق فى التظلم من الأمر الى المحكمة مع تكليف الخصم الآخر بالحضور أمامها بمقتضى علم خبر انما لا يترتب على هذا التظلم توقيف تنفيذ الأمر تنفيذا مؤقتا إذ أنه واجب حتما .

ويجوز أيضا أن يكون التظلم من الأمر منضما بالتبعية الى الدعوى الأصلية فى أى حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يترتب على ذلك سقوط حق بسبب مضى الميعاد .

١٣١ — لا تذكر فى الأوامر الأسباب التى بنيت عليها إنما الأوامر التى تكون منافية لأمر سبق صدوره من نفس الأمر أو غيره لا بد أن تكون مشتملة على بيان الأحوال الجديدة التى اقتضت إصدارها وإلا كانت لاغية .

١٣٢ — وفضلا عما ذكر يكون للخصم الذى صدر عليه الأمر الحق دائما فى أن يتظلم منه لنفس الأمر مع تكليف الخصم الآخر بالحضور بمقتضى علم خبر .

الباب السابع

في الاجراءات التي تحدث أمام المحكمة الابتدائية

الفصل الأول

في دفع الدعوى بأوجه ابتدائية قبل الدخول في موضوعها

- ١٣٣ — أوجه الدفع الجائز إبدائها قبل الدخول في موضوع الدعوى هي :
- الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى المرفوعة لها .
 - الدفع بطلب إحالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة إليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها .
 - الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها .
 - الدفع بطلب الاطلاع على الأوراق المتمسك بها الخصم في الدعوى .
 - الدفع بطلب ميعاد لاستحضار شخص غير حاضر في الدعوى على انه ضامن فيما يتعلق بها .

الفرع الأول

في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى
وطلب الاحالة على محكمة أخرى

- ١٣٤ — الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية والدفع بطلب إحالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة إليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها يجب إبدائها قبل ما عداها من أوجه الدفع وقبل إبداء أقوال أو طلبات ختامية متعلقة بأصل

الدعوى سواء كانت أصلية أو فرعية أو مقامة من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة .

انما اذا كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة مبنيًا على ما هو مقرر في مادتي ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فيجوز إبداءه في أى حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها .

١٣٥ -- يجوز للمحكمة المقدم اليها الدفع بعدم الاختصاص أن تحكم فيه وفي أصل الدعوى حكما واحدا بشرط أن تبين ما حكمت به في كل منهما على حدته .

١٣٦ - اذا طلب أحد الأخصام إحالة الدعوى على محكمة أخرى بسبب كونها مقامة بها فيحال هذا الطلب بميعاد قريب على المحكمة التي قدمت اليها الدعوى أولا للحكم فيه ما لم يتحقق من أحوال القضية أن طلب الاحالة بقصد مكيده الخصم .

١٣٧ - اذا كان طلب الاحالة مبنيًا على ارتباط الدعوى بدعوى أخرى فيكون الحكم فيه الى المحكمة التي قدم اليها الطلب المذكور .

الفرع الثاني

في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها

١٣٨ - اذا كانت الورقة التي أقيمت بها دعوى أصلية أو دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو غير ذلك باطلة وحضر الخصم المطلوب حضوره فيزول ما اشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ويسقط الحق في الدفع به .

ومع ذلك يجوز للخصم الذي تخلف عن الحضور أن يرفع دعوى بطلان ورقة الطلب في وقت المعارضة في الحكم الصادر في غيبته

أو في وقت استئناف الحكم إنما يجب عليه إجراء ذلك قبل إبداء أى مدافعة أخرى .

١٣٩ - يزول بطلان كل ورقة غير الأوراق المذكورة سابقا بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد منه أنه اعتبرها صحيحة أو بمجرد حصول أى شيء من الإجراءات المترتبة على تلك الورقة بصفة كونها صحيحة .

الفرع الثالث

في الدفع بطلب الميعاد

١٤٠ - إذا ادعى أحد في المواد المدنية عقب دعوى أصلية أو فرعية أو عقب دعوى أقيمت من المدعى عليه على المدعى في أثناء الدعوى الأصلية أن له حقا في استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى جاز له أن يستحصل على ميعاد لاستحضار ذلك الضامن وتراعى في تقدير هذا الميعاد المدة اللازمة لتكليف الضامن بالحضور .

١٤١ - يجوز لمن كلف بالحضور على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى أن يطلب ميعادا آخر لاستحضار من يدعى أنه ضامن له .

١٤٢ - يجب على المحكمة أن تعطى الميعاد المذكور إذا كان مدعى الضمان كلف المدعى عليه بالحضور قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ الدعوى التي نشأ عنها استحضار الضامن .

ويجب أيضا إعطاء الميعاد المذكور إذا كان طلبه حاصلا في ظرف الثمانية أيام المذكورة .

١٤٣ - في المواد التجارية مطلقا وفي المواد المدنية إذا انقضت الثمانية أيام المذكورة ولم يطلب فيها حضور أحد على أنه ضامن فيما

يتعلق بالدعوى يكون للمحكمة النظر في استصواب أو عدم استصواب تأخير الحكم في الدعوى الأصلية لليوم الذى فيه يمكن حضور المدعى عليه بالضمان للوقوف على الحقيقة .

١٤٤ — طلب الميعاد والمعارضة من الخصم الآخر بعدم لزومه يحكم فيهما بوجه الاستعجال .

١٤٥ — فى جميع الدعاوى اذا مضت مواعيد التكليف بالحضور فى دعوى الضمان والمواعيد المتعلقة بالدعوى الأصلية ولم يصدر حكم فى إحداهما تظم الدعويان لبعضهما ويحكم فيهما بحكم واحد إلا اذا استصوبت المحكمة الحكم فى كل من الدعويين على حدته .

١٤٦ — اذا حكم بعدم الحق فى دعوى الضمان جاز الحكم على من ادعى به بتعويضات فى نظير الضرر الناشئ عن التأخير بسبب الميعاد الذى استحصل عليه مدعى الضمان بالاحتجاج باستحضار الضامن .

١٤٧ — يجوز فى جميع الأحوال للمحكمة المقامة فيها الدعوى الأصلية أن تحكم فى دعوى الضمان ما لم يتحقق لها أن الدعوى الأصلية لم تقم إلا بقصد جلب الضامن أمام محكمة غير المحكمة التابع إليها .

١٤٨ — فى حالة ضم دعوى الضمان للدعوى الأصلية اذا حكم بالزام الضامن فيكون الحكم للمدعى الأصلى اذا اقتضاه الحال ولو لم تكن دعواه إلا على مدعى الضمان ويجوز أن يترك سبيل المدعى بالضمان من الدعوى الأصلية ما لم يكن ملزما فيها بشىء خاص بشخصه .

١٤٩ — اذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى فى أثناء الخصومة كانت للمدعى الحق فى طلب ميعاد ثلاثة أيام للإجابة عنها وكذلك اذا تمسك أحد الخصام بأوراق لم يسبق اطلاع الخصم الآخر عليها كان له الحق فى طلب ميعاد ثلاثة أيام للاطلاع عليها .

- ١٥٠ — الاطلاع على الأوراق المسلمة في قلم كتاب المحكمة يكون في محل تسليمها بغير انتقالها منه .
- ١٥١ — تقدم أوجه الدنع مع بعضها الى المحكمة قبل إبداء أى مدافعة في أصل الدعوى .

الفصل الثانى

في الاجراءات المتعلقة بالثبوت

- ١٥٢ (د ٣١ د أغسطس ١٨٩٢) — اذا تراءى للمحكمة أن القضية غير صالحة للحكم فيها جاز لها أن تأمر أو تأذن بإثبات صحة الدعوى بأوجه الثبوت المذكورة في الفروع الآتية .

الفرع الأول

في استجواب الأخصام

- ١٥٣ — لكل من الأخصام الحق في أن يطلب استجواب خصمه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى المقامة .
- ١٥٤ — يجوز للخصم المطلوب استجوابه ان يطلب من المحكمة رفض الأسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها اذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول .
- ١٥٥ — الأسئلة التي أجازتها المحكمة أو التي لم يعارض الخصم في جواز قبولها تتوجه من رئيس المحكمة ويجاب عنها من الخصم بنفسه في نفس الجلسة بغير حكم خلاف الحكم الذي يصدر بقبولها عند التعارض ومع ذلك للمحكمة أن تعطى ميعادا للاستجواب .
- ١٥٦ — يجب كتابة الأجوبة المعطاة من الخصم في دفتر الجلسة وبعد تلاوتها يوضع عليها إمضاء كل من المسئول ورئيس المحكمة وكتابتها .

١٥٧ — اذا امتنع المسئول من وضع إمضائه أو كان له مانع منه فيذكر ذلك في دفتر الجلسة .

١٥٨ — اذا كان الخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها لاستجوابه في محله وفي هذه الحالة يحظر محضر بما يجب به الخصم بحضور كاتب المحكمة ويوضع عليه امضاء كل من القاضي المعين وكاتب المحكمة والمسئول .

١٥٩ — اذا كان الخصم المقتضى استجوابه مقبلاً بدائرة محكمة غير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائرتها .

١٦٠ — تكون المجاوبة بمواجهة من طلب الاستجواب إنما لا يجوز له التكلم في أثناء ذلك .

١٦١ — اذا امتنع المسئول عن الاجابة عن أسئلة مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فللمحكمة النظر فيما يحتمله ذلك .

١٦٢ — في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للمحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن باثبات الوقائع المبنية عليها الأسئلة بالبينه ولو كانت الحالة مما لا تجوز القوانين الاثبات فيها بذلك .

الفرع الثاني

في اليمين

١٦٣ — على الخصم الذي يكلف خصمه باليمين الحاسمة للزاع أن يقدم صيغة السؤال الذي يريد استخلافه عليه بعبارة واضحة صريحة .

١٦٤ — لا يجوز للوكيل في الخصومة أن يكلف الخصم الآخر باليمين الحاسمة ولا أن يردها عليه بدون إذن مخصوص بذلك من الموكل .

١٦٥ - يجوز رفض طلب اليمين اذا كان التحليف مطلوباً على واقعة غير متعلقة بالدعوى أو كانت اليمين غير جائزة القبول بناء على ما يدون في القانون المدني .

١٦٦ - لا يجوز التكليف من باب الاحتياط باليمين الحاسمة لأن التكليف بتلك اليمين يفيد ترك ما عداها من أوجه الثبوت للمادة المراد الاستحلاف عليها .

١٦٧ - اذا لم يعارض الخصم المطلوب تحليفه في تعلق الواقعة المقصود استحلافه عليها بأصل الدعوى ولا في جواز قبولها وجب عليه الحلف فوراً إنما يجوز للمحكمة أن تعطيه ميعة للحلف ان رأت لذلك وجهها .

ومع ذلك يسوغ للخصم المذكور أن يرد اليمين على خصمه .

١٦٨ - - اذا امتنع الخصم عن تأدية اليمين ولم يردّها على خصمه فالواقعة المراد الاستحلاف عليها تعتبر صحيحة .

١٦٩ - - يجب على المحكمة عند الحكم بتعلق الواقعة المطلوب التحليف عليها بأصل الدعوى وبجواز قبولها اذا كان قد حصل تنازع فيها أن تبين في الحكم المذكور صيغة السؤال المراد التحليف عليه ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تغير في صيغة السؤال التي يقدمها الخصم .

١٧٠ - من يطلب التعجيل من الأخصام يعلن حكم اليمين لخصمه ويكلفه بالحضور لأداء اليمين مع مراعاة الأصول والمواعيد المقررة للطلاب أمام المحكمة .

١٧١ - يجوز للخصم المطلوب تحليفه أن يؤدى اليمين على حسب الأصول المقررة بديانته أن طلب ذلك .

١٧٢ — وفي الأحوال الأخر تكون تأدية اليمين بأن يقول الحالف أحلف على ثبوت أو نفي المحلوف عليه ويذكر ألفاظ السؤال بالصيغة التي تقتضت .

١٧٣ — لا يجوز التوكيل في تأدية اليمين .

١٧٤ -- اذا ثبت وجود مانع لمن كلف باليمين عن الحضور لأدائها جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاها ليتوجه اليه ويحلفه اليمين ويكون معه كاتب من المحكمة .

١٧٥ — في حالة بعد من كلف باليمين عن المحكمة يجوز لها أن تحيل استخلافه على محكمة المواد الجزئية المقيم بدائلتها .

١٧٦ — في جميع الأحوال السالف ذكرها يكتب محضر بتأدية اليمين ويوضع عليه إمضاء أو ختم كل من الحالف ورئيس المحكمة أو القاضي المعين للتحليف وكاتب المحكمة .

الفرع الثالث

في التحقيقات

١٧٧ — على الخصم الذي يريد اثبات شيء بالبينه ان يبين الوقائع التي يريد اثباتها في أقواله وطلباته المقدمة للمحكمة بالكتابة أو في الجلسة شفاهاً فان بينها شفاهاً تذكر في محضر الجلسة .

١٧٨ — ان لم ينازع الخصم في تعلق تلك الوقائع بالدعوى ولا في جواز قبولها أو نازع في ذلك وحكت المحكمة بالتعلق والقبول فتأذن بالتحقيق .

١٧٩ — يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بأن الوقائع المتمسك بها ليست متعلقة بالدعوى ولا جائزة القبول .

١٨٠ — ويجوز لها أيضا أن تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بالبيننة في الأحوال التي يجوز القانون فيها ذلك الاثبات متى رأت أن ذلك يؤدي للوقوف على الحقيقة .

١٨١ — اذا أذنت المحكمة لأحد الأخصام باثبات شيء بالبيننة كان للخصم الآخر الحق دائما في اثبات عدم صحة ذلك الشيء بالبيننة أيضا .

١٨٢ — يجب أن تكون الوقائع المقتضى اثباتها بالبيننة مبينا كل منها على انفراده بالدقة والضبط في الحكم الصادر بذلك .

١٨٣ — يجب أن يكون التحقيق أمام المحكمة وتعين الجلسة التي يكون فيها استماع شهادة الشهود في الحكم الصادر باجرائه .

ويجوز للمحكمة أن تعين في الجلسة المذكورة أحد قضاتها لسماع شهادة الشهود وعلى القاضي الذي يعين لذلك أن يشرع في إجراء التحقيق بعد انقضاء تلك الجلسة فورا .

فان كان محل إقامة الشهود بعيدا عن البلدة الكائن فيها مركز المحكمة جاز لها أن تعين بناء على طلب الخصم الذي يريد الاثبات بالبيننة قاضي المواد الجزئية الموجود في محل إقامة الشهود أو في محل إقامة الفريق الأكثر عددا منهم ويكون هذا التعيين بمقتضى أمر من المحكمة يكتب في محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم المذكور أن يبين اسم ولقب ومحل إقامة كل من الشهود .

وفي حالة ما اذا تعين قاضي المواد الجزئية لاستماع شهادة الشهود وجب عليه أن يعين بناء على عريضة تقدم له ممن يطلب التعجيل من الأخصام المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها استماع شهادة الشهود .

وتعلن صورة الأمر الصادر بتعيين المحل واليوم والساعة الى الخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة قبل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود بثلاثة أيام .

١٨٤ — اذا طلب أحد الأخصام امتداد الميعاد لاجراء التحقيق يحكم في ذلك الطلب فورا من المحكمة أو من القاضى المعين بعد سماع أقوال الأخصام بوجه الايجاز ويصدر الحكم بأمر يكتب في محضر الجلسة .

١٨٥ — اذا امتنع القاضى عن امتداد الميعاد لاجراء التحقيق جاز للخصم رفع أمر ذلك الامتناع الى المحكمة ولها الحكم بامتداد الميعاد أو صرف النظر عنه والحكم في أصل الدعوى .

١٨٦ — لا يجوز للمحكمة ولا للقاضى أن يأذنا بامتداد الميعاد أكثر من مرة واحدة .

١٨٧ — اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر لأداء الشهادة بميعاد يوم واحد مقدما غير مواعيد المسافة .

١٨٨ — يستمر التحقيق حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود .

١٨٩ — يكون العمل في تحقيق النفى الذى يطلبه الخصم الآخر بقصد الرد على تحقيق الثبوت على حسب ما سبق بيانه ويكون تعيين اليوم لذلك التحقيق بأمر يصدر بعد انتهاء تحقيق الثبوت فورا .

١٩٠ — تتبع القواعد الآتى بيانها في تحقيق الثبوت وفي تحقيق النفى .

١٩١ — اذا لم يحضر الشاهد لأداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانونا يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديوانى واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانيا بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف .

- ١٩٢ — يصدر الحكم بهذه الغرامة من المحكمة أو من القاضي المعين للتحقيق وفي هذه الحالة يندرج حكمه بذلك في محضر التحقيق .
- ١٩٣ — يضاعف مقدار الغرامة اذا تأخر الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية .
- ١٩٤ — وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أو للقاضي المعين للتحقيق أن يصدر أمرا باحضار الشاهد رغما عنه .
- ١٩٥ — اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجابة يحكم عليه على الوجه المذكور آنفا بغرامة مائة قرش ديواني فضلا عن الحكم عليه بما يترتب على امتناعه من التعويضات للأخصام .
- ١٩٦ — اذا حضر الشاهد الذي تأخر أولا عن الحضور وأبدى أعذارا ثابتة أوجبت تأخيره وجبت اقالته من الغرامة .
- ١٩٧ — اذا ثبت أن للشاهد مانعا عن الحضور ينتقل القاضي المعين للتحقيق مصحوبا بكاتب المحكمة الى منزل ذلك الشاهد لسماع شهادته فان كان التحقيق أمام المحكمة وجب عليها أن تعين أحد قضاتها لذلك .
- ١٩٨ — لا يجوز رد شهادة أحد الشهود ولا تجزئحه ولو كان قريبا أو صهرا لأحد الأخصام إلا اذا كان غير قادر على التمييز سواء كان ذلك بسبب زيادة كبر أو صغر سنه أو بسبب مرض في جسمه أو في قواه العقلية أو غير ذلك من الأسباب التي من هذا القبيل .
- ١٩٩ — تسمع أقوال من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال فقط .
- ٢٠٠ — يجوز لمن لاقدرة له على التكلم أن يؤدى الشهادة اذا أمكنه أن يبين مقصوده بالكتابة أو بواسطة الاشارات .

٢٠١ — يجب على كل شاهد تجاوز سن الأربع عشرة سنة أن يحلف يمينا قبل استجوابه .

٢٠٢ — لا يجوز لأحد أن يؤدى شهادة عما تضمنته ورقة من الأوراق المتعلقة بالأشغال الميرية إلا اذا سبق نشرها أو أذنت بإفشاءها الجهة المختصة بها .

٢٠٣ — اذا دعى أحد الموظفين الى إفشاء ما صار تبليغه اليه على سبيل المسارة فى أثناء إجراء وظائفه ورأى أنه يترتب على عدم كتمان ذلك ضرر ما للمصلحة العمومية فلا يلزم بالافشاء .

٢٠٤ — اذا علم أحد القضاة ونحوهم أو أحد مأمورى الضبطية القضائية أو مأمورى الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرّر فى قانون العقوبات فلا يجبر على أن يعرف عن مصدر علمه بذلك .

٢٠٥ — كل من علم من الاثوكاتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعته أو خدمته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر لا يجوز له فى أى حال من الأحوال الاخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صنعته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنحة .

٢٠٦ — ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يؤدّوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم .

٢٠٧ — لا يجب على أحد الزوجين أن يفشى بغير رضاء الآخر ما بلغه اليه فى أثناء الزيجة ولو بعد انقضاء علاقاتها بينهما إلا فى حالة

رفع دعوى من أحدهما على الآخر بحق أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب وتوقع جنائية أو جناية منه على الآخر .

٢٠٨ — يؤدى كل واحد من الشهود شهادته على انفراده بغير حضور باقى الشهود الذين لم تسمع شهادتهم .

٢٠٩ — على الشاهد أن يعترف عن اسمه ولقبه وصنعتة أو وظيفته ومحلّه وأن يبين قرابته أو مصاهرته ودرجة القرابة أو المصاهرة ان كان قريبا أو صهرا لأحد الأخصام ويبين ان كان خادما أو مستخدما عند أحد الأخصام .

٢١٠ — وعليه أيضا أن يحلف يمينا بأنه يشهد بالحق وتكون تأدية اليمين على حسب الأصول المقررة بديانته إن طلب ذلك .

٢١١ — على الخصم الذى استحضر شاهدا أن يبدى على التوالى الأسئلة التى يرغب استشهاده عليها ثم يبدى الخصم الآخر ما يريد اشهد ذلك الشاهد عليه وكل هذا بغير أن يقطع أحد الأخصام كلام الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة .

٢١٢ — لا يجوز للأخصام إبداء أسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما أبداه كل منهم إلا باذن المحكمة أو القاضى المعين للتحقيق .

٢١٣ — يجوز لرئيس المحكمة أو لأحد قضاتها بعد استشهد الشاهد على ما أبداه الأخصام أن يسأله مباشرة من تلقاء نفسه عما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة .

٢١٤ — فى أثناء إبداء الأسئلة من أحد الأخصام عما يرغب فى استشهد الشاهد عليه يجوز للخصم الآخر الاعتراض على إبداء سؤال جديد لا تعلق له بالواقعة المقصود اثباتها أو خارج عن حدّ اللياقة وللقاضى منع ذلك السؤال .

٢١٥ - يتلى على كل شاهد ما أدّاه من الشهادة ويضع إمضاءه ،
عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها .

٢١٦ - اذا امتنع الشاهد من وضع إمضاءه أو كان لا يمكنه
وضعها وجب ذكر ذلك في المحضر .

٢١٧ - تؤدى الشهود شهاداتهم شفها بدون مراجعة
مذكرات لذلك .

٢١٨ - يشتمل محضر التحقيق على صورة العريضة والأمر
الذى عين فيه يوم التحقيق وعلى بيان المحل واليوم والساعة اللاتى
حصل فيها التحقيق وعلى أسماء الأخصام وألقابهم وصنائعهم ومحلاتهم
مع بيان حضورهم أو عدمه وبيان ما حصل منهم من التطلبات وعلى
بيان حضور الشهود أو عدمه والأوامر الصادرة فى شأنهم وبيان
شهادة الشهود والأيمان اللاتى حلفوها وبيان ما حصل من ردّ الشهود
وما ترتب عليه من المسائل الفرعية وبيان الأسئلة التى وجهت ومن
وجهها وبيان المسائل الفرعية التى نشأت عن توجيه الأسئلة وبيان
الأجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود عليهم وتصديقهم عليها والتصحيحات
التى عترفوا عنها وبيان الجلسات التى اقتضاها التحقيق .

٢١٩ - اذا طلب الشهود مقابل تعطيلهم فيصير تقديره لهم
ويبين ذلك فى المحضر ثم تعطى للشهود ورقة مستخرجة من المحضر
وتكون نافذة على الخصم الذى أحضر الشهود بتأشير من كاتب المحكمة .

٢٢٠ - اذا لم ترتب على شهادة الشهود فائدة ما للدعوى فتكون
مصاريف تكليفهم بالحضور ومصاريف سماع شهاداتهم على الخصم
الذى أحضرهم .

٢٢١ - إذا لم يحصل التحقيق أمام المحكمة أو حصل أمامها ولم يحكم في الدعوى في نفس الجلسة التي سمعت فيها شهادة الشهود كان للأخصام الحق في الاطلاع على محضر التحقيق .

٢٢٢ - للأخصام في جميع الأحوال أن يأخذوا صورة محضر التحقيق بشرط أن لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى .

الفرع الرابع

فيما يتعلق بأهل الخبرة (١)

٢٢٣ - إذا اقتضى الحال تعيين أهل خبرة فله المحكمة أو للقاضي تعيين واحد أو ثلاثة من أهل خبرة على حسب الاقتضاء وتذكر في الحكم الذي يصدر بالتعيين المواد المقتضى أخذ قول أهل الخبرة عنها مع بيان ما يصرح لهم بعمله من الاجراءات المستعجلة ولا حاجة لإعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بمواجهة الأخصام أو بحضور وكلائهم .

٢٢٤ - إذا كان الأخصام بالفين ولهم حق التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة أو من قاضي المواد الجزئية .

٢٢٥ (٢) - يجب على من تعين من أهل الخبرة أن يحضر للمحكمة متى كلفه من يطلب التعجيل من الأخصام بالحضور ليعلم بما تعين له باطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكمة أن ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له ثم يحلف اليمين على يد

(١) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الاهلية (رقم ١ لسنة ١٩٠٩) في ذيل هذا القانون (صفحة ١٣٧) .

(٢) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الاهلية (رقم ١ لسنة ١٩٠٩) الذي عدل هذه المادة (مصحفة ١٣٧) . والقانون (رقم ١ لسنة ١٩١٧) صحفة ١٤٦

القاضي المعين للأموال الوقتية ولو بغير حضور الأخصام ويعين في ذيل محضر اليمين المحل واليوم والساعة اللاتي يباشر فيها ماتعين له .

٢٢٦ (١) — محضر اليمين المشتمل على تعيين اليوم بمعرفة أهل الخبرة يصير إعلانه بمعرفة كاتب المحكمة للخصم الآخر قبل الشروع في العمل بأربع وعشرين ساعة بالاقبل وإلا كان العمل لاغيا .

٢٢٧ — وعلى أهل الخبرة مباشرة عمله ولو في حالة غياب الأخصام بعد تكليفهم بالحضور حسب القانون .

٢٢٨ — على أهل الخبرة سماع أقوال الأخصام وملحوظاتهم وسماع شهادة الشهود سواء كان حضورهم بمعرفة الأخصام أو بمعرفة أهل الخبرة بدون تخليف للشهود اذا أذنت المحكمة لأهل الخبرة بذلك .

٢٢٩ — يذكر في المحضر المشتمل على أعمال أهل الخبرة بيان حضور الأخصام وأقوالهم وملحوظاتهم ممضى عليها منهم ما لم يكن لهم مانع ثابت يمنعهم عن الامضاء وبيان أعمال أهل الخبرة بالتفصيل وبيان رأيه والأوجه التي استند عليها فيه .

٢٣٠ — يسلم تقرير أهل الخبرة لقلم كاتب المحكمة وهناك يجوز لكل من الأخصام الاطلاع عليه أو طلب صورة منه .

٢٣١ — بعد تسليم التقرير لقلم كاتب المحكمة يجوز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصم الآخر بالحضور اليها بميعاد ثلاثة أيام كاملة بمقتضى علم خبر .

٢٣٢ (٢) — تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي الذي ينوب عنه على نفس التقرير المقدم منه .

(١) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية (رقم ١ لسنة ١٩٠٩) صحيفة ١٣٧

(٢) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية (رقم ١ لسنة ١٩٠٩) الذي عدل هذه المادة (صفحة ١٣٧) .

٢٣٣ — تقدير الأجرة يكون نافذا على الخصم الذي طلب تعيين أهل الخبرة ومن بعد صدور الحكم في الدعوى يكون نافذا أيضا على من حكم عليه بمصاريف الدعوى .

٢٣٤ — تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصام في الثلاثة أيام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بالتعريف عنها في قلم كتاب المحكمة .

٢٣٥ — يترتب على هذه المعارضة إيقاف تنفيذ تقدير الأجرة ويرفع أمرها الى المحكمة مع طلب كل من الخصام وأهل الخبرة ما لم يكن صدر حكم انتهائي بالإلزام بمصاريف الدعوى وأما اذا سبق صدور الحكم بذلك فلا يطلب الخصم الذي لم يكن طلب أهل الخبرة ولم يحكم عليه بالمصاريف .

٢٣٦ — للخصم الذي تحصل على تنقيص اجرة أهل الخبرة بناء على معارضته التمسك بالحكم الصادر بذلك على الخصم الذي دفع اجرة أهل الخبرة على حسب تقدير القاضى وللخصم الذي دفع الأجرة أن يرجع على أهل الخبرة .

٢٣٧ — يجوز للمحكمة أن تعين أهل خبرة ليعطوا رأيهم أمام الجلسة شفاها بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بمحضر الجلسة .

٢٣٨ — اذا أراد أحد الخصام رد من تعين من أهل الخبرة وجب عليه أن يكلف الخصم الآخر بالحضور بميعاد ثلاثة أيام بعد يوم التعيين اذا كان الحكم بالتعيين صادرا بمواجهة الخصام وأما اذا كان صادرا في حالة الغيبة فيكون التكليف بالحضور بميعاد ثلاثة أيام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم .

٢٣٩ — لا يقبل من أحد الخصام رد أهل الخبرة المعينين بانتخابهم إلا اذا كان سبب الرد حادثا بعد التعيين .

٢٤٠ — يجوز رد أهل الخبرة اذا كان زوجا أو قريبا أو صهرا لأحد الخصام على عمود النسب أيا كانت الدرجة وكذلك القريب من الحواشي الى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الأصول طبقة طبقة الى الحد الأصلي بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة طبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية .

ويجوز أيضا رد من له خصومة مقامة أمام المحاكم مع أحد الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية في الدعوى ومن أكل أو شرب مع الخصم ومن يكون مستخدما عند أحد الخصمين أو خادما له .

٢٤١ — يحكم في رد أهل الخبرة بطريق الاستعجال في أول جلسة .

٢٤٢ — اذا تأخر أهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطلب التعجيل من الخصام أن يكلفه بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام كاملة بحضور جميع الخصام وللحكمة أن تحدد في الحال ميعادا لتقديم التقرير ولها أيضا أن تحكم باستبدال أهل الخبرة بغيره بحيث لا يترتب على ذلك إخلال بما يلزم من التعويضات ان كان لها وجه .

٢٤٣ — لا تكون المحكمة منقادة الى رأى أهل الخبرة .

٢٤٤ — اذا لم تكتف المحكمة بما أبداه أهل الخبرة فلها أن تعين واحدا أو ثلاثة غيرهم من أهل الخبرة ويجوز لمن تعينه أن يستعين بالاستعلام من أهل الخبرة السابقين .

الفرع الخامس

في الكشف على الأعيان الثابتة

٢٤٥ — يجوز للمحكمة أن تتوجه بهيئتها الاجتماعية إذا رأت لزوماً ذلك إلى المحل الواقع في شأنه التنازع أو أن تأمر واحداً من قضاتها أو أكثر ممن كان حاضراً وقت المرافعة في الدعوى بالتوجه إلى المحل المذكور في اليوم والساعة المعيّنين لذلك في الحكم أو في الأمر الصادر من أقدم القضاة المعيّنين لذلك .

٢٤٦ — إذا لم يكن الحكم بذلك صادراً بمواجهة الخصام أو كان تعيين اليوم بأمر القاضي المعين للكشف وجب إعلان الحكم أو الأمر المذكور للخصام بمعرفة كاتب المحكمة قبل الوصول إلى المحل بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ويقوم هذا بالإعلان مقام التكليف بالحضور .

٢٤٧ — يحضر تذكريه أعمال القضاة المذكورين من وقت توجههم إلى المحل المقصود لوقت تسليم المحضر في قلم كتاب المحكمة .

٢٤٨ — يجوز للمحكمة أو لمن تعينه من قضاتها تعيين أهل خبرة في حال الوجود بالمحل لياشروا الأعمال المطلوبة منهم في الحال بعد حلفهم الأيمان أو سماع الشهود الذين يرى لزوم استشهادهم بعد تحليفهم أيضاً ويكون حضورهم بمجرد الإخبار لهم من كاتب المحكمة .

٢٤٩ — يجب أن يكون كاتب المحكمة حاضراً وقت الوجود بالمحل وأن يضع إمضاءه على المحضر .

٢٥٠ — يصير تقدير المصاريف التي تترتب على الكشف على الأعيان الثابتة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي المعين لذلك ويجرى تسليمها مقدماً في قلم كتاب المحكمة ممن يطلب الكشف أو من المدعى أن كانت المحكمة أمرت بإجراء الكشف المذكور من تلقاء نفسها .

الفرع السادس

في تحقيق الخطوط

٢٥١ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجوز لمن بيده سند غير رسمي أن يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لأجل اعترافه بأن هذا السند بخطه أو إمضائه أو ختمه ويكون ذلك التكليف بصفة دعوى أصلية على حسب الأصول المعتادة فيها .

٢٥٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — وفي حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه .

٢٥٣ — اذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكمت المحكمة في غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للمحكوم عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم في ظرف ثمانية أيام من يوم إعلانه له ويجوز أن تكون المعارضة المذكورة بموجب علم خبر .

٢٥٤ — وفي حالة الانكار أو في حالة وجود سند غير رسمي في خصومة موقوف الحكم فيها على صحته وأنكر الخصم الخط أو الامضاء أو الختم المشتمل ذلك السند عليها تأمر المحكمة بإجراء التحقيق .

٢٥٥ — الحكم الصادر بالتحقيق يتعين فيه القاضي الذي يكون التحقيق على يده وأهل الخبرة أيضا ان لم تتفق عليهم الأخصام .

٢٥٦ — يؤمر في الحكم المذكور بتسليم الورقة المقتضى تحقيقها في قلم كتاب المحكمة من طالب التحقيق وتبين حالتها من بعد وضع إمضاء وعلامة كل من طالب التحقيق وكاتب المحكمة عليها .

٢٥٧ — تذكر هذه الاجراءات في محضر التسليم ويمضى عليه كل من كاتب المحكمة ومسلم الورقة .

٢٥٨ - يجب على القاضي المعين للتحقيق أن يصدر أمرا بناء على طلب من يطلب التعجيل من الأخصام بتعيين المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها حضور الأخصام أمامه للاتفاق على الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها .

٢٥٩ - تعلن صورة هذا الأمر للخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة ويكلف بالحضور بميعاد يوم كامل .

٢٦٠ - اذا لم يحضر المدعى يسقط حقه في طلب اثبات دعواه بمعرفة أهل خبرة إلا اذا أثبت أن الذي منعه عن الحضور عذر قوى وتنظر المحكمة في هذا العذر على وجه الاستعجال واذا لم يحضر المدعى عليه فيصير التحقيق في غيبته .

٢٦١ - الأوراق التي تقبل المضاهاة عليها هي الآتية فقط :
(أولا) الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية ؛
(ثانيا) خط الخصم أو امضاءه أو ختمه المعترف به أمام القاضي المعين للتحقيق ومع ذلك يجوز للمدعى ان لم يحضر المدعى عليه أن يثبت صحة الخط أو الامضاء أو الختم الموجود على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها بشهادة من عاينوا الخصم في حال كتابة تلك الأوراق أو وضع إمضاءه أو ختمه عليها ؛

(ثالثا) الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من الورقة اللازم تحقيقها ؛
(رابعا) الكتابة التي يكتبها الخصم باملاء القاضي .

٢٦٢ - أوراق المضاهاة يصير إمضاءها والتأشير عليها من الأخصام والقاضي وكاتب المحكمة ومن الشهود ان كان هناك داع لذلك ويكتب جميع ما ذكر في محضر ويمضي عليه جميع الحاضرين .

٢٦٣ - من بعد قبول أوراق المضاهاة حسبما ذكر سابقا لا يجوز قبول أوراق جديدة بدون حكم من المحكمة .

٢٦٤ - يجوز للقاضي المعين للتحقيق أن يأمر بإجراء ما يلزم لاجتماع أو تسليم الأوراق الرسمية لقلم كاتب المحكمة ممن هي تحت يده من أرباب الوظائف العمومية أو الخدمات الميرية أو أى حاكم من الحكام بدون احتياج للتصريح له بذلك فى الحكم الصادر بالتحقيق ويجوز له أيضا أن يتوجه مع أهل الخبرة للاطلاع على الأوراق بدون نقلها من محلها .

٢٦٥ - فى حالة تسليم الأوراق الرسمية لقلم كاتب المحكمة تقوم الصور التى تنسخ منها مقام الأصل متى كانت ممضاة من قاضى التحقيق وكاتب المحكمة والمأمور أو الموظف الذى سلم الأصل ومتى أعيد الأصل الى محله ترد الصورة المأخوذة منه الى قلم كاتب المحكمة ويصير إبطالها .

٢٦٦ - مصاريف نقل الأوراق ونسخ صورها يقدرها القاضى وهذا التقدير يكون نافذا على من طلب التحقيق .

٢٦٧ - يحصل التحقيق أمام القاضى وكاتب المحكمة بمراعاة الأصول المقررة فى الفرع الرابع المازا ذكر إلا أنه فى هذه الحالة يكون تعيين اليوم بأمر القاضى .

٢٦٨ - يضع أهل الخبرة امضاءهم وعلاماتهم على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها من قبل الشروع فى التحقيق ويذكر ذلك فى المحضر .

٢٦٩ - اذا حصل الشروع فى التحقيق فىكون إجراؤه أمام القاضى المعين لذلك .

٢٧٠ - لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق باثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت

اليه لافى المشاركة المتعلقة بها تلك الورقة ويضع الشهود إمضاءهم وعلاماتهم على الورقة المقتضى تحقيقها ويذكر ذلك فى محضر التحقيق .

٢٧١ - من بعد تسليم المحضر فى قلم كتاب المحكمة تحكم المحكمة بصحة الورقة التى صار تحقيقها أو عدمها وتحكم بعد ذلك فى أصل الدعوى ان كانت مقامة أمامها .

٢٧٢ - اذا حكم بصحة كل الورقة الواقع الانكار فيها فيحكم على من أنكرها بغرامة أربعمائة قرش ديوانى .

الفصل الثالث

فما يتعلق بدعوى التزوير

٢٧٣ - اذا ادعى أحد الأخصام فى أثناء الخصومة بتزوير ورقة أو سند من الأوراق أو السندات التى أعلنت اليه أو قدمت الى المحكمة أو اطلع عليها سواء كانت رسمية أو غير رسمية جاز له فى أى حالة كانت عليها الدعوى الأصلية أن يبدى دعواه بتزوير تلك الورقة أو السند بتقرير يحترز فى قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه فوراً بمعرفة الكاتب لقلم النائب العمومى بالمحكمة .

٢٧٤ - على المدعى أن يسلم الى قلم كتاب المحكمة الورقة المدعى تزويرها اذا كانت تحت يده أو صورتها المعلنة اليه .

٢٧٥ - اذا كانت الورقة تحت يد المحكمة أو كاتبها فيصير ايداعها فى قلم كتاب المحكمة بمعرفة كاتبها .

٢٧٦ - اذا كانت الورقة تحت يد الخصم المدعى عليه بالنسبة تزويرها يجب على رئيس المحكمة فى حال اطلاعه على تقرير المدعى

بالتزوير أن يعين محضرا بناء على طلب المدعى ليستلم تلك الورقة أو يضبطها ويودعها في قلم كتاب المحكمة .

٢٧٧ - إذا امتنع الخصم من تسليم الورقة المذكورة ولم يمكن ضبطها فيصير استبعادها من المرافعة في الدعوى الأصلية ولا يمنع ذلك من ضبطها عند الامكان .

٢٧٨ - يترتب على الدعوى بتزوير الورقة إيقاف الحكم في الدعوى الأصلية .

٢٧٩ - يجب على المدعى أن يعلن الى المدعى عليه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقريره بدعوى التزوير الأدلة المرتكن عليها في دعواه مع تكليف المدعى عليه بالحضور للجلسة بميعاد ثلاثة أيام كاملة لأجل الاثبات .

٢٨٠ - إذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المدعى ذلك جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير .

٢٨١ - يجوز للمدعى عليه في أى حالة كانت عليها الدعوى أن يوقف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير باقراره بأنه غير متمسك بالورقة المدعى التزوير فيها ولكن للحكمة أن تأمر في هذه الحالة بحفظ تلك الورقة أو بضبطها اذا طلب ذلك مدعى التزوير سواء كان لأجل التمسك بما يؤول منها من المنفعة اليه أو لأجل تمزيقها .

٢٨٢ - لا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التزوير إلا ما يكون متعلقا بها وجائز القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لما يترتب على الشبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الأصلية .

٢٨٣ - يجوز للحكمة أن تحكم في الحال بتزوير الورقة اذا ثبت ذلك لديها :

- ٢٨٤ — اذا قبلت المحكمة أدلة التزوير تأمر بإثباتها إما بمعرفة أهل الخبرة أو بمحصول التحقيق أو بهاتين الطريقتين معا .
- ٢٨٥ — اذا لم يقدم مدعى التزوير في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الحكم الصادر بالاثبات عريضة للقاضي المعين للتحقيق بطلب الشروع فيه جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير .
- ٢٨٦ — تراعى في اثبات التزوير القواعد المقررة فيما تقدم في شأن تحقيق الخطوط .
- ٢٨٧ — يكون للقاضي المعين للتحقيق التفويض التام في الأمر بما يمكن من احضار أو ايداع أصل الورقة المدعى التزوير فيها .
- ٢٨٨ — في حالة ايداع الأصل للورقة المذكورة في قلم كتاب المحكمة يؤذن منها لكتابها عند الاقتضاء بأن يعطى الصور التي تطلب من الأصل المذكور لمن يكون له الحق في أخذها ممن عدا الخصمين .
- ٢٨٩ — يجوز تحقيق أوراق المضاهاة التي يسوغ تقديمها في أى حالة كانت عليها المرافعة .
- ٢٩٠ — عند انتهاء التحقيق في مادة التزوير يكلف الخصم الذي يطلب التعجيل خصمه الآخر بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام كاملة لأجل الحكم في مسألة التزوير ثم الحكم بعده في الدعوى الأصلية بغير اقتضاء لتكليف جديد .
- ٢٩١ — من ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه أو عجز عن اثباته يحكم عليه بغرامة ألفى قرش ديوانى انما لا يحكم عليه بشيء اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير .
- ٢٩٢ — يجوز للمحكمة أن تحكم برد أو بطلان أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة .

الفصل الرابع

في الدعاوى الفرعية والدعاوى التي تقام من المدعى عليهم على المدعين
في أثناء الدعاوى الأصلية وفي دخول شخص ثالث في الدعاوى
غير المتداعين

٢٩٣ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الدعاوى الفرعية التي تقام في أثناء
التحقيق تقدم الى المحكمة إما بتكليف الخصم بالحضور أمامها بميعاد
ثلاثة أيام وإما بالاحالة عليها من القاضي المنتدب للتحقيق أو بإبداء
الدعوى ضمن طلب يقدم من أحد الأخصام للمحكمة ويحكم فيها بوجه
الاستعجال .

٢٩٤ — اذا أقام المدعى دعوى فرعية متضمنة لزيادة على
الطلب الأصلي أو محو واثبات فيه أو أقام المدعى عليه دعوى على
المدعى في أثناء الخصومة فتضم الدعوى الفرعية الى الدعوى الأصلية
ويحكم فيهما في آن واحد اذا كان لذلك وجه .

٢٩٥ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجوز لغير المتداعين ممن يمكن
أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل في الدعوى المقامة
أمام المحكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى ويكون دخوله فيها إما
بطلب حضور الأخصام أمام المحكمة أو بتقديم طلبه في الجلسة حال
انعقادها انما لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى الأصلية .

٢٩٦ — اذا حصلت المعارضة لمن يطلب الدخول في الدعوى
بأنه لا حق له فيه حكمت المحكمة في ذلك بوجه الاستعجال .

الفصل الخامس

في انقطاع المرافعة أو تركها

٢٩٧ — وفاة الأخصام أو أحدهم أو تغير حالتهم الشخصية أو عزلهم من الوظائف التي كانوا متصرفين بها في الدعوى لا يترتب عليه عدم الحكم في الدعوى اذا كانت تقدمت منهم الأقوال والطلبات الختامية في الجلسة ومع ذلك فالمحكمة أن تمهل توقيع الحكم وتعطى المواعيد اللازمة متى كان لذلك وجه .

٢٩٨ — وفي هذه الحالة لا يجوز للمحكمة أن تحكم في الدعوى إلا على حاصل الأقوال والطلبات الختامية المقدمة اليها من الأخصام قبل الوفاة أو تغير الحالة أو العزل إلا اذا حضر وارث المتوفى أو من يقوم عن عزل أو تغيرت حالته الى المحكمة وباشر الدعوى باسمه .

٢٩٩ — أما اذا توفى أحد الأخصام أو تغيرت حالته الشخصية أو عزل من الوظيفة التي كان متصرفا بها في الدعوى قبل تقديم الأقوال والطلبات الختامية فيها فتوقف المرافعة بغير اخلال بحقوق الأخصام ويرجع اليها بتجديد الطلب من أو الى من يقوم عن أوقفت المرافعة بسبب وفاته أو عزله أو تغير حالته .

٣٠٠ — اذا حصل انقطاع المرافعة أو إيقافها بفعل أحد الأخصام أو إهماله أو امتناعه فلا يترتب على ذلك سقوط حقه في الدعوى إلا اذا نص القانون على ذلك صريحا .

٣٠١ — أما اذا استمر الانقطاع مدة ثلاث سنوات فلكل من الأخصام أن يطلب الحكم ببطلان المرافعة وتحكم المحكمة به ما لم يكن حصل قبل الطلب المذكور ما يترتب عليه منع ذلك البطلات من الاجراءات الصحيحة في المرافعة .

٢ . ٢ — يقدم طلب الحكم ببطالان المرافعة بالأوجه والطرق المعتادة لتقديم الدعاوى الى المحاكم .

٣ . ٣ — الحكم ببطالان المرافعة لا يسقط الحق في الدعاوى انما يترتب عليه الغاء ما حصل من المرافعة فقط .

٤ . ٣ — اذا حكم بالغاء المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب استمرار الانقطاع فالحكم المستأنف يعتبر انتهائيا لا يستأنف .

٥ . ٣ — اذا ترك أحد الخصام باختياره حقه في المرافعة أو في بعض الأوراق الصادرة منه فيها وأعلن ذلك لخصمه على يد محضر أو ذكره في تقرير منه كان ذلك ملغيا للمرافعة أو الأوراق المتروكة الحق فيها وموجبا لزامه بمصاريف المرافعة لكن لا يترتب على ذلك سقوط حقه في أصل الدعوى .

٦ . ٣ — لا يجوز للدعى عليه عدم قبول الترك الواقع من المدعى ما لم يكن أقام عليه دعوى في أثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الأصلية .

٧ . ٣ — التنازل عن الحكم يترتب عليه سقوط الحق الثابت به لمن تنازل عنه .

٨ . ٣ — التنازل من طالب الاستئناف عن المرافعة فيه لا يترتب عليه بطلان الاستئناف الفرعى المقدم من الخصم الآخر بعد المواعيد المحددة لاقامة الاستئناف الأصلي وقبل اعلانه بالتنازل .

الفصل السادس

في ردّ القضاة عن الحكم

٩ . ٣ — يجوز ردّ القضاة بأحد الأسباب الآتية :
(أولا) اذا كان القاضي قريبا أو صهرا لأحد الخصام الى الدرجة السادسة والغاية خارجة ؛

(ثانيا) اذا كان للقاضي أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة مع أحد الأخصام أو زوجه إنما لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى أقيمت من الخصم أو زوجه بعد اقامة الدعوى التي طلب فيها الرد ؛

(ثالثا) اذا كان القاضي وكيلا شرعيا لأحد الأخصام أو كانت مظلونة وراثته له بعد موته أو كان أحد الأخصام خادما للقاضي أو مؤاكله ؛

(رابعا) اذا كان للقاضي دعوى مماثلة للدعوى التي طلب فيها الرد ؛
(خامسا) اذا أبدى القاضي نصيحة لأحد الأخصام في القضية أو كتب عنها ؛

(سادسا) اذا كان القاضي أدى شهادة في الدعوى ؛

(سابعا) اذا قبل هدية من أحد الأخصام من وقت الشروع في الدعوى ؛

(ثامنا) اذا وجد سبب قوى غير ماذكر يستنتج منه أنه لا يمكنه الحكم بغير ميل .

ويجب على القاضي الذي يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد أن ينحيز به المحكمة في أودة مشورتها وهي تحكم بلزوم امتناعه عن الدعوى أو عدمه .

٣١٠ — يجب تقديم الرد قبل الشروع في المرافعة وإلا سقط حق طلبه وفي حالة ما اذا كان الرد في حق قاض معين من طرف المحكمة يكون في ظرف ثلاثة أيام من يوم تعيينه ان كان حكم هذا التعيين صادرا بمواجهة الأخصام وأما ان كان في حالة الغياب فالثلاثة أيام تبدئ من بعد اعلان الحكم بثلاثة أيام ان لم يعارض فيه الخصم

وان حصلت منه معارضة تبتدى الثلاثة أيام المذكورة من بعد صدور الحكم برفض هذه المعارضة .

٣١١ — لا يسقط حق طلب الرد اذا حدثت أسبابه بعد مضي المواعيد المقررة لذلك أو أثبت الخصم أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد .

٣١٢ — يحصل الرد بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويمضى عليه الخصم أو وكيله المعين لذلك وفي هذه الحالة ترفق ورقة التوكيل بطلب الرد .

٣١٣ — اذا كان الرد واقعا في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الأخصام فيجوز الرد بمذكرة تعطى لكاتب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديده بقلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة .

٣١٤ — يلزم أن يكون طلب الرد مشتملا على أسبابه وترفق به عند الاقتضاء الأوراق المستند عليها فيه .

٣١٥ — تقدم صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة بمعرفة كاتبها في ظرف أربع وعشرين ساعة وعلى الرئيس أن يطلع عليها القاضى المطلوب رده ويعين قاضيا لعمل التقرير عن ذلك .

٣١٦ — يجب على القاضى المطلوب رده أن يجيب صراحة في المدة التي يعينها الرئيس عن الأوجه المبنى عليها الرد وأن يحزر جوابه على أصل التقرير المقدم بطلب الرد .

٣١٧ — اذا كانت الاسباب موجبة للرد قانونا ولم يجب عنها القاضى المطلوب رده في الميعاد الذي عينه الرئيس أو أجاب بالإعتراف

بها فيصدر الحكم بناء على ذلك دون غيره من الأسباب باجتناب
القاضي للدعوى .

٣١٨ — ان لم يحكم بجواز قبول أسباب الرد أو بحدها القاضي
ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة وحكمت المحكمة بأن لا وجه للاثبات
بالبينة فتحكم برفض طلب الرد .

٣١٩ — يسمع القاضي المعين لعمل التقرير أقوال طالب الرد
والقاضي المطلوب رده .

ويصير تلاوة التقرير واطصار الحكم في حال انعقاد الجلسة بدون
مرافعة .

٣٢٠ — في حالة ما اذا كان القاضي المطلوب رده معينا من
محكمة غير المحكمة التابع لها فترسل صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة
التابع لها ذلك القاضي يأخذ الرئيس جواب القاضي على نفس
الصورة ويعيدها الى المحكمة الصادر منها التعيين لاجراء اللازم على
الوجه السابق ذكره .

٣٢١ — الحكم الصادر برفض طلب الرد يحكم فيه على طالبه
بغرامة أربعمائة قرش ديواني وتزداد تلك الغرامة لغاية ألفى قرش .

٣٢٢ — يقبل الاستئناف من طالب الرد ولو في المواد التي
يكون الحكم فيها انتهائيا وطلب الاستئناف يكون بتقرير محرر في قلم
كتاب المحكمة في ظرف خمسة أيام من يوم صدور الحكم بدون
ميعاد آخر .

٣٢٣ — ترسل صورة كل من تقرير طلب الرد وأقوال القاضي
والحكم وطلب الاستئناف الى قلم كتاب محكمة الاستئناف .

٣٢٤ - على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الصور إليها في ظرف ثلاثة أيام وتحكم فيها في أقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقا بغير احتياج لسماع أقوال الخصام .

٣٢٥ - في أثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ما هي عليه انما يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم الآخر أن تعين قاضيا بدل المطلوب رده .

ويجوز أيضا طلب هذا التعيين في حالة الاستئناف ولو سبق رفضه قبل حصول الاستئناف المذكور .

٣٢٦ - تتبع الأصول المذكورة سابقا في حالة طلب رد المحكمين أيضا . .

٣٢٧ - اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم فيرفع طلب الرد لمحكمة الاستئناف بعد كتابة التقرير به في قلم كتاب المحكمة وأخذ أقوال القضاة المطلوب ردهم في المحضر .

٣٢٨ - اذا طلب رد جميع قضاة محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم في ذلك فترفع مسألة الرد والدعوى الأصلية اذا قبل ذلك الرد الى محكمة مخصوصة مركبة من أحد عشر قاضيا بالأقل من قضاة الاستئناف الذين لم يطالب ردهم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية وكلائها وعند الاقتضاء يضم اليهم بالافتراع قضاة من المحاكم الابتدائية بشرط أن النضاة الذين تركب منهم هذه المحكمة لم يسبق منهم نظر الدعوى في المحكمة الابتدائية .

الباب الثامن

في طرق الطعن في الأحكام

الفصل الأول - في المعارضة

٣٢٩ - تقبل المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة الى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها .

٣٣٠ - يعتبر علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته بمضى أربع وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الأصلي أو وصول ورقة مذکور فيها حصول شيء من التنفيذ . ولا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة في الغيبة إلا بعد اعلانها بثمانية ايام ما لم يكن التنفيذ الموقت مذكورا في الحكم .

٣٣١ - لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به .

٣٣٢ - تحصل المعارضة على حسب الاصول المقررة للتكليف بالحضور وتعلن ورقة التكليف بالحضور للخصم الآخر في المحل المعين أو في محله الأصلي اذا كان في البادية الكائنة بها المحكمة .

٣٣٣ - تجوز المعارضة بمجرد طلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره أو في الورقة المتضمنة التنبيه بالتنفيذ أو المتضمنة الاعلان بوقوع الحجز ويجب عند ذلك على المحضر أن يحرر طلب الحضور في ذيل الورقة المكتوبة فيها المعارضة ويعلنها لكل من الأخصام .

٣٣٤ - تقبل المعارضة في كل أمر أو حكم صادر في الغياب إلا في الأحوال المستثناة في القانون .

- ٣٣٥ - يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ إلا اذا كان التنفيذ المؤقت مذكورا فى الحكم أو فى نص القانون .
- ٣٣٦ - ولكن يجوز مع المعارضة إجراء الوسائل التحفظية .
- ٣٣٧ - المعارضة فى أمر صادر من أحد القضاة تقدم الى المحكمة الموظف فيها .
- ٣٣٨ - وترفع المعارضة فى الحكم الى المحكمة التى أصدرته .
- ٣٣٩ - الحكم الذى يصدر فى الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقا .
- ٣٤٠ - وكذلك لا تقبل المعارضة فى الأحكام الصادرة بعد تأخر المدعى عليهم وتكليفهم مرة ثانية بالحضور كالحالة المبينة فى المادة ١٢٣ .
- ٣٤١ - يكون فى قلم كتاب المحكمة دفتر لقيد المعارضات ويكون قيدها بمعرفة كاتب المحكمة فى يوم حصولها أو فى ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر اذا منعه مانع عن القيد فى اليوم المذكور .
- ٣٤٢ - يتضمن ذلك القيد بيان أسماء الأخصام وتاريخ كل من الحكم والمعارضة .
- ٣٤٣ - لا يمكن تنفيذ الأحكام الصادرة فى الغيبة على غير المتداعين إلا بشهادة من كاتب المحكمة بدالة على عدم وجود معارضة فى تلك الأحكام بالدفتر المذكور .
- ٣٤٤ - يبطل الحكم الصادر فى غيبة الخصم ويعد كأنه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذه فى ظرف ستة أشهر من تاريخه .

الفصل الثاني

في الاستئناف

٣٤٥ (ق ٣ سنة ١٩١٤) (١) — يجوز للتخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون أن يستأنفوا الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو من محاكم المواد الجزئية إذا كان المدعى به زائداً عن ألفي قرش أو كان مقدار المدعى به غير معين .

٣٤٦ — الدعاوى المتعلقة بالایرادات المؤبدة تقدر باعتبار كل سبعة منها في مقام مائة والدعاوى المتعلقة بالایراد مدة الحياة تقدر باعتبار كل اثني عشر منها في مقام مائة والدعاوى المتعلقة بفسخ الايجار أو بصحة التنبيه على المستأجر بتخلية المحل المؤحر تدخل في تقديرها أجرة المدة الباقية لنهاية الايجار والدعاوى المتعلقة بالغلال وغيرها من المأكولات تقدر قيمتها على حسب أسعار الأسواق المختصة بها .

٣٤٧ — تحذف في تقدير المدعى به الحاصل لأجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التي عرضها المدين على دائئه بالحالة الرسمية .

٣٤٨ — في حالة ما اذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو دعوى بطلب المقاصة يعتبر في التقدير أكبر مبلغ حصلت المطالبة به أمام المحكمة .

(١) ٣٤٥ معذلة : يجوز للتخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون أن يستأنفوا :

(أولاً) الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية متى تجاوز الطلب خمسة وعشرين ألف قرش أو كان مقدار المدعى به غير معين .

(ثانياً) الأحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية بالشروط المنصوص عليها في المادة ٢٦ من هذا القانون : (مرسوم بقانون صادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥) .

٣٤٩ — ويكون التقدير بالأوجه المتقدمة على مقتضى آخر طلب قدم من الخصام للحكمة عند شروعها في المداولة في الحكم .

٣٥٠ — أما الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وعدمه فيجوز استئنافها مهما كان مقدار المدعى به .

٣٥١ — لا يقبل استئناف الأحكام الصادرة في الغيبة مادام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزا .

٣٥٢ — الحكم الصادر على خلاف حكم سابق يجوز استئنافه أيا كان مقدار المدعى به ويرفع الحكم الأول الى المحكمة الابتدائية أو الى محكمة الاستئناف .

٣٥٣ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الأصلي أو المعين اذا كان ذلك الحكم صادرا من محكمة ابتدائية وأما ان كان صادرا من محكمة المواد الجزئية فيكون الميعاد ثلاثين يوما .

٣٥٤ — يزداد على المواعيد المذكورة بالمادة السابقة مواعيد المسافة . ولا يعتبر ابتداء تلك المواعيد فيما يتعلق بالأحكام الصادرة في حال الغيبة إلا من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول .

٣٥٥ — يكون ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما في الأحكام الصادرة في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفي الأمور المستعجلة المبينة في المادة ٢٨ وفي الأحكام المتعلقة بالتفليس أو بتوزيع الأموال على الديانة بحسب مراتب امتياز الديون ودرجات الرهن أو التوزيع بين الغرماء وجميع ذلك ان لم يكن في القوانين مواعيد أقصر من الميعاد المذكور في أحوال مخصوصة .

٣٥٦ - لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أقل درجة إلا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مذكورا فيها أو مصرحا به في القانون .

٣٥٧ - اذا طلب أحد الأخصام استئناف الحكم جاز للخصم الآخر فضلا عن حقه في طلب الاستئناف طلبا أصليا في الميعاد المقرر أن يطلب استئناف ذلك الحكم طلبا فرعيا ما دامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الأول دعواه فيه ولا يمنع الطالب الثاني سبق قبوله للحكم المذكور .

٣٥٨ - موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف ولا يحسب الباقي من الميعاد إلا بعد اعلان الحكم للورثة في آخر محل كان لمورثهم .

٣٥٩ - اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة أو حكم بالزام أحد الأخصام لعدم ظهور ورقة قاطعة في الدعوى حجزها الخصم الآخر فلا يتبدى ميعاد الاستئناف في الحالة الأولى إلا من اليوم الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم فيه بثبوته وفي الحالة الثانية من اليوم الذي ظهرت فيه الورقة بعد حجزها .

٣٦٠ - لا يجوز استئناف الأحكام التحضيرية^(١) إلا عند استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى .

٣٦١ - أما الأحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى والأحكام الصادرة بأجراء أمور مؤقتة فيجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في أصل الدعوى بدون أن يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الأحكام برضائه .

(١) الأحكام التحضيرية هي الأحكام الصادرة في أثناء المرافعة لمجرد استيفاء التحقيقات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى

٣٦٢ — استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حتما استئناف جميع الأحكام التحضيرية أو التمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى ما لم تقرر المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن طالب الاستئناف قبل تلك الأحكام قبولا صريحا .

٣٦٣ (ق ٤ سنة ١٩١١) — يرفع الاستئناف بورقة تعلن بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ويلزم أن تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات العمومية ويذكر فيها زيادة على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والأسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتاريخ الجلسة التي تحدت لحضور المستأنف عليه أمام المحكمة الاستئنافية وإلا كان العمل لاغيا ولا يكون ميعاد التكليف بالحضور أقل من ثلاثة أيام خلاف مواعيد المسافة في المواد التجارية والمواد الجزئية ولا أقل من ثمانية أيام كذلك في المواد الأخرى من تاريخ الاعلان وإلا كان العمل لاغيا وعلى المستأنف أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقيد القضايا قبل الجلسة بثلاث وأربعين ساعة كما يجب عليه أن يقيده في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بذلك من المستأنف عليه على يد محضر بالطرق المبينة في المادة ٣٦٤ وإلا كان الاستئناف كأن لم يكن في الحاليتين .

٣٦٤ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) — يجب على طالب الاستئناف ان يعين في الورقة المذكورة في المادة السابقة محلا له في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه ان لم يكن ساكنا في تلك البلدة وإلا فيصح اعلان الأوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة .

٣٦٥ — تعلن ورقة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة المرفوع لها الاستئناف لنفس الخصم أو لمجمله الأصلي أو المعين^(١).

٣٦٦ — القواعد السابق تقريرها في شأن المرافعات في المادة ٧٠ والمواد التالية لها والقواعد المقررة فيما يتعلق بالأحكام تتبع في المرافعة في الدعاوى المستأنفة.

٣٦٧ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة في الدعاوى المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف العشرة أيام التالية لإعلان تلك الأحكام وإلا سقط الحق فيها وترفع بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق طلب الاستئناف.

٣٦٨ — لا يجوز أن تقدم في الاستئناف طلبات جديدة غير الطلبات الأصلية ولكن يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي ما استجد من الأجر والفوائد أو الأرباح^(٢) أو نحو ذلك مما يتبع الأصل من وقت تقديم آخر الطلبات في المحكمة الابتدائية وكذلك يضاف ما زاد من التعويضات من وقت الحكم المستأنف.

٣٦٩ — يجوز للأخصام أن يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعوى أولنفها.

٣٧٠ — إذا حكمت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بإبطال حكم من الأحكام التمهيدية وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها جاز للمحكمة أن تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها.

(١) تراجع م ٤ د ١ يونيو ١٨٩١ الخاص بإعلان الأوراق الخ لرجال الجيش .
ثم د ٢٤ مايو ١٩٠١ و د ٩ فبراير ١٩٠١ م ٢٤ فيما يتعلق بإعلان الأوراق الخ
للسجونين (صفحتي ٢ و ٣)

(٢) تراجع م ٤٧٩ من القانون المدني .

٣٧١ - (١) ويجوز ذلك أيضا للمحكمة اذا حكمت بإبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة أو في طلب الاحالة منها على محكمة أخرى بسبب اقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها انما لا يجوز لها ذلك اذا كان المدعى به لا يتجاوز القدر المقرر لما تحكم فيه محاكم المواد الجزئية حكما انتهائيا .

٣٧١ مكررة (ق ٣٠ لسنة ١٩٢١) - كلما رأت دائرة من دوائر محكمة الاستئناف لدى النظر في إحدى القضايا أن النقطة القانونية المقتضى البت فيها سبق صدور جملة أحكام استئنافية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر أو كان من رأيها العدول فيها عن اتباع مبدأ قانوني تقرر في أحكام سابقة جاز لها أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوى واحالتها على دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة ومكونة من عدد فردى من المستشارين لا يقل عن خمسة عشر .

الفصل الثالث

في التماس اعادة الحكم بالمحكمة التي أصدرته

٣٧٢ - يجوز للأخصام التماس اعادة النظر في الأحكام الانتهائية الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية بمواجهة الأخصام أو في حال

(١) ٣٧١. معذلة " ويجوز ذلك أيضا للمحكمة اذا حكمت بإبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة أو في طلب الاحالة منها الى محكمة أخرى بسبب اقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى بالأصلية صالحة للحكم فيها انما لا يجوز لها ذلك اذا كان المدعى به لا يتجاوز القدر المقرر لما تحكم فيه المحاكم حكما انتهائيا " (مرسوم بقانون صادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥) .

الغيبية ان كانت المواعيد التي يجوز فيها معارضة الأحكام الصادرة في الغياب قد مضت وهذا الالتماس يكون بناء على سبب واحد أو أكثر من الأسباب الآتية :

(أولاً) اذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للحكمة .

(ثانياً) اذا حصل في أثناء نظر الدعوى غش من الخصم الآخر وترتب عليه تأثير في رأى القضاة في الحكم .

(ثالثاً) اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتزوير الأوراق التي ترتب عليها الحكم أو حكم بتزويرها .

(رابعاً) اذا استحصل ملتمس الاعادة من بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم الآخر .

(خامساً) اذا حكم بشيء لم تطلبه الخصام .

(سادساً) اذا كان الحكم مناقضاً لبعضه لبعض .

٣٧٣ — ميعاد التماس اعادة الحكم ثلاثون يوماً من تاريخ الاعلان بالحكم الصادر بمواجهة الخصام وفي حالة ما اذا كان الحكم صادراً في الغيبة يكون ابتداء الميعاد من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول .

٣٧٤ — ومع ذلك لا يكون ابتداء الميعاد في الوجه الثاني والثالث والرابع من الأوجه السابق ذكرها إلا من وقت ظهور الغش أو التزوير أو الأوراق التي كانت مخفية .

٣٧٥ - يقدم التماس إعادة الحكم بتكليف من الملتمس
للخصم الآخر على الأوجه المعتادة بالحضور للمحكمة التي أصدرت الحكم
ويجوز أن تكون تلك المحكمة مركبة من نفس القضاة الذين أصدروا
ذلك الحكم .

٣٧٦ - لا تعيد المحكمة النظر إلا في الطلبات الملتمس إعادة
النظر فيها .

٣٧٧ - تحكم المحكمة ابتداء في جواز قبول الالتماس أو عدمه .

٣٧٨ - إذا حكم برفض الالتماس حكم على الملتمس بغرامة
أربعمائة قرش ديوانى وبالتعويضات ان كان لها وجه .

٣٧٩ - إذا حكمت المحكمة بقبول الالتماس فتعين الجلسة التي
يكون فيها حضور الأخصام للرافعة في أصل الدعوى بغير احتياج
لإعادة التكليف بالحضور .

٣٨٠ - الحكم الذى يصدر برفض الالتماس لعدم جواز قبوله
أو الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز
التماس إعادة النظر فيهما مطلقا .

الباب التاسع

في التنفيذ

الفصل الأول - قواعد عمومية

٣٨١ - التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ .

٣٨٢ - يحصل التنفيذ بمعرفة المحضرين وهم ملزومون بإجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم أو السند الواجب التنفيذ .

٣٨٣ - اذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس المحكمة التابع لها المحضر أو لقاضي المواد الجزئية بالمحكمة المذكورة .

٣٨٤ - لا يكون التنفيذ إلا للأشياء المعينة الحالية عن النزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ الى نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالاجراء .

٣٨٥ - المحضر الذي يحترق ورقة التنبيه يلزم أن يكون مرخصا له في الاستلام واعطاء سند المخالصة إلا اذا كان المبلغ المستحق على حسب نص الحكم أو العقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع في محل غير المحل الواقع فيه التنبيه من المحضر .

٣٨٦ - اذا حصل اشكال في التنفيذ فما يكون متعلقا بالاجراءات الوقتية يرفع أمره الى محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع أمره الى المحكمة التي أصدرت الحكم .

٣٨٧ - يجوز للأخصام أن يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي أصدرته .

٣٨٨ - يجوز للحكوم عليه بدون انتظار لتنبيه المحضر بالتنفيذ أن يطلب من المحكمة التي يكون فيها الاستئناف منع تنفيذ الحكم اذا كان موصوفا بكونه انتائيا وكان وصفه بذلك في غير محله أو كان التنفيذ الوقتي مأمورا به في غير الأحوال المبينة في القانون .

ويرفع الطلب في هذه الحالة الى المحكمة العليا بالنسبة للمحكمة الصادر منها الحكم ويكون رفعه بتكليف الخصم بالحضور اليها على الأوجه المعتادة ويحكم فيه بطريق الاستعجال .

٣٨٩ - وللحكوم له أيضا أن يتظلم الى المحكمة العليا اذا كان مدعيا بأن وصف الحكم بكونه ابتدائيا في غير محله أو بأن المحكمة أخطأت في عدم الحكم بالتنفيذ الوقتي أو في أمرها به بشرط تقديم الكفالة .

٣٩٠ - التنفيذ المؤقت في المواد التجارية يكون واجبا قانونا ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف أو عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة .

٣٩١ - تعافى المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة ان طلب ذلك وكانت المادة تجارية وأما إن كانت المادة مدنية فتحكم بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة اذا كان المحكوم عليه معترفا بالمحكوم به أو كان الحكم صادرا تنفيذا لحكم سابق صار في مثابة حكم بتي أو كان الحكم السابق مصرحا فيه بالتنفيذ بغير كفالة وتحكم بذلك المحكمة أيضا اذا كان حكمها مبنيا على سند رسمي انما يشترط في كل ما ذكر سبق كون المحكوم عليه خصما في الحكم السابق أو طرفا في السند الرسمي .

٣٩٢ — يؤمر بالتنفيذ المؤقت في المواد المدنية ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها على حسب ما تستصوبه المحكمة في الأحوال الآتية :

(أولاً) في اخراج الساكن الذي لم يكن بيده عقد إيجار أو كان له إيجار وانتهت مدته أو فسخ أو لم يكن بالمحل المستأجر أمتعة كافية لضمان الأجرة . وفي إزالة اليد الموضوعة على العقار بغير وجه إذا كان ملك المدعى أو استحقاقه للعقار غير موجود أو ثابتاً بسند رسمي .

(ثانياً) في اجراء الترميمات الضرورية المستعجلة .

(ثالثاً) في الاجراءات التحفظية أو الوقفية .

(رابعاً) في تقرير النفقة الوقفية وتقدير المؤونة وأداء الأجر .

ويجوز للمحكمة في جميع هذه الأحوال أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول المعارضة .

٣٩٣ — ويجوز للمحكمة أيضاً ان تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها اذا كان الطلب الذي تقدم للمحكمة مبنيًا على سند غير رسمي لم ينازع فيه .

٣٩٤ — التنفيذ المؤقت بدون أخذ كفالة ولو مع حصول الاستئناف يكون واجبا لكل حكم فيما أمر به من اجراءات المرافعة أو التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى انما للمحكمة أن تأمر بتقديم الكفالة اذا كان يخشى حصول ضرر أو خطر من التحقيق المحكوم باجرائه .

٣٩٥ — التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكافة الأحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية في المنازعات والأمور المذكورة في المادة ٢٨ .

٣٩٦ - وفي الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر يجوز للمحكمة أو لقاضي المواد الجزئية الأمر بأن التنفيذ يكون بموجب نسخة الحكم الأصلية .

٣٩٧ - يسلم كاتب المحكمة في هذه الحالة نسخة الحكم الأصلية الى المحضر بوصل منه وعلى المحضر أن يردها عقب التنفيذ .

٣٩٨ - الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين من المدين لدائنه عرضاً رسمياً اذا كان الدائن منازعاً فيه انما لقاضي المواد الجزئية الداخل في دائرته محل التنفيذ أن يأمر بتوقيف اجراءات التنفيذ مؤقتاً بواسطة ايداع المعروض أو مبلغ أزيد منه يعينه بمعرفته .

٣٩٩ - في الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم إلا مع أخذ الكفالة يكون لطالب التنفيذ الخيار بين أن يأتي بكفيل مقتدر أو يودع في صندوق المحكمة من النقود أو السندات ذات القيمة ما يساوي المحكوم به .

٤٠٠ - ما يختاره طالب التنفيذ من الأوجه المذكورة يكتب في ورقة التنبيه الحاصل على يد المحضر أو في ورقة مستقلة تعلن الى نفس الخصم أو الى محله قبل صدور ورقة التنبيه أو بعده .

٤٠١ - وللخصم المحكوم عليه ميعاد ثلاثة أيام للمناقضة في اقتدار الكفيل وتحصل المناقضة بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة .

٤٠٢ - بعد مضي هذا الميعاد لا تقبل المناقضة بل يؤخذ على الكفيل التعهد في قلم كتاب المحكمة .

٤٠٣ - إذا حصل التنازع في اقتدار الكفيل أو في شأن السندات المراد ايداعها حكمت في ذلك محكمة المواد الجزئية الداخل في دائرتها محل التنفيذ بطريق الاستعجال حكما انتهابيا لا يستأنف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمقتضى علم خبر .

٤٠٤ - الاعلانات الحاصلة الى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة اذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٤٠٥ - اذا رجع الخصم عن اعتبار المحل المعين ولم يعين محلا غيره ولم يكن ساكنا في البلدة الكائنة بها المحكمة فتعلن الأوراق الى قلم كتاب المحكمة ويعتبر ذلك صحيحا .

٤٠٦ - اذا مضت الستة أشهر المذكورة بدون شروع في التنفيذ أو أوقف التنفيذ مدة ستة أشهر بدون حصول مرافعة فتكون الاعلانات الى نفس الخصم أو الى محله الأصلي .

٤٠٧ - الأحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الأجنبية يجب لحملها نافذة في الديار المصرية أن توضع عليها صيغة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراءات التي تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام غيرها من البلاد فيها .

٤٠٨ - الأحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين بفعل أمر أو أداء شيء لا يجب تنفيذها في حق ذلك الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف إلا بابرار ورقة اعلان الحكم أو شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف .

٤٠٩ - يعمل في قلم كتاب المحكمة دفتر يقيده فيه الكاتب المعارضات والاستئناف .

الفصل الثاني

في التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدين لدى غيره من المنقولات

وفي الحجز على ذلك تحفظا

٤١٠ — يجوز لكل دائن بيده سند رسمي أو غير رسمي يثبت له ديناً خالياً عن النزاع أن يطلب وضع الحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود أو الأوراق ذوات القيمة المستحقة الأداء في الحال أو في المال أو غير ذلك من المنقولات المتعلقة بالمدين ومنعه من تسليمه شيئاً منها بشرط أن يبين القدر الذي يريد وضع الحجز من أجله ^(١) و ^(٢).

٤١١ — لا يجوز لطالب الحجز أن يضم لدينه من الملحقات الاحتمالية أزيد من فوائد سنة مستقبلة ولا أكثر من عشر مبلغ الدين في مقابلة ما يلزم من المصاريف إنما لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يتجاوز ذلك العشر ثلاثة آلاف قرش ديواني .

(١) ق ١٧ سنة ١٩٠٤ م ٦ — لا تنبل أية معارضة في دفع قيمة الكوبونات أو وفاء قيمة السندات .

ومع ذلك فإن المصالح والمصارف المالية (البنوك) المكلفة بالدفع إذا ثبت لأياها ثبوتاً كافياً فقدان أو سرقة سندات أو كوبونات جاز لها أن توقف مؤقتاً دفع قيمة السندات أو الكوبونات المذكورة .

(٢) قانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ (بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان) — مادة ٤ — لا يجوز توقيع الحجز على هذه المكافأة إلا بحكم نهائي أو سند واجب التنفيذ .

١٢٤ (١) — إذا لم يكن بيد الدائن سند أصلا أو كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جاز له أن يطلب وضع الحجز بعريضة يقدمها الى قاضي المواد الجزئية إذا كان الدين لا يزيد على عشرة آلاف قرش وان زاد على ذلك تقدم تلك العريضة الى القاضي المعين للأموال الوقفية بالمحكمة الكائن بدائرتها محل المدين .

١٣٤ — على القاضي أن يقدر الدين موقفا في الأمر الذي يصدره بوضع الحجز .

١٤٤ — على القاضي أن يصدر أمره بالاجابة في كل الأحوال فاذا حصل نزاع رفع اليه وفي هذه الحالة يجوز له بعد سماع أقوال الخصام بمواجهة بعضهم بعضا أن يمحو ويثبت في تقديره السابق ويؤيد الحجز أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها .

١٥٤ — يجري وضع الحجز بورقة تعلن على يد محضر على حسب الأصول المعتادة وتشتمل تلك الورقة على صورة السند أو الأمر الصادر بوضع الحجز وعلى المحل الذي عينه طالب الحجز في البلدة الساكن فيها المحجوز لديه ان لم يكن طالب الحجز ساكنا فيها فاذا لم تستوف الورقة جميع ذلك كان الحجز لاغيا .

(١) ١٢٤ معادلة "إذا لم يكن بيد الدائن سند أصلا أو كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جاز له أن يطلب وضع الحجز بعريضة يقدمها الى قاضي المواد الجزئية إذا كان الدين لا يزيد على خمسة وعشرين ألف قرش وان زاد على ذلك تقدم تلك العريضة الى القاضي المعين للأموال الوقفية بالمحكمة الكائن بدائرتها محل المدين" (مرسوم بقانون صادر بتاريخ ٢٠٥ فبراير سنة ١٩٢٥) .

١٦ ٤ — إذا كان الحجز واقعا على ماتحت أيدي محصلي الأموال الميرية أو المديرين لها أو الأمناء عليها يجب أن يكون الاعلان به الى أشخاصهم وعليهم أن يضعوا علاماتهم على النسخ الأصلية من أوراق الحجز فان امتنعوا عن ذلك يكون التأشير على الأصل من وكيل الحضرة الخديوية بالمحكمة .

١٧ ٤ — إذا كان المدين والمحجوز مال المدين عنده مقيمين في جهة واحدة جاز اعلان الحجز للمدين بعين الورقة التي أعلن بها المحجوز مال المدين عنده وإذا كان السند المستند اليه في وضع الحجز غير واجب التنفيذ ينبغي أن تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور في المواعيد المعتادة أمام قاضي المواد الجزئية المختص بالحكم في ذلك أو أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل المدين على حسب الأحوال لأجل سماع الحكم بصحة الحجز لتوفر الشروط اللازمة فيه .

١٨ ٤ — إذا لم تصدر ورقة واحدة باعلان الحجز لكل من المدين والمحجوز مال المدين عنده وجب اعلان المدين بورقة الحجز في ميعاد ثمانية أيام وإذا كان السند الذي استند اليه طالب الحجز غير واجب التنفيذ يلزم أن تشتمل ورقة الاعلان به على تكليف المدين بالحضور لاثبات صحة الحجز كما تقرّر في المادة السابقة .

١٩ ٤ — إذا لم يحصل اعلان الحجز للمدين في ميعاد الثمانية أيام في حالة وجوب ذلك الاعلان كان الحجز المذكور لاغيا من نفسه .

٢٠ ٤ — يجوز للمدين المحجوز على ماله لدى الغير أن يطلب رفع الحجز من المحكمة التابع هو لها ويعلن ذلك الطلب رسميا الى المحجوز لديه .

٤٢١ - لا يوقف الحجز جريان الفوائد التي تستحق على المحجوز لديه ولا يمنع المدين المحجوز ماله عن مطالبة المحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بإيداع الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد الحجز عنه .

٤٢٢ - يجوز للمحجوز لديه في كل الأحوال أن يودع القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادعى المدين بطلان الحجز ما لم يرتفع الحجز بالتراضي أو تحكم المحكمة برفعه .

٤٢٣ - يجوز أيضا للمحجوز لديه بعد إيداعه بصندوق المحكمة القدر المحجوز عليه لتأدية دين طالب الحجز خاصة بعد ثبوته أن يسلم الباقي في ذمته للمدين وفي هذه الحالة إذا حدث حجز آخر فلا يكون مؤثرا على المبلغ المودع .

٤٢٤ - إذا كان الحجز واقعا بناء على سند واجب التنفيذ أو حكم بصحة الحجز في الأحوال الأخرى ولم يودع المحجوز لديه بصندوق المحكمة القدر الواقع عليه الحجز حسب ما هو مقرر بالمواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى قلم كتاب المحكمة التابع لها لبيان الدين الذي في ذمته وأسبابه وما وقع عليه من الحجوزات السابقة ويبرز ما لديه من الأوراق الأصلية المؤيدة لصحة مقاله أو صورها مصدقا عليها .

٤٢٥ - إذا لم تحصل منازعة في صحة ما أقر به المحجوز لديه ولم يطلب رفع الحجز ولم يقع حجز آخر يدفع الى الدائن المحجوز له من القدر المقر به ما يفي بدينه إن كان المقر به زائدا عنه أو ينقص له من أصل دينه إن كان دونه .

٤٢٦ - إذا وقع حجز آخر على مال المدين يودع المبلغ المقر به في صندوق المحكمة التابع لها المدين المحجوز على ماله .

٢٧ ٤ — للمحجوز لديه أن يحجز في جميع الأحوال مما في ذمته للمدين قدر المصاريف التي صرفها بعد تقديرها بمعرفة القاضي .

٢٨ ٤ — إذا حصل تنازع فيما أقرب به المحجوز لديه يرفع أمره للمحكمة المختصة بالحكم في ذلك التابع لها محله .

٢٩ ٤ — إذا ثبت أن المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته غشا منه وتدليسا أو أنه أقتر بمبلغ أقل مما في ذمته أو أخفى شيئا من السندات المثبتة لصحة قوله جاز الحكم عليه بدفع القدر الذي وقع الحجز عليه فاذا لم يكن في ذمة المحجوز لديه شيء للمدين المحجوز على ماله أو لم يحصل نزاع فيما أقرب به فلا يكون للحجز تأثير على المبالغ التي تستحق عليه بعد مضي ستة أشهر من يوم تقريره .

٣٠ ٤ — إذا أقتر المحجوز لديه بما في ذمته للمدين المحجوز على ماله فلا يجوز لمن يظهر من الدائنين الطالبين للحجز إلزامه بإعادة الاقرار انما يجوز لهم أن يعارضوا في صحة ما أقتر به ما لم يصدر حكم في شأن ذلك الاقرار .

٣١ ٤ — يصح للدائن أن يحجز تحت يده ما يكون في ذمته لمدينه انما يجوز إلزامه بأن يودع في صندوق المحكمة قدر ما في ذمته من الدين الثابت بلا نزاع .

٣٢ ٤ — اذا تعدد المدينون الطالبون للحجز وكان المبالغ المحجوز عليه غير كاف لوفاء ديونهم بتمامها يقسم بينهم على حسب المقرّر في باب القسمة بين الغرماء .

٣٣ ٤ — اذا وضع الحجز على مال المدين عند الغير ثم أحال المدين أجنبيا بالزائد له عند المحجوز لديه أو بعضه وأعلنت الحوالة اعلانا

صحيحاً ثم ظهر بعد ذلك مدانيون آخرون ووضعوا الججز فهؤلاء يتخاصون مع الحاجزين السابقين ومع المحتمل بشرط أن يتقص من حصة كل من الحاجزين المتأخرين قدر ما يفي باتمام مبلغ الحوالة كل منهم بحسب ما يخصه بالنسبة لدينه .

٤٣٤ — لا يجوز وضع الججز على أجر الخدمة وشهرياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب الوظائف وأرباب المعاشات إلا بقدر الخمس اذا كانت الماهية في كل شهر ثمانمائة قرش ديواني فأقل وبقدر الربع مما زاد على الثمانمائة قرش الى أن تبلغ الزيادة ألفي قرش وبقدر الثلث فيما زاد على المبلغين المذكورين ^(١) .

٤٣٥ — يصرف ما زاد على القدر الجائز حجزه الى مستحقه بلا توقف على أمر بذلك .

٤٣٦ — لا يجوز وضع الججز على النفقات المقررة والمرتبة موقفاً ولا على المصاريف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو المشترط فيها عدم جواز الججز عليها ولا على غير ذلك من الأشياء التي ينص القانون بعدم حجزها ^(٢) .

٤٣٧ — المبالغ المقررة للنفقة يجوز الججز عليها لوفاء دين النفقة .

٤٣٨ — المبالغ الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الججز عليها يجوز حجزها للدائنين المتأخر دينهم عن الهبة أو الوصية .

(١) راجع د ٢٦ فبراير ١٨٩٠ بمنع التنازل وتوقيع الججز على ما يدفع من الحكومة للاستخدام إلا في أحوال مخصوصة (مدرج بذييل صحيفة ٨٢) . وقانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ بمنع التنازل وتوقيع الججز على المبالغ المستحقة على الحكومة ومصارفها بصفة معاش أو ماهية للاستخدام ملكاً كان أو عسكرياً إلا في أحوال مخصوصة . (مدرج بصحيفة ٨٢) .

(٢) راجع المادة ٤ من قانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٤ الواردة بهامش صحيفة ٧٦

ترجمة أمر عال في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبالاتفاق مع الدول .

أمرنا بما هوآت :

مادة ١ — المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها بصفة معاش أو ماهية للوظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو بصفة مرتبات اضافية لايسوغ التنازل عنها ولا توقيع الجزع عليها إلا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص .

وفي كلتا الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ربع معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو ربع المرتبات الاضافية .

مادة ٢ — يشمل حكم المادة السابقة المعاشات التي تصرف للا رامل والايتام وغيرهم من المستحقين وكذلك المكافآت التي تعطى في حالة الرفق أو التي تقوم مقام المعاش .

مادة ٣ — لا يعمل بأحكام المادة ٩٦ ٤ من قانون المرافعات أمام المحاكم المختلطة والمادة ٣٤ ٤ من قانون المرافعات أمام المحاكم الاهلية وذلك فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بأمرنا هذا .

مادة ٤ — لا ينفذ أمرنا هذا إلا على التنازلات والحجوزات التي تتوقع بعد تاريخ نشره .

مادة ٥ — على ناظرى المالية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٨

يقضى بأن المبالغ المستحقة على الحكومة ومصالحها بصفة معاش أو ماهية للمستخدم ملكيا كان أو عسكريا لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الجزع عليها الا في أحوال مخصوصة .

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧ الصادر في سنة ١٩١١ بتعديل المادة (١٢)

من القانون المدنى المخطط ؛

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ القاضى بأن المبالغ المستحقة على الحكومة ومصالحها بصفة معاش أو ماهية للوظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الجزع عليها الا في أحوال مخصوصة ؛

ونظرا لما يود من النفع من تعميم أحكام الأمر العالي المشار إليه بحيث يتناول المبالغ المستحقة للأسباب عينها على مجالس المديريات وعلى بلدية الاسكندرية ؛
وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٩١٨ من الجمعية المنصوص عليها بالمادة ١٢ من القانون المدني المختلط ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

أداة ١ — المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة ومصالحها ومن ضمنها المجالس البلدية والمحلية ومن طرف مجالس المديريات وبلدية الاسكندرية بصفة معاش أو مكافأة رقت أو مكانة تقوم مقام المعاش أو ماهية للوظف أو للمستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو أجرة أو مرتب أو بصفة حق في صندوق التوفير أو بصفة مرتبات اضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الجز عليها الا لسداد ما يكون مطلوبا للحكومة أو للصالح المذكورة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص .

وفي كلتا الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ريع المعاش أو مكافأة الرقت أو المكافأة التي تقوم مقام المعاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو الأجرة أو المرتب أو الحقوق في صندوق التوفير أو المرتبات الاضافية .

٢ — يشمل حكم المادة السابقة المبالغ التي تصرف للا رامل والأيتام أو لتسيرهم من المستحقين بصفة معاش أو مكانة تقوم مقام المعاش أو حصة في صندوق توفير أو اعانة أو غير ذلك من المرتبات الشبيهة بها وكذلك كل رصيد من مبالغ لا يجوز التنازل عنها أو توقيع الجز عليها بمقتضى أحكام هذا القانون .

٣ — لا يعمل بأحكام المادة (٤٩٦) من قانون المرافعات أمام المحاكم المختلطة والمادة (٤٣٤) من قانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية وذلك فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بهذا القانون .

٤ — تسرى الأحكام السابقة على التنازلات أو الجزوات التي تعلن للصالح بعد تاريخ العمل بهذا القانون . الا أنه فيما يتعلق بمجالس المديريات وبلدية الاسكندرية فان الأحكام المذكورة لا تسرى على التنازلات التي تكون اكتسبت تاريخا ثابتا قبل التاريخ المشار إليه والتي تعلن في مدة ثلاثة أشهر من التاريخ عينه .

التنازلات والجوزات التي لا تقع تحت أحكام هذا القانون بمقتضى الفقرتين السابقتين لا يمكن في أية حال من الأحوال أن يكون لها مفعول على العداوات أو المراتبات أو المكافآت التي تمنح بعد العمل به .

٥ — على وزراء الداخلية والمالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه بمجرد نشره بالجريدتين الرسميتين .

صدر برأى رأس التين في ٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ .

قانون نمرة ٢ لسنة ١٩٢١

بمنع التنازل عن الأجور الى نقابة أو شركة أو أية جمعية صناعية

مادة ١ — المبالغ التي تؤول الى العمال أو الخدمة أو الكتاب أو المستخدمين بمثابة أجور أو ماهيات أو مراتبات لا يجوز التنازل عنها كلها أو بعضها لا مباشرة ولا عن طريق وسيط الى نقابة أو الى شركة أو الى أية جمعية صناعية أخرى مهما كان الشكل الذي تألفت تلك الجمعية بمقتضاه .

ويسرى هذا النص على أى توكيل صادر بقبض هاتيك الأجور أو الماهيات أو المراتبات .

٣٩٤ — اذا كان الحجز واقعا على ايراد مؤبد جاز بيع الاستحقاق في ذلك الايراد مع مراعاة الرسوم المقررة في فصل التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة وبيعها .

الفصل الثالث

في التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة وبيعها

٤٤٠ — لا يجوز حجز المفروشات والأعيان المنقولة إلا بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالوفاء وإنذاره بالحجز على يد محضر .

٤٤١ — لا يجوز للمحضر إجراء الحجز إلا اذا كان بيده إذن خاص بذلك من طالب الحجز ويجب أن يكون مأذونا أيضا بقبض الدين إلا اذا كان الدين مستحق الوفاء في جهة غير الجهة الواقع فيها الحجز .

٢٤٤ - يجرى المحضر المحجز بحضور شاهدين بالغين لا يكونان من أقارب الأخصام ولا من أصهارهم الى الدرجة السادسة بدخول الغاية في المغيا ويمضى كل من الشاهدين أو ينختم على أصل المحضر وعلى صورته بغير حضور طالب المحجز وان لم يحصل ذلك كله كان المحجز لاغيا .
أما اذا كان شيخ البلدة حاضرا في وقت إجراء المحجز وجب عليه أن يمضى أو ينختم على المحضر ولا يلزم في هذه الحالة حضور الشاهدين .

٣٤٤ - يجوز أن يكون الشاهدان من رجال الضبطية .

٤٤٤ - يلزم ان يكون محضر المحجز مشتملا على البيانات المعتاد ذكرها في جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتويا زيادة على ذلك على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين وانذاره بالمحجز اذا كان حصوله في نفس محله أو بمحضوره وعلى بيان المحل الذي عينه الدائن بالجهة الواقع فيها المحجز ويبين فيه أيضا مفردات الأشياء المحجوزة وان لم يحصل ذلك كله كان المحجز لاغيا وتبين بالمحضر أصناف ما حجز من النقود وتودع بصندوق المحكمة .

وعلى المحضر أيضا أن يبين في المحضر اليوم الذي يكون فيه بيع الأشياء المحجوزة .

٥٤٤ - توزن البضائع أو تكال أو تقاس على حسب أنواعها أما مصوغات الذهب والفضة وسبائكهما فتوزن وتبين أوصافها وبصير تقويم هذه المصوغات والمجوهرات بمعرفة أهل خبرة يعينه قاضي المواد الجزئية ويحلف يمينا أمام القاضي المذكور وتقوم أيضا جميع الأشياء الأخر بناء على طلب الماخذ أو المحجز عليه اذا تراءى للقاضي لزوم ذلك ثم يلحق بمحضر المحجز تقرير أهل الخبرة المعين لهذا الغرض بمعرفة القاضي المذكور .

- ٤٤٦ — يرتب المحضر حارسا على الأشياء المحجوزة اذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقتدر ينصبه المحضر .
- ٤٤٧ — يجب أن يكون الحارس متصفا بالصفات المشترطة في الشهود .
- ٤٤٨ — تعطى للحارس صورة من المحضر ويضع امضاءه أو ختمه على الأصل والصورة وان لم يفعل ذلك تذكّر الأسباب المانعة له منه .
- ٤٤٩ — يعمل المحضر بدون نقل الأشياء المحجوزة من محلها ويرتب المحضر من يقوم بمحافضة وملاحظة المحلات التي بها الأشياء الواقع عليها الحجز حين اتمام المحضر وان لم يتم في يوم واحد جاز استمراره في الأيام التالية بشرط متابعتها .
- ٤٥٠ — اذا حصل الحجز في محل المدين أو كان حاضرا في وقت تمام المحضر فتسلم له في الحال صورة منه على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وامضاء المدين محضر الحجز لا يستلزم رضاه بالحكم به .
- ٤٥١ — اذا حصل الحجز في غير محل المدين وبدون حضوره فتعلن اليه صورة المحضر في مدة أربع وعشرين ساعة من وقت الحجز غير مواعيد المسافة .
- ٤٥٢ — اذا حصل توقف من المدين في الحجز وطلب رفع الأمر الى قاضى المواد الجزئية وجب على المحضر أن يوقف اجراء الحجز مع تكليف المدين في المحضر بالحضور ولو بجمعاد ساعة في منزل القاضى إن دعت الضرورة لذلك .
- ٤٥٣ — اذا كانت أبواب المحلات التي بها أمتعة المدين مغلقة أو حصل الامتناع من فتحها أو حصل تطاول أو تعدّ على المحضر

أو مقاومة له فيعمل جميع الوسائل التحفظية منعا لاختلاس الأشياء الموجودة وله أن يستعين برجال الضبطية والحكومة المحلية .

٤٥٤ — لا يجوز للحضر أن يحجز الفراش اللازم للمدين وأقاربه وأصهاره على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة ولا ما عليهم من الثياب والملابس .

٤٥٥ — لا يجوز حجز الأشياء الآتية إلا اذا كان لتأدية ايجار مسكن أو أرض أو لايفاء دين نفقة .

(أولا) الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصناع لأعمال صناعتهم .

(ثانيا) ما يملكه المدين العسكري من ملابس العساكر وأسلحتهم وغير ذلك من تعلقات العسكرية .

(ثالثا) الغلال والدقيق اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدة شهر .

(رابعا) بقرة واحدة أو ثلاثة من المعز أو النعاج بحسب اختيار المدين ان كان الحجز واقعا على مواشى في حيازته أو متفجع بها في وقت الحجز^(١) .

٤٥٦ — اذا حصل حجز المواشى والمهمات المستعملة في حث الأراضى وخدمتها أو آلات الورش أو المعامل جاز لقاضى المواد الجزئية أن يعين من يقوم بإدارتها .

٤٥٧ — لا يجوز للحارس أن يستعمل أو ينتفع بالأشياء الموضوعة تحت حراسته ولا أن يعيرها وان فعل ذلك ألزم بما يترتب عليه من التضمينات .

(١) راجع أيضا القانون الصادر بعدم جواز الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة

(ق ٤ سنة ١٩١٣ معدل بانون ١٠ سنة ١٩١٦ بذييل هذا القانون صحيفة ١٥٢) .

٤٥٨ — لا يجوز له أن يطلب معافاته واستبداله بغيره إلا بعد مضي شهرين من وقت اقامته . ألم توجد أسباب موجبة لذلك ويقدم طلبه لنفاضي المواد الجزئية مع طلب حضور المدين المحجوز على أمتعته والمدان المحجوز له بعلم خبر .

٤٥٩ — تجرد الأشياء المحجوزة في محضر على يد محضر عند إقامة الحارس الثاني بالحراسة .

٤٦٠ (د ٩٥ مايو ١٨٩٥) — اذا اختلس المدين المحجوز على أمتعته أو غيره شيئا من الأمتعة المحجوزة قضائيا أو اداريا يجازى جزاء السارق (١) .

٤٦١ — اذا سبق حصول الججز ثم ظهر مدانون آخرون بأيديهم سندات واجبة التنفيذ فلهم أن يطلبوا عدم رفع الججز عن الأمتعة المحجوزة ويعلنوا ذلك للحارس أو للدائن المحجوز له أو المحضر وأن يضعوا الججز على الأشياء التي ليست مندرجة في محضر الججز الأول وعلى الحارس أن يبرز المحضر الأول للمحضر وأن يريه الأشياء المحجوزة أولا ويجعل الحارس المذكور حارسا للأشياء المحجوزة أخيرا ان كانت في نفس المحل المحجوزة فيه الأمتعة السابقة .

٤٦٢ — وفي هذه الأحوال يكون طلب إبقاء الججز السابق ذكره معتبرا كالججز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ويكتفى بإعلان الطلب المذكور الى المدين بدون احتياج لطلب حكم بصحة الججز .

٤٦٣ — يجوز للمدائنين الذين لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا الججز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ولا يلزمهم طاب الحكم بصحة الججز .

(١) راجع م ٢٨٠ من قانون العقوبات الأهلي .

٤٦٤ — لا يصير الشروع في البيع إلا بعد الحجز بثمانية ايام بالأقل ويكون ذلك في المحل الموجودة به الأمتعة أو في أقرب الاسواق اليه بطريق المزايدة بمناداة المحضر وبشرط دفع الثمن فوراً ويتحرر محضر البيع بعد تحرير محضر بتحقيق وجود الأشياء المحجوزة يبين فيه ما نقص منها فقط ولا يجوز بيع مصوغات الذهب والفضة بثمن أقل من قيمتها الأصلية حسب تقدير أهل الخبرة بل اذا لم يحصل بيع مثل هذه الأشياء بسبب عدم وجود المزايدين فتحفظ أمانة كالتقود لتدفع للحاجز في مقابلة مطلوبه أو لغيره من المداينين في حالة القسمة بين الغرماء .

واذا لم يظهر عند بيع المجوهرات أو غيرها من الأشياء المقدرة قيمتها مزايديون لشرائها بالثمن المقومة به يؤخر البيع الى اليوم الثاني ان لم يكن يوم عيد أو موسم وحينئذ يصير بيعها لمن يرسو عليه المزاد ولو بثمن انقص مما قومت به .

والأشياء التي لم تقدر قيمتها يؤخر بيعها أيضا اذا لم يوجد مزايديون غير المداين الحاجز إلا اذا قبل الأشياء المذكورة في نظير مطلوبه بالقيمة التي يقدرها أهل خبرة واحد يعينه المحضر المكلف بالبيع .
ويكفي لاعلان استمرار البيع أو تأخيره إخبار المحضر بذلك علانية وذكره في محضره .

٤٦٥ — اذا لم يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً يباع المبيع ثانياً على ذمته بالطريقة المقدمة بأى ثمن كان .
والمحضر الذي لم يستخلص الثمن من المشتري فوراً أو يهمل في بيع الشيء ثانياً يكون ضامناً للثمن .

٤٦٦ — يجوز لكل من المداين المحجوز له والمدين المحجوز على أمتعة والمداينين الطالبين ابقاء الحجز أن يطلب حصول البيع في أى محل غير المحل السابق ذكره .

وعلى من يطلب ذلك أن يقدم عريضة لقاضى المواد الجزئية بطلبه لينظر فى جواز إجابته من عدمه .

وإذا لزم بيع محل التجارة أو حق الايجار مع البضائع أو الأمتعة الموجودة أو على انفرادها يكون البيع فى المحل المعد للبيوع العمومية بالمحكمة ان طلب ذلك أحد المداينين وفى كل الأحوال لا يكون البيع إلا بعد الحجز بخمسة عشر يوماً بالأقل .

٦٧ ٤ — يعلن البيع باعلانات تتعلق على باب المحل الموجودة فيه الأمتعة المحجوزة وعلى المحل الذى سيحصل فيه البيع ان كان غير المحل الموجودة به الأمتعة المذكورة وعلى باب شيخ البلد وفى اللوحة المعدة بالمحكمة للاعلانات القضائية وبالنشر فى صحيفة من الصحف الأكثر شهرة وتداولاً التى يصير تعيينها فى لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم .

٦٨ ٤ — يبين فى الاعلانات المعلقة والمنشورة فى الصحف محل البيع ويومه وساعته وأنواع الأمتعة المقتضى بيعها بدون تفصيل لمفرداتها .

٦٩ ٤ — يكون بين تعليق الاعلان ونشره فى الصحيفة وبين إجراء البيع يوم واحد غير مواعيد المسافة بالنسبة لمحل البيع .

٧٠ ٤ — يثبت تعليق الاعلان بالمحكمة بذكره فى دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة ويثبت نشره فى الصحيفة بإبراز نسخة منها ممضاة من صاحب المطبعة ومصدق على امضائه من كاتب المحكمة .

٧١ ٤ — يثبت تعليق الاعلانات الأخرى بورقة من المحضر غير معلنة وترفق بها نسخة من الاعلان .

٧٢ ٤ — ان لم يحصل البيع فى اليوم المعين فى محضر الحجز تعلن الورقة المثبتة لتعليق الاعلانات للمدين المحجوزة أمتعته قبل بيعها بيوم واحد .

٤٧٣ — يجوز لكل من الدائن المحجوز له والمدين المحجوز على أمتعته أن يطلب من قاضي المواد الجزئية تعليق اعلانات أكثر مما ذكر بحسب الأحوال في مواعيد مختلفة وأن يطلب تفصيل الأشياء المقتضى بيعها وأن يطلب زيادة نشر الاعلانات في الصحف ويثبت حصول ذلك بالإيصالات المأخوذة على المأمور بلصق الاعلانات وبالنسخ المأخوذة من الصحف .

٤٧٤ — إذا اقتضى الحال لبيع مجوهرات أو مصوغات أو فضيات فتعلق ثلاثة اعلانات به وينشر عنه في الصحف ثلاث مرات في أيام مختلفة بدون احتياج لأمر بذلك .

وأما حجز المراكب أو السفن والصنادل والمواوين وبيعها فيكون لإجرائه على حسب ما هو مقرّر بقانون التجارة البحرية .

٤٧٥ — يذكر في محضر البيع حضور المدين المحجوز على أمتعته أو غيابه .

٤٧٦ — إذا تحصل من البيع مبلغ كاف لتأدية الديون الحاصل بشأنها الحجز والمصاريف يكف عن بيع الباقي وما يحدث بعد ذلك من الحجوزات تحت يد المحضر أو غيره ممن يكون في حيازته الثمن لا يسرى إلا على ما يزيد منه عن وفاء ما ذكر ان زاد .

٤٧٧ — إذا رفع الحاجز حجه أو لم يطلب حصول البيع في اليوم المعين في محضر الحجز ولم يستحصل على أمر بتعيين يوم آخر جاز للحاجزين الآخرين الذين بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا إجراء البيع بعد التنبيه على الحاجز الواقع منه التأخير بأربع وعشرين ساعة ومن بعد تعليق الاعلانات كما ذكر قبل .

٧٨ ٤ -- اذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية الأمتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الأشياء المطلوب ردها وتقام الدعوى بذلك على الحاجز الأول والمدين المحجوز عليه والمدائنين الحاجزين أخيراً ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة (١) .

(١) المادة ٧٨ ٤ معدلة - اذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية الأمتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الأشياء المطلوب ردها الا اذا رأت محكمة المواد الجزئية وهي تحكم بصفة مستعجلة طبقاً للمادة ٢٨ من هذا القانون استمرار التنفيذ بشرط ايداع الثمن المتحصل من البيع :

ولا تعلن دعوى الاسترداد الا اذا أودع رافعها مقدماً بقلم كتاب المحكمة فضلاً عن الرسوم القضائية كفالة مساوية لمثل هذه الرسوم بحيث لا تقل في أى حال من الأحوال عن مائة قرش ديوانى ولا تزيد عن ألفى قرش .

وتقام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز عليهم والدائنين الحاجزين أخيراً ويجب أن تشمل صحتها على بيان دقيق لأدلة ملكية أو على صورة مستند التملك ان كان والا كانت باطلة ولا يزول هذا البطلان بحضور الخصام .

وهي ترفع مباشرة الى المحكمة دون أن تقدم الى قاضى التحضير ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة ويجوز للمحكمة أن تأمر بالبيع ولومع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها .

واذا رفعت دعوى استرداد ثانية سواء كانت تلك الدعوى جديدة أو كان سبق رفعها وحكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة أو بطلان عريضة الدعوى فإنها لا توقف البيع الا اذا رأى قاضى المواد الجزئية وهو يحكم بصفة مستعجلة طبقاً للمادة ٢٨ إيقاف البيع لأسباب هامة .

الأحكام الصادرة في دعاوى الاسترداد والتي تصدر من قاضى المواد الجزئية بالاستمرار في اجراءات البيع أو بإيقافه لا تجوز فيها المعارضة من رافع دعوى الاسترداد ولا من المدين المحجوز عليه ويكون ميعاد استئناف هذه الأحكام خمسة عشر يوماً كاملة من يوم النطق بها (مرسوم بقانون صادر بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥)

٤٧٩ — اذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد يحكم عليه بالتضمينات ان كان لها وجه ويحكم عليه في جميع الأحوال بالمصاريف المترتبة على طلب الاسترداد^(١) .

٤٨٠ — المزروعات التي لم تحصد يكون حكمها في الحجز والبيع كحكم المنقولات^(٢) .

٤٨١ — لا يجوز حجز المزروعات قبل استوائها بأكثر من خمسة وخمسين يوما ويبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف موقع الأراضي ومساحتها وأنواع المزروعات واسم المدين المحتجز عليه .

الفصل الرابع

في حجز وبيع الايرادات المقررة والسندات والسهم والديون

٤٨٢ — سندات السهم والسندات المطلقة أو التي تنتقل بالتحويل يكون حجزها على حسب الأوجه المقررة في حجز الأعيان المنقولة .

٤٨٣ — أما الايرادات المقررة وسندات السهم التي بأسماء أصحابها والحصص التي تكون للمدين في مقابلة أو التزام أو نحوها وحقوق الشركاء ذوي الأموال في شركات التوصية وحصصة الشريك في أى شركة فلا يجوز

(١) المادة ٤٧٩ معدلة — اذا حكم برفض دعوى الاسترداد يحكم على رافئها بالتضمينات ان كان لها وجه و يلزم بجميع المصاريف التي ترتبت على دعواه فضلا عن ذلك فان الكفالة المنوه عنها في المادة السابقة تصدر على سبيل الغرامة (مرسوم بقانون صادر بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥) .

(٢) ينظر د ٧ سبتمبر ١٨٨٤ المختص بتوقيع الحجز لأصحاب الأتيان على محصولات المستأجرين لاستحصا لهم على الايجارات المستحقة .

حجزدا إلا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون الحجز على حسب الأصول المقررة في حق حجز ما للدين عند غيره .

٤٨٤ — اذا كلف المحجوز لديه بتبيين ما في ذمته ولم يبينه على حسب مانص بالمادة ٤٢٤ أو أقر بخلاف الحقيقة أو لم يبرز ما يؤيد صحة قوله جاز أن يحكم عليه بحسب الأحوال إما بالتضمينات اللازمة أو بملزوميته بقدر الدين الواقع الحجز من أجله .

٤٨٥ — الثمرات والفوائد الناتجة عن المحجوز عليه التي حل أو ان استحصالها قبل وقت البيع يجوز الاجراء فيها على حسب المقرر في حجز ما للدين عند غيره .

٤٨٦ — يترتب على حجز الايرادات المقررة وسندات السهام ونحوها حجز الأرباح والفوائد الناشئة عنها .

٤٨٧ — يجوز لقاضي المواد الجزئية أن يأمر ببيع سندات السهام من أى نوع كانت والسندات التي تنتقل بالتحويل بواسطة سمسار أو صيرفي يعينه القاضي المذكور مع تعيين ما يلزم إجراؤه من النشر والاعلان .

٤٨٨ — فيما عدا الحالة المبينة بالمادة السابقة يكون البيع بمراعاة الأصول الآتية .

٤٨٩ — في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لوضع الحجز اذا لم يكن هناك لزوم لاقرار المحجوز لديه بما عنده أو في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لاقارره ان حصل رام تحصل فيه منازعة أو في ظرف الخمسة عشر يوما التالية للوقت الذي اعتبر فيه الحكم الصادر في شأن الاقرار أو في شأن عدم حصوله حكما انتهائيا يحرر كاتب المحكمة الابتدائية

التابع لدائرتها المحل الذي وضع فيه المجز قائمة بشروط البيع بناء على طلب المداين المحجوز له .

ويلزم أن تكون القائمة المذكورة مشتملة على بيان اسم واقب كل من الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه وصناعة ومحل كل منهم ونوع الحق المقصود بيعه وقدره بالتعيين أو بالنسبة لأصله وبيان السند المثبت لذلك الحق وبيان التوابع له والتأمينات الموجودة وشروط البيع والتمن الذي يكون ابتداء المزايدة من بعده مع بيان اليوم الذي يكون فيه الحكم من المحكمة فيما عساه يحصل من الأقوال والمنازعات من الأخصام ان حصل .

٤٩٠ — لا يجوز تعيين يوم لحكم المحكمة بميعاد أقل من عشرة أيام ولا أكثر من عشرين يوماً من تاريخ الاعلان الآتي ذكره بالمادة التالية لهذه.

٤٩١ — تودع قائمة الشروط بقلم كاتب المحكمة وتبقى به وعلى الكاتب أن يخبر كلا من المحجوز عليه والمحجوز لديه بذلك الايداع في ميعاد الثلاثة أيام التالية لحصوله غير مواعيد المسافة .

٤٩٢ — لكل انسان الحق في الاطلاع على قائمة الشروط ويجب على كاتب المحكمة أن يحتر في ذيلها أقوال وملحوظات كل من يدعى أن له شأنًا في ذلك مع ما يبيديه من المنازعات وأوجه ما يدعيه من البطالان .

٤٩٣ — لا تقبل أقوال ولا منازعات في اليوم السابق على اليوم المعين لجلسة المحكمة .

٤٩٤ — تحكم المحكمة على وجه الاستعجال في الأقوال والمنازعات وأوجه البطالان وغيرها في اليوم المعين لذلك بغير احتياج للتكليف بالحضور فيه غير التنبيه المدرج في قائمة شروط البيع .

٤٩٥ — لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه المسائل الفرعية .

٤٩٦ — أما الاستئناف فيجب أن يقدم الطلب به في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الاعلان بالحكم وإلا سقط الحق فيه وتحكم محكمة الاستئناف في ذلك الطلب على وجه الاستعجال .

٤٩٧ — يستخرج من قائمة شروط البيع ما يخص البيانات المذكورة في المادة ٤٨٩ ثم ينشر بمعرفة كاتب المحكمة في إحدى الصحف مع بيان اليوم المعين للبيع ويلصق على باب محل كل من المحجوز عليه والمحجوز لديه ان كانا قاطنين بالديار المصرية وفي المحل المعين من المحكمة للاعلانات القضائية ويكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما بالأكثر بعد اليوم المعين في قائمة شروط البيع لحاسة المحكمة إن لم تحصل منازعة أو بعد اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر في المنازعات انتهائيا وقبل حلول اليوم المعين للبيع بثمانية أيام بالأقل .

٤٩٨ — يجوز طلب زيادة النشر والاعلان والأمر بها على حسب مانص في الفصل المتعلق بحجز المنقولات وبيعها .

٤٩٩ — تحصل المزايدة بمناذاة المحضر بحضور كاتب المحكمة وهو يحضر المحضر اللازم وبحضور القاضى المعين لليوع وهو يحكم على وجه الاستعجال حكما انتهائيا في المسائل الفرعية التى تحدث ولو كانت متعلقة ببطلان الاجراءات ويقدر المصاريف ويكون الاعلام بها قبل افتتاح المزايدة .

٥٠٠ — يقدم إلى قلم كتاب المحكمة التقرير بأوجه بطلان الاجراءات المدعى به بعد نشر الاعلانات ولصقها بحيث يكون تقديم ذلك قبل اليوم المعين للبيع بيوم بالأقل .

٥٠١ - اذا أمر القاضي بناء على طلب أحد الخصام بتأخير البيع لميعاد معلوم وجب النشر والاعلان على الوجه المتقدم ذكره قبل حلول الميعاد بثمانية أيام بالأقل .

ولا يجوز تأخير البيع لميعاد يتجاوز ستين يوما .

٥٠٢ - يقع البيع من القاضي .

٥٠٣ - تنتقل الملكية في المبيع بالحكم المثبت للبيع ويجب أن يكون مشتملا على صورة قائمة شروط البيع ومحضره ولا يعلن الحكم المذكور إلا للدين الواقع المجز عليه .

٥٠٤ - لا يسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع إلا بعد قيامه بالشروط الواجب ايفائها قبل تسليم الحكم على حسب قائمة شروط البيع .

٥٠٥ - لا يقع البيع إلا لمن يكون مشهورا بالاقتدار او لمن يقدم كفالة معتمدة خاصة بما يشتره او لمن يدفع الثمن نقدا في حال انعقاد جلسة البيع .

٥٠٦ - اذا لم يدفع الراسي عليه المزاى في ظرف ستة أيام من يوم الحكم المثبت للبيع القدر المستحق فورا أو لم يدفع بعد تكليفه الثمن كله أو بعضه في وقت الاستحقاق المعين لذلك فيشرع في بيع المبيع ثانيا على ذمته بناء على طلب المستحق للثمن أو بعضه انما لا يكون ذلك إلا بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على الراسي عليه المزاى بالدفع وانذاره بالبيع ثانيا وبعد نشر الاعلانات ولصقتها . ويجب اعلان الراسي عليه المزاى المذكور بالمحضر المثبت لحصول النشر والاعلان قبل حلول الميعاد المعين للبيع الثاني بخمسة أيام بالأقل وعشرة أيام بالأكثر .

٥٠٧ — اذا رفع الحاجز الطالب للبيع حجزه أو تأخر عما يلزم للبيع جاز لغيره من الدائنين الحاجزين مباشرة تقيم اجراءات البيع بعد تكليف المتأخر بتميمها ومضى ثلاثة أيام على ذلك التكليف وعدم العمل به وتكون اجراءات ذلك الغير متممة لما أجراه الحاجز المذكور .

٥٠٨ — اذا وقع الججز على مبالغ غير مستحقة الدفع تحت يد غير المدين واستدعى الحال بيع الدين المحجوز تتبع فيه الاجراءات المقررة سابقا ومع ذلك يجوز للدائن المحجوز له ان لم يوجد دائنون حاجزون غيره أن يستحصل على تخصيص الدين المحجوز كله له أو جزء منه بقدر ما يفي بالمستحق اليه وفي هذه الحالة يجب عليه أن يطلب : يقتضى علم خبر حضور المدين والمحجوز لديه أمام قاضى المواد الجزئية التابع له محل المحجوز لديه المذكور ويعتبر ذلك التخصيص تنازلا عن الدين المحجوز ولا يلزم الاعلان به للمدين ولا للمحجوز لديه ان حضر أمام القاضى .

٥٠٩ — يجب على وكلاء الديانة فى حالة التفليس أن يتبعوا الأصول المقررة فيما سبق فى بيع الحقوق والديون التى تكون للتفليسة .

٥١٠ — ومع ذلك اذا حصل فى هذه الأحوال الأخيرة منازعات بناء على قائمة شروط البيع وكانت متعلقة بأصل الدين المقصود بيعه فيصير ايقاف الاجراءات المختصة بالبيع الى أن يحكم فى المنازعات حكما انتهائيا من المحكمة المختصة بها .

الفصل الخامس

فى القسمة بين الغرماء

٥١١ — اذا كان المتحصل من أثمان المبيع أو من الججز على ما للمدين عند غيره أو مما سوى ذلك كافيا لوفاء ديون المدينين الحاجزين فمن يكون عنده المتحصل المذكور سواء كان المحجوز لديه أو كاتب

المحكمة أو من كان المتحصل مودعا عنده على حسب الأحوال يدفع لكل من حضر من المدانين وأبرز سنده أو صدق له المدين المحجوز عليه دينه ثم يسلم ما يزيد عن كامل الديون للمدين .

٥١٢ - إذا كان المتحصل غير كاف لوفاء ديون المدانين الحاجزين ولم يتفقوا على توزيعه في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعتراف المحجوز لديه بما عنده للمدين أو من تاريخ الحكم الاتمائي الصادر بشأن ذلك الاعتراف أو من تاريخ البيع يودع المتحصل المذكور بناء على عريضة من يطلب التعجيل من الأخصام في صندوق المحكمة التابع إليها المحجوز لديه أو المحكمة التابع إليها محل البيع وبعد ذلك يوزع بينهم على الأسلوب الآتي .

٥١٣ - يسلم المودع قائمة ببيان المجوزات الى كاتب المحكمة وقت الايداع .

٥١٤ (١) - من يطلب التعجيل من الأخصام يقيد في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب إجراء التوزيع من قاضي المواد الجزئية ان كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يتجاوز عشرة آلاف قرش ديواني وأما ان زاد على ذلك فيكون طلب إجراء التوزيع من القاضي المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع .

(١) ٥١٤ معدلة - من يطلب التعجيل من الأخصام يقيد في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب إجراء التوزيع من قاضي المواد الجزئية ان كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يتجاوز خمسة وعشرين ألف قرش وأما ان زاد على ذلك فيكون طلب إجراء التوزيع من القاضي المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع (مرسوم بقانون صادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥) .

٥١٥ - في ظرف الثلاثة أيام التالية لذلك الطلب يرسل كاتب المحكمة الى المدائنين الحاجزين ورقة تنبيه بالمحل الذي عينوه في ورقة المحجز بأن يقدّموا الى قلم كتاب المحكمة في ميعاد شهر واحد سنداتهم وطلباتهم المتعلقة بتوزيع النقود .

٥١٦ - لا تقبل طلبات من أحد بعد مضي الشهر المذكور ويحرر قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين لمواد التوزيع على حسب الأحوال قائمة توزيع مؤقت على الأوجه الآتية :

٥١٧ - يستخرج القاضي في قائمة التوزيع المؤقت قبل التخصيص على أرباب الديون مقدار المصاريف المنصرفة في تحصيل النقود ثم المصاريف الناشئة عن الطلبات والاجراءات المتعلقة بالتوزيع ثم يوزع الباقي مبتدئاً بالأجر التي يستحقها صاحب الملك ويمتاز باستيفائها من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للدين بالمحل المستأجر له ويوزع الباقي بعدها على أرباب الديون الممتازة الأخرى على حسب درجات امتيازها . وما يبقى بعد ذلك يوزع على الديون الغير ممتازة توزيع غرماء .

٥١٨ - تبين في قائمة التوزيع المؤقت درجات امتياز الديون الممتازة ومقاديرها الأصلية والمصاريف وتذكر الفوائد بغير تحديد لمقدارها .

٥١٩ - يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الأحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات أن يكلف بالحضور أمام القاضي الذي يكون اجراء التوزيع بمعرفة كلاً من المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالبا للتوزيع وأسبق واحد في وضع المحجز من المدائنين الممتازين بعد المحجوز له أولاً ويطلب اختصاصه بكل أو بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للدين بالمحل المستأجر

له بشرط أن يستخرج من تلك المبالغ المصاريف السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف المترتبة على الأمر الذي يصدر بالاختصاص المذكور .

ويكون طلب حضور الأشخاص المذكورين سابقا أمام القاضي بمقتضى علم خبر .

٥٢٠ — في الثلاثة أيام التالية ليوم تميم قائمة التوزيع المؤقت يكلف كاتب المحكمة المدانين الحاضرين بالاطلاع عليها وتقديم تقرير بالمناقضة فيها الى قلم كتاب المحكمة ان كان هناك وجه للمناقضة في ميعاد خمسة عشر يوما وإلا سقط حقهم فيها .

٥٢١ — اذا مضى هذا الميعاد ولم تحصل مناقضة يحرم القاضي قائمة التوزيع الانتهائي .

٥٢٢ — يبين القاضي في قائمة التوزيع الانتهائي مقدار ما ينقص كلا من المدانين بعد استنزال ما ينقصه من العجز بالنسبة لدينه في حالة عدم كفاية النقود المتحصلة لوفاء ديونهم كاملة ويقرر مقدار الفوائد ويوقفها على حسب ما سيذكر بعد .

٥٢٣ — اذا حصلت منازعة فمن يطلب التعجيل من الاخصام يكلف بمقتضى علم خبر كلا من المحجوز عليه والمنازع والمنازع في دينه وأسبق واحد في وضع الحجز من المدانين الغير ممتازين بالحضور بميعاد ثلاثة أيام كاملة أمام قاضي المواد الجزئية اذا كانت قائمة التوزيع المؤقت تحررت بمعرفته أو أمام المحكمة الابتدائية في حالة ما اذا كانت تلك القائمة تحررت بمعرفة القاضي المعين منها ويحكم في المنازعة بطريق الاستعجال بناء على تقرير القاضي المذكور في الحالة الأخيرة .

٥٢٤ - الحكم الذى يصدر فى ذلك لا يكون قابلا للمعارضة .

٥٢٥ (ق ١١ سنة ١٩٠٤) (١) - ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه .

انما لا يستأنف ذلك الحكم اذا كان الدين الواقع فيه النزاع لا يزيد على ألفى قرش ديوانى مهما كانت ديون المتنازعين والمبالغ المقتضى توزيعها .

٥٢٦ - اذا حكم فى المنازعة حكما لا يستأنف أو صار الحكم الصادر فيها انتهائيا يحزر القاضى قائمة التوزيع الانتهاء على الوجه السابق .

٥٢٧ - توقف الفوائد عند عدم النزاع فى اليوم الذى ينتهى فيه جواز قبول المناقضات وفى حالة وجود المنازعة توقف فى اليوم الذى صار فيه الحكم فى النزاع انتهائيا .

٥٢٨ - يصرف المستحق لكل دائن من صندوق المحكمة بناء على اذن يصدر من كاتبها موافقا لقائمة التوزيع الانتهاء ويسلم فى ظرف ثمانية أيام من يوم تميم قائمة التوزيع المذكورة .

٥٢٩ - يعلن الشروع فى التوزيع وما يليه من الاجراءات بمعرفة كاتب المحكمة بتعليق اعلان فى اللوحة المعدة لذلك بالمحكمة .

(١) ٥٢٥ معذلة - ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه .

وقيمة الدين الواقع فيه النزاع هى التى تبين جواز رفع الاستئناف أو عدم جوازه بصرف النظر عن قيمة ديون المتنازعين والمبالغ المقتضى توزيعها (مرسوم بقانون صادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥) .

٥٣٠ — المجوزات التي تظهر بعد الشروع في التوزيع يكون اجراءها بمجرد تقرير يعلن للمحجوز لديه بغير احتياج لاعلانه للمحجوز عليه أو بتقديم الطلب في قلم كتاب المحكمة بدون احتياج لاجراءات أخر ويوقف ما يوجد من المرافعات المبتدأة أمام المحكمة ويضم لاجراءات التوزيع إلا اذا سبق الشروع في المرافعة الشفهية .

٥٣١ — المجوزات التي تحدث بعد مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات لا يعمل بها .

٥٣٢ — اذا أفلس المدين المحجوز على ماله بعد الميعاد المذكور فلا يوقف على افلاسه استيفاء اجراءات التوزيع ولو تقرّر للافلاس وقت سابق على الشروع في التوزيع .

٥٣٣ — إذا حصل من كاتب المحكمة تأخير في ارسال أوراق التنبيه للمدائنين بتقديم طلباتهم أو بالاطلاع على قائمة التوزيع المؤقت أو في تسليم أذونات صرف المستحق للمدائنين فيكون بمجرد ذلك ملزوما بالفوائد مدة تأخيره .

٥٣٤ — على القاضي أن يحرق قائمة التوزيع المؤقت في ظرف شهر وقائمة التوزيع النهائي في ظرف خمسة عشر يوما فان تأخر زيادة عن ذلك جاز للمحكمة الابتدائية التابع لها أن تحكم بناء على طلب أحد أولى الشأن بملزوميته بالفوائد بعد سماع أقواله في أودة المشورة .

٥٣٥ — إذا كانت النقود المقتضى توزيعها متحصلة من ثمن عقار مرهون وبقى منها شيء بعد استيفاء المرتنين حقوقهم جاز للقاضي المعين للتوزيع أن يقسم ذلك الباقي بين المدائنين الخارجين عن الرهن قسمة غرماء .

ويكون الاجراء كذلك أيضا في حالة عدم وجود مداينين مرتتهنين .
 ٥٣٦ — إذا تأخر طالب التوزيع عن السعى فيه جاز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يقوم مقامه في الاجراءات بموجب أمر يصدر من القاضي .

الفصل السادس في التنفيذ ببيع العقار^(١)

الفرع الأول في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية

٥٣٧ — عقار المدين لا يجوز نزعه منه ولو كان مرهونا لوفاء دين الدائن إلا إذا كان الدين ثابتا بسند واجب التنفيذ ومن بعد التنبيه على المدين على يد محضر بوفاء الدين والانداز بنزع الملكية .
 ويجب إعلان صورة السند المذكور للمدين في رأس ذلك التنبيه ان لم يسبق اعلانه اليه .

٥٣٨ — تشتمل ورقة التنبيه المذكورة على تعيين محل للمدين في البلدة الكائنة بها المحكمة المختصة بالنظر في نزع الملكية وعلى بيان العقار المقتضى نزعه بيانا صحيحا .

٥٣٩ — لا يجوز طلب نزع الملكية قبل مضي ثلاثين يوما من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين ولا بعد مضي تسعين يوما من التاريخ المذكور وإلا كان الطلب لاغيا .

(١) راجع ق ٤ سنة ١٩١٣ (معدل بمقتضى قانون ١٠ سنة ١٩١٦) الخلاص بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة (بذيل هذا القانون صحيفة ١٥٢) .

٥٤٠ — تسجل ورقة التنبيه بقيد صورتها في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار المقصود نزعها من يد المدين وإذا مضى على ذلك التسجيل مائة وستون يوما من تاريخه غير ميعاد المسافة بين موقع العقار ومحل المدين المذكور ولم تقيد على الوجه الآتي بيانه صورة الحكم المشتمل على الأمر بترع الملكية يبطل فعل التسجيل المذكور بالغائه ويؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك من تلقاء نفسه .

٥٤١ — إذا تبين سبق تسجيل ورقة تنبيه مختصة بذات العقار يؤشر بمعرفة كاتب المحكمة بالتنبيه المستجد على هامش التسجيل الأول مبينا تاريخ هذا التنبيه واسم المدين الذي طلب اعلانه والسند الواجب التنفيذ واسم المحضر .

٥٤٢ — وكذلك يجرى التأشير بالبيانات المذكورة عن التنبيه الأول على هامش تسجيل ورقة التنبيه الثاني .

٥٤٣ — لا يعمل بالايحارات السابقة على تسجيل ورقة التنبيه إلا إذا كان تاريخها ثابتا بصفة رسمية .

٥٤٤ — أما الايحارات التي يكون تاريخها غير ثابت والتي يكون عقدها بعد تسجيل التنبيه ولم تدفع الأجرة أو بعضها مقدما فتعتمد إذا ظهر أنها حاصلة من باب حسن الادارة .

٥٤٥ — يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد العقار المقصود نزعها من يد المدين وثمراته به ويوزع ما ينخص المدة التي أعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما يوزع ثمن العقار .

٥٤٦ — مجرد التنبيه من الدائن الحاجز أو غيره من الدائنين على مستأجر العقار بعدم دفع الأجرة لمالكه يقوم مقام الججز على الأجرة التي

تستحق في المستقبل ولو كانت عن مدة سابقة على التسجيل ولا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات وتوزع الأجرة المذكورة على المدانين قسمة غرماء .

٥٤٧ - إذا تبين أن المستأجر دفع بغير غش قبل التنبيه عليه أجرة عن المدة التالية للتسجيل فيستحق طلبها من المحجوز عليه بصفة مستودع لها .

٥٤٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - المعارضة في التنبيه يلزم رفعها في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لاعلان ورقة التنبيه المذكور بأن يصير تكليف الخصم على حسب الأصول المعتادة بالحضور أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها المحل الذي عينه المدان في التنبيه ويحكم في تلك المعارضة بطريق الاستعجال .

٥٤٩ (ق ١١ سنة ١٩٠٤) (١) - ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ اعلانه وعلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستعجال أيضا .

انما لا يجوز استئناف الحكم المذكور إذا كان المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه لا يزيد على ألفي قرش ديواني .

٥٥٠ - إذا حكم برفض المعارضة وجب دفع المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لاعلان الحكم الاتتهائي الصادر برفض المعارضة .

(١) ٥٤٩ معادلة - ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ اعلانه . وعلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستعجال أيضا (مرسوم بقانون صادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥) .

٥٥١ — اذا حصلت المعارضة في ورقة التنبيه بعد مضي الخمسة عشر يوما المقررة لرفعها لا يوقف التنفيذ ما لم تقرّر المحكمة لزوم اصدار أمر بإيقافه لأسباب مهمة .

٥٥٢ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجوز للدائن بعد مضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ أن يسعى في بيع العقارات المبينة في ورقة التنبيه ويحصل الاجراءات المتعلقة بذلك على حسب قيمة هذه العقارات أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من أجله اجراء البيع قليلا أو كثيرا وأيّا كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع .

فان كانت العقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب حصول تلك الاجراءات أمام المحكمة التابع لها المحل الكائن به أكبر جزء من العقارات المذكورة .

٥٥٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يلزم أن تكون ورقة التكليف بالحضور مشتملة زيادة عن البيانات المذكورة بالمادة ٣٥ على ما يأتي :

(أولا) بيان العقارات المقصود بيعها بيانا كافيا وبيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها وأوصافها بالاختصار ان كانت من المباني .

(ثانيا) شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات على أقسام يباع كل قسم منها على حدة أو عدم التجزئة وبيع تلك العقارات قسما واحدا .

(ثالثا) عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب إجراء البيع بموجبه وعلى أصل ورقة التنبيه بواسطة إيداعهما بقلم كتاب المحكمة .

٥٥٤ — (ألغيت بذكرينو ٩ مايو سنة ١٨٩٥) .

٥٥٥ — (ألغيت بذكرينو ٩ مايو سنة ١٨٩٥) .

٥٥٦ — يجب على طالب البيع من المداينين أن يقدم في الجلسة شهادة بالرهونات المسجلة على العقارات المقصود بيعها .

٥٥٧ — يجوز للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها ببيع جزء فقط من العقارات المذكورة اذا رأت أن ثمن ذلك الجزء كاف لوفاء جميع دين طالب البيع وديون المداينين الذين أعلنوا ورقة تنبيه للمدين وكذلك ديون المداينين برهن مسجل على تلك العقارات اذا كانت هذه الديون تستحق الدفع في ظرف ستة أشهر من يوم تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة للحكم بترع الملكية وبيع العقار .

٥٥٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يلزم أن يكون الحكم الصادر بالترخيص بالبيع مشتملا على ما يأتي :

(أولا) بيان العقار المقصود بيعه والبيانات الأخرى المدرجة بورقة التكليف بالحضور .

(ثانيا) شروط البيع المبينة في ورقة التكليف بالحضور المذكورة ويجوز للمحكمة أن تمحو وتثبت في تلك الشروط بحسب ما تستصوبه .

(ثالثا) بيان الثمن الذي تبني عليه المزايدة .

(رابعا) تعيين الجلسة التي تكون فيها المزايدة وأمر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع .

(خامسا) واذا كان ذلك الحكم صادرا من المحكمة الابتدائية يلزم أن يكون مشتملا على اجالة الأخصام على القاضى المعين لليوع لتعيين الجلسة التي يكون فيها المزاد وأمر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع .

٥٥٩ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الحكم الصادر بترع الملكية وبيع العقار ولا يعلن لأحد مطلقا ويجب تسجيله بمعرفة كاتب المحكمة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره. بفتح قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابع لها المحل الكائن به ذلك العقار ويتأشر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنبيه.

٥٦٠ — لا يجوز تعيين يوم للبيع قبل ثلاثين يوما ولا بعد ستين يوما من تاريخ التعيين.

٥٦١ — قبل البيع بمدة لا تزيد عن أربعين يوما ولا تنقص عن عشرين يوما يصير اشتهاره بلصق اعلانات مشتملة على البيانات الآتية :

(أولا) بيان تاريخ الحكم الصادر بترع الملكية وبيع العقار وتاريخ تسجيله.

(ثانيا) اسم ولقب وصناعة ومحل كل من المدين والمدائن الذي طلب اجراء البيع.

(ثالثا) بيان العقار.

(رابعا) الاحالة على الحكم الصادر بترع الملكية وبيع العقار فيما يتعلق بشروط البيع.

(خامسا) بيان الثمن الذي عينه طالب البيع.

(سادسا) اليوم والمحل والساعة الاتي يكون فيها المزاد.

٥٦٢ — ينشر الاعلان بذلك مرة واحدة اذا كانت الصحيفة تطبع في البلدة الكائنة بها المحكمة وان لم تكن بها صحيفة ينشر الاعلان في صحيفتين منشورة كل منهما في بلدة.

ويجب أيضا أن تعلن صورة الاعلانات التي جرى تعليقها لكل من أرباب الديون المسجلة في المحل الذي عينوه في التسجيل ويكون إعلان تلك الصورة في ظرف خمسة عشر يوما بالأقل قبل البيع وإلا كان العمل لاغيا .

٥٦٣ - تلصق الاعلانات :

(أولا) على باب محل المدين .

(ثانيا) على الباب الأصلي لكل من العقارات اذا كانت محاطة بسور أو كانت بيوتا .

(ثالثا) في الميدان الأعم لمركز المديرية أو المحافظة الكائن بها العقار ومركز المديرية أو المحافظة المقيم بها المدين والبلدة الكائنة بها المحكمة .
(رابعا) على باب شيخ البلدة الكائن بها محل المدين والبلدة الكائن بها العقار .

(خامسا) في المحل المعد للاعلانات بكل من محكمة الجهة الكائن بها العقار ومحكمة محل المدين .

٥٦٤ - تحصل الاجراءات المذكورة بالثلاث مواد السابقة بناء على طلب كاتب المحكمة التي قدم لها الطلب المتعلق بترع العقار من يد المدين وبيعه .

٥٦٥ - يثبت الاعلان والنشر بالأوجه التي ذكرت في حالة بيع الارادات المقررة ونحوها .

٥٦٦ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - لكل من المدين وطالب البيع الحق في أن يطلب من قاضي المواد الجزئية أو من القاضي المعين للبيع لصق اعلانات أكثر مما ذكر والزيادة في لصق ملخصها .

و يجوز لكل منهما أيضا أن يطلب حصول المزايدة في نفس المحل الكائن به العقار أو في غيره .

٥٦٧ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تقدر المصاريف بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع ويحصل الاعلان بها علنا في جلسة البيع وقت المزايدة .

٥٦٨ — لا يجوز أن يطلب شيء برسم المصاريف غير المقدرة منها .

٥٦٩ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — في اليوم المعين للبيع تحصل المزايدة على الثمن المعين ويكون ذلك بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع بمناداة المحضر بناء على طلب المداين الذي طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء .

٥٧٠ — كل عطاء ولو المقدّر في قائمة شروط البيع لم تحصل الزيادة عليه في مدة خمس دقائق يترتب عليه ايقاع البيع من القاضي لصاحبه .

٥٧١ — يتقرر في لائحة الاجراءات الداخلية بالمحكمة مقادير الترقى في الزيادات التي يصح قبولها .

٥٧٢ — حصول العطاء من أحد ينحلي سبيل صاحب العطاء الذي قبله .

٥٧٣ — اذا لم يحضر مزايدين في اليوم المعين للبيع يصير الاجراء على حسب ما هو مقرّر بالمادة ٦١٧ وبالمواد التالية لها .

٥٧٤ — واذا وقع البيع لغير المداين الذي طلبه وجب عليه أن يودع في حال انعقاد الجلسة مقدار عشر الثمن وكامل المصاريف ان لم

يكن سلم ذلك قبل الجلسة ويكون ذلك إما بإيداع نقود أو بإيداع ما يراه القاضى كافيا للوفاء من السندات والأوراق ذوات القيسة أو بتقديم كفالة بذلك يقر على اعتمادها القاضى وإلا بيع المبيع ثانيا فورا على ذمة المشتري .

٥٧٥ — يجوز أن يعافى المشتري الذى يرى القاضى اعتماده من تأدية الكفالة .

٥٧٦ — يجوز للمشتري أن يقرر فى قلم كتاب المحكمة فى اليوم التالى ليوم البيع أنه اشترى بطريق التوكيل عن شخص معين اذا صدق على ذلك كل من الموكل والكفيل وبذلك ينخلو سبيله وتعتبر الكفالة عن الموكل .

٥٧٧ — يجب على المشتري ان لم يكن ساكنا فى البلدة الكائنة بها المحكمة أن يعين له محلا فيها وإلا فيعتبر قلم كتاب المحكمة محلا له .

٥٧٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجوز لكل انسان فى مدة عشرة أيام من يوم البيع أن يقرر فى قلم كتاب المحكمة أنه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع فى القلم المذكور مقدار الخمس من الثمن الذى قدره وكامل المصاريف أو يقدم بذلك كفالة يقر على اعتمادها قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين لليسوع .

٥٧٩ — يعين المزايد المذكور فى تقريره المتضمن الزيادة محلا له على الوجه السابق ذكره .

٥٨٠ — يعلن تقرير الزيادة المذكورة من صاحبها فى ظرف ثمانية أيام لكل من المداين الذى طلب البيع وغيره من المداين المسجلة

ديونهم والراسى عليه المزاد وان تأخر عن الاعلان في الميعاد المذكور يحصل الاعلان في ظرف الثمانية أيام التالية له بناء على طلب كاتب المحكمة .

٥٨١ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يشتمل الاعلان على بيان اليوم الذي عينه قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيع باجراء البيع ثانيا بالمزايدة على الزيادة المذكورة .

٥٨٢ — وهذا اليوم يكون أول يوم يصح فيه البيع بعد مضى شهر من وقت التقرير بالمزايدة ومع ذلك يجوز للمحكمة التأخير في حالة ما اذا حدثت مسائل فرعية أو طلب أحد الاخصام التأخير لأسباب موجبة له .

٥٨٣ — قبل اليوم المعين للبيع بثمانية أيام يصير النشر والاعلان بناء على طلب كاتب المحكمة .

٥٨٤ — يحصل المزاد ويقع البيع على حسب الأوجه المقررة في حق البيع الأول .

٥٨٥ — لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الاحكام المتضمنة بمجرد تأخير البيع .

٥٨٦ — لا تقبل المعارضة في حكم البيع ولا يجوز استئنافه إلا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة .

٥٨٧ — حكم البيع يكون حجة للشترى بملكيته المبيع وسندا للمدين ومن يستحق حقوقه للاستحصال على الثمن ويجب أن يشتمل على صورة شروط البيع وصورة الاعلانات وصورة محضر الجلسة التي وقع فيها البيع .

٥٨٨ — لا تسلم للشترى صورة الحكم الواجبة التنفيذ إلا اذا أثبت أنه قام بما يجب ايفاءه من الشروط المقررة للبيع قبل استلام تلك الصورة .

٥٨٩ — بناء على طلب كاتب المحكمة يحصل التأشير بالحكم في قلم كتاب المحكمة على هامش تسجيل الحكم الصادر بترع العقار من يد المدين وبيعه .

٥٩٠ — تسجل صورة حكم البيع في السجل على حسب المقرر بالقانون المدني .

٥٩١ — ايقاع البيع للرأسى عليه المزاى لا تترتب عليه حقوق له سوى ما كان للمدين المبيع ملكه من الحقوق في العقار المبيع .

الفرع الثانى

فى المسائل الفرعية التى تنشأ عن نزع الملكية
وفى إعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الرأسى عليه المزاى الأول
وفى بيع العقار الغير محجوز بيعاً رسمياً بالمحكمة

القسم الأول

فى الاجراءات التى تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض

٥٩٢ — اذا أجرى دائنان تسجيل ورقتين متضمنتين التنبيه على المدين بوفاء دينه وانذاره بترع عقاراته من يده وبيعها فى حالة عدم الوفاء وكان التسجيل من كل منهما حصل على عقار غير العقار الحاصل عليه التسجيل من الآخر وجب على المدين الذى أعلن ورقة التنبيه الثانية أن ينضم الى المدين الآخر فى تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة لسماع

الحكم عليه بنزع ملكيته وفي تقيم الاجراءات وذلك اذا كانت المحكمة التي يلزم حصول الاجراءات المتعلقة ببيع تلك العقارات أمامها واحدة .

٥٩٣ — يجوز للمدين الذي طلب نزع ملكية مدينه وبيع عقاره أن يوقف بعد صدور الحكم بالبيع الاجراءات المتعلقة بذلك بتقرير يقدمه لقلم كتاب المحكمة .

وفي هذه الحالة يكون لكل من المداينين الذين أعلنوا للمدين ورقة التنبيه قبل صدور الحكم المذكور وأرباب الديون المسجلة الذين يستحق دفع ديونهم قبل تقديم التقرير السابق ذكره الحق في تقيم إجراءات البيع باعتبار آخر إجراء صحيح حصل قبل مباشرته انما يجب التمسك بهذا الحق والاجراء بموجبه بورقة تقدم لقلم كتاب المحكمة في ظرف شهرين من تاريخ التقرير المقدم من المداين الأول .

القسم الثاني

في دعوى الغير باستحقاق العقار

٥٩٤ — يجوز تقديم الدعوى من أى انسان باستحقاق العقار المقصود بيعه في أثناء اجراءات البيع لغاية مرسى المزاد .

٥٩٥ — تقام الدعوى المذكورة في وجه كل من المدين وطالب البيع واذا أقيمت بعد لصق الاعلانات فتقام أيضا في وجه أول دائن من الدائنين ذوى الديون المسجلة .

٥٩٦ — تمان ورقة الطلب للمدين في محله الأصلي ويكون اعلانها لكل من المداينين المذكورين في المادة السابقة في محله المعين مع مراعاة مواعيد المسافات غير المواعيد المقررة للحل الخارج عن الديار المصرية .

٥٩٧ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجب على المدعى باستحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كاتب المحكمة في وقت طلب حضور الأخصام مبلغا يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه في حالة الحكم بعدم صحة الدعوى رسوم الأوراق التي تستلزمها إجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الأخصام وأجرة وكلائهم .

فإن تأخر عن ايداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف إجراءات البيع وفي كل الأحوال تستمر إجراءات بيع العقار الذي لم يدع باستحقاقه وعلى القاضي أن يعدل الثمن الذي قرره للزيادة عليه إذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة في جزء معين بتمامه من أجزاء المبيع أو في جملة أجزاء كاملة منه .

٥٩٨ — وكذلك يكون العمل عند العود لإجراءات البيع في حالة ثبوت بعض المدعى استحقاقه .

٥٩٩ — إذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيها بالتضمينات والمصاريف التي تسبب فيها .

٦٠٠ — لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق .

أما استئنافه فمباده عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم المذكور .

٦٠١ — يحكم في كافة دعاوى الاستحقاق بطريق الاستعجال .

القسم الثالث

فيما يتعلق بإعلان الإجراءات

٦٠٢ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يحكم قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع في دعاوى إعلان الإجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ولا تقبل المعارضة في حكمه فيها ولا الاستئناف وإذا حكم بالإعلان

وجبت إعادة الاجراءات من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف كاتب المحكمة أو المحضر الذي تسبب في البطلان .

٦٠٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تقدم دعاوى بطلان المزايدة الثانية وإجراءاتها الى المحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية على حسب الأحوال لغاية النشر عن البيع الثاني ويحكم فيها بوجه الاستعجال .

٦٠٤ — في هذه الحالة يكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام .

٦٠٥ — اذا تقدمت دعاوى البطلان بعد النشر عن البيع الثاني يكون الحكم فيها على حسب ما تقرر في المادة ٦٠٢ .

القسم الرابع

في إعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسى عليه المزايد الأول

٦٠٦ — اذا تأخر الراسى عليه المزايد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانيا بالمزايدة على ذمته .

٦٠٧ — من يكون له شأن في إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزايد المتأخر عن الوفاء يعلن سنده اليه ويكلفه بوفاء شروط البيع فان لم يفتأ بها في ميعاد ثلاثة أيام كاملة يقدم المكلف المذكور عريضة للقاضي المعين للبيع لتعين يوم للبيع الثاني .

٦٠٨ — تشتمل الاعلانات التي تلصق وتنشر في الصحف زيادة عن البيانات المقررة في حالة البيع الأول على اسم الراسى عليه المزايد واسم طالب إعادة البيع والتمن المعين للمزايدة عليه كما كان في الأول واليوم والساعة اللذين يحصل فيهما البيع .

٦٠٩ — يعين للبيع أول يوم يضح لذلك بعد مضي أربعين يوما من تاريخ اعلان السند للراسى عليه المزايد الأول وتكليفه بالوفاء .

٦١٠ — يجب أن يعلن الراسى عليه المزاد الأول وكل من أرباب الديون المسجلة بيوم البيع قبل اليوم المذكور بخمسة عشر يوماً بالأقل ويلزم أن يكون لصق الاعلانات ونشرها فى الميعاد المذكور .

٦١١ — تتبع فى إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد الأول القواعد المقررة فى البيع الأول وفى إعادة البيع بناء على تقديم الزيادة على الثمن المبيع به .

٦١٢ — يلزم الراسى عليه المزاد الأول بما ينقص من ثمن المبيع بولا حق له فى الزيادة ان كانت بل يستحقها المدين أو واضع اليد المتزوع منه العقار أو المداينون له .

٦١٣ — لا تقبل المزايدة فى البيع الثانى من الراسى عليه المزاد الأول ولو بكفالة .

القسم الخامس فى بيع عقارات المفلس والقاصر

٦١٤ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يباع عقار المفلس والقاصر الماذون ببيع عقاره بالمزايدة على ثمن يقدره مأمور التفليسة أو محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية ويكون ذلك بمقتضى قائمة شروط تحرر من وكلاء الديانة أو القائم مقام القاصر وتودع بقلم كتاب المحكمة وتشمّل زيادة عن البيانات المقررة فى المادة ٥٥٨ على بيان حجة الملك والحكم الصادر بالأذن بالبيع عند الاقتضاء .

٦١٥ — يعلن إيداع قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة ويجوز لهم إبداء ما عندهم من المنازعات فى كيفية تحريرها فى صورة أقوال وملحوظات كما هو مقدر بالمادة ٤٩٢ ويرفع الأمر فى ذلك

للمحكمة للفصل فيه وعلى كاتب المحكمة أن يعين يوم الجلسة بذيل الورقة المشتملة على تلك الأقوال والملاحظات ويخبر به أولى الشأن بكتابة منه قبل اليوم المعين لحضورهم بثلاثة أيام بالأقل .

٦١٦ — يحصل لصق الاعلانات ونشرها وتعيين يوم البيع في المواعيد المقررة في حالة بيع عقار المدين بناء على طلب مدائه وعلى حسب الأوجه الميينة في الحالة المذكورة .

٦١٧ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — اذا لم يظهر في يوم المزايدة من يزيد على الثمن المقدّر فينزل جزء منه في حالة بيع عقار المفلس بمعرفة مأمور التفليسة . وفي حالة بيع عقار القاصر يكون التنزيل بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع ويؤخر البيع لميعاد أقله ثلاثون يوما . وأكثره ستون يوما .

٦١٨ — يحصل النشر والاعلان عن إعادة البيع على حسب تقدير الثمن بعد التنزيل المذكور قبل اليوم المعين للبيع بعشرين يوما بالأقل .

٦١٩ — تتبع في أنواع البيع المذكورة القواعد السابق تقريرها في إعادة البيع بسبب الزيادة في الثمن وإعادةه على ذمة الراسي عليه المزاو لعدم وفائه .

القسم السادس

في بيع العقار اختيارا وفي بيعه بطريق المزاو لعدم إمكان قسمته بغير ضرر

٦٢٠ — يجوز لكل صاحب عقار أن يبيعه بالمحكمة بالأوجه المعتادة بمقتضى قائمة شروط وروابط للبيع تودع مقدما بقلم كتاب

المحكمة ويجوز له أيضا أن يعين الثمن للمزايدة عليه ويسوغ إعلان قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة .

٦٢١ (د ١٠ فبراير ١٨٩٢) — يجوز لكل شريك في عقار مشاع أن يطلب قسمته ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك إلا ممن يكون أهلا للتصرف لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالأكثر وتتبع في القسمة القواعد المقررة في القانون المدني .

٦٢٢ — (ألغيت بذكرينو ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢) .

٦٢٣ — (« « « ») .

٦٢٤ — (« « « ») .

٦٢٥ — (« « « ») .

٦٢٦ — اذا لم تمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختيارا ويكون البيع بناء على طلب مهريد القسمة .

٦٢٧ — في حالة بيع العقار اختيارا بالمحكمة أو خارجها لا تقبل الزيادة بعشر الثمن الراسي به المزايدة إلا ممن يرغبها من أرباب الديون المسجلة أو من الدائنين بسند واجب التنفيذ فاذا كان البيع خارج المحكمة أو بها لكن بغير إعلان قائمة شروط البيع لأرباب الديون المسجلة تقبل تلك المزايدة في ميعاد شهرين بعد النشر بالبيع في صحيفة الجهة الكائن بها العقار والإعلان به لأرباب الديون المسجلة مع بيان الثمن الأصلي ويكون كل من النشر والإعلان بناء على طلب الراسي عليه المزايدة .

الفرع الثالث

في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المدينين

٦٢٨ — اذا لم يتفق مدينو البائع أو مدينو المبيع ملكه فيما بينهم وبين المدين في ظرف شهر من تاريخ البيع على توزيع الثمن يوزع مع مراعاة التعديلات الآتية على حسب الأصول المقررة للتوزيع بطريق المحاصة بين الغرماء .

٦٢٩ — يجوز الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين بغير احتياج لايداع الثمن بصندوق المحكمة ويحصل التوزيع بقوائم تسلم لكل واحد من المدينين قائمة منها مشتملة على مقدار ما خصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدين بالثمن وفي هذه الحالة يكلف هذا المدين بالحضور عند التوزيع .

٦٣٠ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يقيد طلب الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين في دفتر مخصوص بقلم كاتب محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التي حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطلب من المشتري .

٦٣١ — يتبدأ محضر التوزيع على حسب درجات المدينين بقيد طلب التوزيع والأمر الصادر باجرائه ويرفق به الكشف المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة ببيان الموجود من رهونات المسجلة .

٦٣٢ — التنبيه على أصحاب الرهون بتقديم طلباتهم وابطالهم على قائمة التوزيع المؤقت يعلن اليهم في المحلات المعنية بتسجيل رهوناتهم .

٦٣٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — ميعاد الاطلاع على التوزيع المؤقت والمناقضة فيه ثلاثون يوما ومن تأخر عنه سقط حقه في ذلك وان لم

تحصل مناقضة يجرى القاضى التوزيع الانتهائى ويأمر بشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئا فى التوزيع بحسب درجة دينه .

٦٣٤ — يأمر القاضى كاتب المحكمة بتسليم قوائم التوزيع لأربابها .

٦٣٥ — مصاريف إجراءات التوزيع وشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئا فيه تقدم فى قائمة التوزيع بطريق الامتياز .

٦٣٦ — يقيد للمشتري فى كل قائمة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شطب الرهن ليحجز من أصل الثمن ويضاف بمعرفة القاضى المباشر للتوزيع فى قائمة آخر دائن وارد فى التوزيع مقدار مصاريف شطب تسجيل رهونات التى لم ينل أربابها شيئا فى التوزيع .

٦٣٧ — شطب تسجيل ديون المدينين الذين لم ينالوا شيئا فى التوزيع لا يمنعهم من الاستيلاء على ثمن العقار بحسب درجاتهم اذا استوفى المدينون المتقدمون عليهم حقوقهم من غير الثمن المستحق تحصيله من مشتري العقار .

٦٣٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — اذا حصلت منازعة فى دين من الديون الجارى التوزيع عليها فالقاضى يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعا انتهائيا ويأمر بتسليم القوائم المتعلقة بها لأربابها ويجوز له أن يوزع أيضا توزيعا انتهائيا على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبقى مبلغا كافيا للدين الحاصلة فيه المنازعة .

٦٣٩ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — ترفع المنازعات الى المحكمة الابتدائية اذا كان التوزيع المؤقت حصل بمعرفة القاضى المعين للتوزيع ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيدة فى محضر التوزيع المؤقت .

٦٤٠ — ومع ذلك يجوز لصاحب الدين المسجل قبل تسجيل ورقة التنبيه على المدين بوفاء الدين وإنذاره بترع العقار المبيع من يده أن يطلب لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع إلغاء الاجراءات التي حصلت وذلك ان لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع . وفي حالة تقديم الطلب المذكور تعاد تلك الاجراءات مع الزام المأمور الذي حصل منه التهاون بمصاريفها وعدم الاخلال بما يختص بالدائنين الذين لم تحصل منازعة في ديونهم واستلموا أذونات قبض ما خصهم .

٦٤١ — بعد تسليم قوائم التوزيع لأربابها فالمدان الساقط اسمه حق التداعي فقط على المأمور السابق ذكره وله حق مداعة المدين وكفلائه .

٦٤٢ — المرافعة في شأن الديون الواقع فيها التراجع تكون بين كل من الدائنين المنازعين والمنازع في ديونهم وآخر مستحق في التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصاريفه ويجوز لغيرهم من الدائنين الدخول في المرافعة وعليه في كل الأحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول .

٦٤٣ — بعد نعيم قائمة التوزيع الانتهاء بثلاثة أيام يكلف كاتب المحكمة المدانين الداخلين في التوزيع وأول مدان لم يستوف دينه في التوزيع ومشتري العقار بالاطلاع على القائمة المذكورة .

٦٤٤ — لا تصبح المعارضة من المذكورين بالمادة السابقة في قائمة التوزيع الانتهاء إلا فيما يتعلق بالتطبيق على الأساسات الموضوعة في قائمة التوزيع المؤقت أو في الحكم الصادر في المنازعات وفيما يتعلق بتقدير المبلغ الذي يدفعه المشتري .

٦٤٥ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — لاتقبل هذه المعارضة إلا في العشرة أيام التالية ليوم التكليف السابق ذكره وتحصل المعارضة بتقرير يقدم

لقلم كتاب المحكمة ويكون مشتملا على الأسباب المبنية عليها وترفع أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية بمقتضى علم خبر .

٦٤٦ — ميعاد استئناف الحكم الذى يصدر فى المعارضة عشرة أيام من تاريخ إعلانه .

٦٤٧ — الخصم الذى لم يثبت له حق فى المنازعة فى الديون أو فى المعارضة فى قائمة التوزيع الا تتهائى بحكم عليه بالمصاريف والفوائد لمن يستحقها .

٦٤٨ — بعد مضى ميعاد العشرة أيام ان لم تحصل معارضة أو اذا حصلت وصدر فيها حكم صار انتهائيا فعلى كاتب المحكمة أن يسلم قوائم التوزيع لأربابها فى ميعاد ثمانية أيام بالأكثر .

٦٤٩ — توقف الايرادات والفوائد وتحسب على الوجه المبين فى فصل القسمة بين الغرماء وللدائنين المستحقين فى التوزيع أن يأخذوا الفوائد المستحقة على مشترى العقار .

٦٥٠ — ومع ذلك اذا أبى المشتري عنده جزءا من الثمن تأمينا لوفاء مرتب مستمر مدة حياة المستحق له برهن مسجل فالدائنون اللاحقون لمستحق المرتب المذكور فى الدرجة يستولون بعد وفاته من أصل المبلغ المبقى عند المشتري الفوائد المستحقة لهم من الوقت السابق ذكره .

٦٥١ — يؤخذ من الدائن المستحق فى التوزيع عند استلامه ما استحقه فيه الاقرار بقبول شطب تسجيل رهنه .

٦٥٢ — يتحصل مشترى العقار على شطب تسجيل الرهون بمقدار المبالغ المدفوعة بتقديمه قوائم التوزيع وسندات المخالصة وأما رهون من لم يدخل فى التوزيع من الدائنين فيشطب تسجيلها بموجب ملخص مستخرج من قائمة التوزيع المتضمنة للأمر بذلك .

٦٥٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يوزع القاضي المعين للتوزيع أوقاضى المواد الجزئية المبالغ المستحقة بحسب التوزيع للمدائنين بين مدائنيهم أو بين من يستحقون حقوقهم بناء على طلبهم ويكون ذلك على حسب القواعد السابق تقريرها وفي وقت التوزيع الأول ان أمكن .

الباب العاشر

في مرافعات وإجراءات متنوعة

الفصل الأول

في مخاصمة القضاة

٦٥٤ — تقبل مخاصمة القضاة في الأحوال الآتية :

(أولا) اذا سكت القاضي عن الحق .

(ثانيا) اذا وقع من القاضي تدليس أو غش أو ارتكاب رشوة في أثناء نظر الدعوى أو في وقت توقيع الحكم أو في أثناء التنفيذ .

(ثالثا) في الأحوال التي ينص القانون فيها على جواز مخاصمة القاضي أو على الحكم عليه بتضمينات .

٦٥٥ — السكوت عن الحق هو امتناع القاضي عن الاجابة

على العريضة المقدمة اليه أو امتناعه عن الحكم في قضية قابلة للحكم عند حلول دورها .

٦٥٦ — يثبت السكوت عن الحق بتكليفين يحصلان للقاضي

على يد محضر ولم تنتج عنهما ثمرة يفصل بين الأول والثاني منهما بأربع وعشرين ساعة في حالة الامتناع عن الاجابة على العريضة وبثمانية أيام في حالة الامتناع عن الحكم .

٦٥٧ — يجوز تقديم دعوى المخاصمة بعد التكليف الثانى بأربع وعشرين ساعة فى الحالة الأولى وبثمانية أيام فى الحالة الثانية .

٦٥٨ — ترفع دعوى المخاصمة بعريضة تقدم الى المحكمة التابع اليها القاضى وتسلم الى قلم كتاب المحكمة وتكون ممضاة من نفس المدعى أو ممن يوكله توكيلا خاصا بذلك وتشتمل على بيان أوجه المخاصمة وصور الأوراق المستند عليها فى الدعوى .

٦٥٩ — تعرض الدعوى الى المحكمة فى أول جلسة تعقد بعد الثمانية أيام التالية لتقديم العريضة وفى ظرف هذه المدة يصير تبليغ العريضة الى القاضى .

٦٦٠ — تسمع أقوال الخصم أو وكيله .

٦٦١ — لا يجوز للخصم استعمال ألفاظ سب فى حق القاضى لا فى عريضته ولا فى أقواله أمام الجلسة وإلا حكم عليه بغرامة يجوز إبلاغها الى أئنى قرش ديوانى .

٦٦٢ — لا تحكم المحكمة إلا فى تعلق أوجه المخاصمة بالمادة الناشئة عنها وفى جواز قبول الأوجه المذكورة .

٦٦٣ — اذا حكمت المحكمة بقبول العريضة تحيل الدعوى الى محكمة الاستئناف وهى تحكم فى المخاصمة بعد المرافعة الشفاهية بين المدعى والقاضى المدعى عليه بمواجهتهما .

٦٦٤ — اذا كانت العريضة المحكوم بقبولها حاصلة فى حق أحد قضاة محكمة استئنافية فتحال القضية اليها بشرط أن تكون مركبة ممن لم يحكم من قضائهم الآخرين فى جواز قبول أوجه المخاصمة أو تحال عند الاقتضاء الى محكمة تشكل على الوجه المدون فى المادة ٣٢٨ .

- ٦٦٥ — اجراءات المرافعات السابق ذكرها لا ارتباط لها
باجراءات المرافعة التأديبية في حق القضاة اذا اقتضاها الحال .
- ٦٦٦ — يحكم على المدعى الذي ترفض عريضته والذي يحكم
بعدم صحة دعواه بغرامة ثمانية آلاف قرش ديوانى مع عدم الاخلال
بالتضمنات .
- ٦٦٧ — لا يترتب على الحكم على المدعى عليه من القضاة بطلان
الحكم الذى اشترك فى ايقاعه .

الفصل الثانى

فى الاجراءات التحفظية

- ٦٦٨ — يجوز لملاك البيوت والأطيان وملحقاتها ومستأجرها
الاصليين الذين لهم فيها حق فى الحال أن يمحجزوا المفروشات ونحوها
والمنفولات الموجودة بالمحال المستأجرة والأثمار والمحصولات حجزا
تحفظيا للتأمين على أداء الأجر المستحقة لهم ولولم يكن بأيديهم سندات
واجبة التنفيذ^(١) .
- ٦٦٩ — ومن أجل ذلك يقدمون عريضة لقاضى المواد الجزئية
اذا كان الحكم فى الدين المطلوب من أجله المحجز من خصائصه .
فان لم يكن من خصائصه الحكم فى الدين المذكور تقدم العريضة
لقاضى الأمور الوقتية .
- وعلى القاضى أن يأمر على حسب الأحوال بالمحجز حالا أو بعد أربع
وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وانذاره بالمحجز .

(١) ينظر دكرينو ٧ سبتمبر ١٨٨٤ المختص بتوقيع المحجز لأصحاب الأطيان على
محصولات المستأجرين لاستعصا لهم على الايجارات المستحقة .

٦٧٠ - يجوز أيضا للمالك أن يحجز بالأوجه عينها المنقولات والأثمار والمحصولات المملوكة للمستأجر من المستأجر الأصلي للبيوت أو الأطنان وإنما للمستأجر الثانى المذكور أن يستحصل على رفع الحجز بإثباته توفية الأجرة المستحقة للمستأجر الأصلي إذا كان ماذونا بالتأجير لغيره .

٦٧١ - فى الحالة الميينة فى المادة السابقة إعلان الحجز التحفظى يقع موقع الحجز بشرط اتباع الأوجه المقررة للحجز .

٦٧٢ - يجوز لكل من المالك والمستأجر الأصلي أن يضع الحجز التحفظى على المنقولات والأثمار التى صار نقلها من المحلات المؤجرة بدون رضاه بشرط أن يضع الحجز فى ظرف ثلاثين يوما من نقلها .

٦٧٣ - الحجز التحفظى الموضوع تأمينا لأداء الأجرة المستحقة يكون أيضا تأمينا لوفاء الأجرة التى تستحق الى يوم البيع ولو دفعت الأجرة المستحقة وقت الحجز بعد استحقاق الأجرة اللاحقة .

٦٧٤ - يجوز لكل دائن أن يضع الحجز التحفظى بأمر من القاضى على أمتعة مدينه الذى لم يكن له محل مستقر بالديار المصرية .

٦٧٥ - وكذلك يجوز لكل حامل كميالة أو سند تحت الاذن عمل عنه البروتستو لعدم الدفع فى الأجل أن يضع الحجز التحفظى على منقولات وبضائع مدينه التاجر ولو كان له محل بالديار المصرية سواء كان المدين المذكور ساحبا للكميالة أو قابلا لها أو محيلا بها بشرط سبق اعلان البروتستو للحجوز عليه أو اخباره به .

٦٧٦ - فى الأحوال السالف ذكرها لا يكون الحجز التحفظى صحيحا إلا اذا أعقبه فى ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة طلب الحكم بصحته .

- ٦٧٧ - صدور الحكم بصعنة الحجز التحفظي يجعله حجراً منفذاً ويحصل البيع بحسب الأصول المقررة في باب حجز المنقولات وبيعها .
- ٦٧٨ - يجوز لمالك المنقولات أن يحجزها بأمر من القاضي عند من توجد تحت يده أياً كان .
- ٦٧٩ - تعين في العريضة المنقولات المراد حجزها .
- ٦٨٠ - الدعوى باستحقاق المنقولات يجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة أمام المحكمة التابع لها محل واطئ اليد على المنقولات وإلا كانت الدعوى لاغية .

الفصل الثالث

- في اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه
- ٦٨١ - كل من أراد من الدائنين أن يتحصل بالتطبيق لما هو مقرر بالمادة ٥٩٥ من القانون المدني على اختصاصه بعقارات مدينه لحصوله على دينه يقدم عريضة لرئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار المراد الاختصاص به ويلزم أن تكون تلك العريضة مرفوعة بصورة من الحكم ومشتملة على البيانات الآتية :
- (أولاً) اسم ولقب وصنعة الدائن ومحل سكنه والمحل الذي يعينه لنفسه في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة .
- (ثانياً) اسم ولقب وصنعة المدين ومحل سكنه .
- (ثالثاً) تاريخ الحكم وبيان المحكمة الصادر منها .
- (رابعاً) مقدار الدين .
- (خامساً) بيان نوع العقار وموقعه بياناً كافياً صحيحاً .

٦٨٢ — يكتب رئيس المحكمة في ذيل العريضة أمره بالاختصاص انما يجب عليه عند الترخيص به أن يراعى مقدار الدين وقيمة العقارات الميمنة في العريضة بوجه التقريب ويجعل الاختصاص قاصرا على بعض تلك العقارات أو على واحد منها فقط أو على جزء من أحدها اذا اقتضى الحال ذلك ورأى أن الجزء المذكور كاف لتأمين دفع أصل الدين والفوائد والمصاريف المستحقة للدائن .

٦٨٣ — اذا كان الدين المذكور في الحكم غير خال عن النزاع يجوز لرئيس المحكمة أن يقدره مؤقتا . ويعين المبلغ الذى يؤذن بالاختصاص بالعقارات من أجله .

٦٨٤ — اذا رفض رئيس المحكمة طلب الاختصاص بعقارات المدين جاز لمن قدم العريضة أن يرفع الأمر الصادر بذلك الى المحكمة الابتدائية مع طلب حضور المدين أمامها بمقتضى علم خبر .

والأمر الذى يصدر من رئيس المحكمة أو الحكم الذى يصدر منها بالترخيص بالاختصاص يلزم تسجيله على الأوجه المقررة بالمادة ٥٩٦ من القانون المدنى والمواد التالية لها .

الفصل الرابع

فى عرض الدين على الدائن وإيداعه ان لم يقبله إيداعا رسميا

٦٨٥ — اذا أراد المدين أداء الدين المقر به نقدا كان أو غيره يعرضه عرضا حقيقيا على الدائن على يد محضر وهو يحترز بذلك محضرا .

٦٨٦ — يبين فى المحضر الشئ المعروف وعدد النقود ويذكر فيه أيضا قبول الدائن أو امتناعه عنه ووضع إمضاءه أو امتناعه عنه أو إقراره بالعجز عن وضع الامضاء .

٦٨٧ - تعطى للدائن صورة من المحضر المذكور .

٦٨٨ - يجوز أن يكون التنبيه على المدينين بحضوره وقت الايداع في محضر العرض أو بورقة مستقلة بشرط أن يسبق التنبيه بيوم كامل بالأقل على الايداع الذي يحصل في صندوق المحكمة .

٦٨٩ - يودع مع الدين مقدار الفوائد المستحقة بعد العرض ويحصل الايداع بحضور الدائن أو في غيبته ان لم يحضر وتعطى له صورة محضر الايداع ان كان حاضرا وتعلن اليه في ظرف ثلاثة أيام ان كان غائبا وإلا كان المدين ملزما لأجل براءة ذمته من الدين بأن يودع بدون إجراءات أخر الفوائد التي تستحق الى يوم الاعلان ويذكر ذلك في ورقته .

٦٩٠ - على المودع أن يعترف في وقت الايداع عن المجوزات الواقعة على الدين المودع وعلى المودع لديه مراعاتها .

٦٩١ - يسلم الى الدائن ما صار إيداعه من بعد أخذ المخالصة منه واسترداد صورة المحضر المعلنة اليه ما دام المدين لم يحصل منه تقرير الى أمين الصندوق برجوعه عن عرض ما أودعه .

٦٩٢ - انما على الدائن أن يثبت أنه أخبر مدينه قبل استلام المبلغ المعروض بثلاثة أيام بالأقل بأنه عازم على استلامه .

٦٩٣ - لا يجوز للمدين ولو رجع عن عرض الدين أن يسترد من الصندوق ما أودعه فيه إلا اذا أثبت حصول الاخبار منه لدائنه على يد محضر برجوعه عن العرض ومضى ثلاثة أيام من وقت الاخبار .

٦٩٤ - لا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد صيرورة الحكم الصادر بصحة العرض حكما انتهائيا .

٦٩٥ — يجوز تقديم طلب الحكم بصحة العرض أو بطلانه بصفة دعوى أصلية أو فرعية .

٦٩٦ — الحكم الصادر في شأن الدين المعروض الذي لم يودع لا يكون مثبتا لصحة العرض إلا بإيداع المدين له مع الفوائد المستحقة لغاية يوم الإيداع .

٦٩٧ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجوز عرض الدين عرضا حقيقيا وقت المرافعة أمام المحكمة بدون اجراءات أخرى ويسلم المعروض الى كاتب المحكمة وهو يودعه في الصندوق اذا لم يستلمه الدائن .

٦٩٨ — يحصل عرض العين المعينة التي لا يجب أولا يمكن تسليمها في محل الدائن بمجرد التنبيه عليه باستلامها .

٦٩٩ — يجوز للمدين أن يتحصل على تعيين حارس بمعرفة المحكمة للعين المعينة المعروضة .

الفصل الخامس

في إعطاء الصور

٧٠٠ — كتاب المحاكم وأمناء السجلات العمومية يعطون صورة أو ملخصا منها لكل طالب من بعد أخذ الرسوم المقررة بدون احتياج لاذن من القاضي وإلا حكم عليهم بالتضمنات .

٧٠١ — وأما الأوراق الخصوصية المحتررة على يد مأمور شرعي فلا يجوز إعطاء صورها ولا ملخص منها لغير المتعاقدين فيها إلا بحكم من المحكمة ويجوز أن يعين فيه قاض للاطلاع على الأوراق المحتررة بمعرفة المأمور المذكور .

الفصل السادس

في تحكيم المحكمين

٧٠٢ — يجوز للتعاقدین أن يشترطوا على وجه الاطلاق إحالة ما ينشأ من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين للحكم فيه ويجوز لهم أيضا اشتراط الاحالة المذكورة للفصل في أمر مخصوص .

٧٠٣ — لا يصح التحكيم إلا ممن له التصرف المطلق في حقوقه ومشاركة التحكيم لا تصح إلا في المنازعات التي يمكن تسويتها بالصلح بين الخصام .

٧٠٤ — يجب إيضاح موضوع المنازعة بالتصريح في مشاركة التحكيم أو في أثناء المرافعة ولو كانت المحكون مفوضين بالصلح وإلا كان العمل لاغيا .

٧٠٥ — لا يجوز التفويض للمحكمين بالصلح ولا الحكم منهم بهذه الصفة إلا إذا كان عددهم وترا وكانوا مذكورين بأسمائهم في المشاركة المتضمنة لذلك التفويض أو في عقد سابق عليها .

٧٠٦ — اذا كان المحكون مفوضين فقط في الحكم مع اشتراط عدم استئنائه واقتضى الحال لتعيين محكم مرجح جاز التفويض اليهم في تعيينه بمعرفةهم .

٧٠٧ — إذا لم يتفق كل من الخصام وقت المنازعة على تعيين محكم أو اتفقوا وامتنع واحد من المحكمين أو أكثر عن تأدية ما نيظ به أو تعذر عليه القيام به فبناء على عريضة من يطلب التعجيل من الخصام تعين المحكمة التي من خصائصها الحكم في تلك المنازعة لو تقدمت اليها من يلزم من المحكمين بحضور الخصم الآخر أو في غيبته بعد تكليفه بالحضور وفي جميع الأحوال يجب أن يكون عدد المحكمين

الذين تعيينهم المحكمة وترا مساويا بالأقل للعدد المتفق عليه بين الأخصام ما لم يكن بينهم شرط يخالف ذلك .

٧٠٨ — إذا كان المحكمون مفوضين في تعيين المحكم المرحح عند انقسام آرائهم في الحكم ولم يتفقوا على انتخابه فتعيينه المحكمة بمعرفتها .

٧٠٩ — إذا لم يتم أحد المحكمين المعينين بمعرفة المحكمة ما نيظ به لأى سبب من الأسباب يعين بدله بمعرفتها ويمتد ميعاد الحكم في هذه الحالة لمدة شهر .

٧١٠ — إذا لم يتم المحكم المعين بمعرفة أحد الأخصام أو المحكم المرحح ما نيظ به يعين بدله بمعرفة الخصم أو المحكمين الباقين على حسب الأحوال .

٧١١ — مشاركة تحكيم المحكمين يلزم أن تثبت بالكتابة .

٧١٢ — على المحكمين أن يحكموا في الميعاد المشروط إلا إذا رضى الأخصام بامتداده .

٧١٣ — إذا لم يشترط ميعاد للحكم فعلى المحكمين أن يحكموا في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم في هيئة محكمة محكمين وإلا فيجوز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة أو يطلب منها تعيين محكمين آخرين إذا كان الأخصام متفقين على الحكم بمعرفة محكمين .

٧١٤ — إذا لم يتم المحكم بعد قبوله التحكيم ما نيظ به بغير سبب مقبول جاز الحكم عليه بالتضمينات للأخصام .

٧١٥ — لا يجوز عزل المحكمين بعد تعيينهم إلا برضاء جميع الأخصام .

٧١٦ - لا يجوز ردهم عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد مشاركة التحكيم .

٧١٧ - تتبع في المرافعة أمام المحكمين الأصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم إلا إذا حصلت معافاة المحكمين منها صراحة ويصدر الحكم منهم بالتطبيق على قواعد القانون .

٧١٨ - المحكمون المفوض اليهم بالصلح يعافون من الاجراءات المعتبرة في المرافعات ومن التطبيق على قواعد القانون .

٧١٩ - يجب على الأخصام أن يقدموا أدلتهم وسنداتهم قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوما بالأقل وإلا جاز الحكم بناء على الطلبات والسندات التي قدمها أحدهم إلا في الحالة التي يكون فيها ميعاد الحكم أقل من أربعة أسابيع فانه يجب تقديم الأدلة والسندات في النصف الأول من الميعاد .

٧٢٠ - كل دعوى بحصول تزوير في الكتابة أو ظهور حادثة جنائية يوقف عمل المحكمين والميعاد المحدد للحكم .

٧٢١ - يكون حكم المحكمين معتبرا اذا اشتمل على امضاء أغلبهم وإثبات امتناع الباقي من الامضاء .

٧٢٢ - في حالة انقسام آراء المحكمين يعطون آراءهم بالكتابة والمحكم المرجح يحكم معهم بعد مذاكرتهم سوية فان لم يمكنه الجمع بينهم يحكم بانفراده على شرط انضمامه في كل مادة لأحد الآراء الحاصلة منهم .

٧٢٣ - أحكام المحكمين لا تقبل المعارضة .

٧٢٤ - إنما يجوز استئنافها ما لم يكن متفقاً على خلاف ذلك ويكون الاستئناف على حسب الأصول المقررة في حق الأحكام الصادرة من المحاكم .

٧٢٥ - أحكام المحكمين ولو التجهيزية تقدم بمعرفتهم أو بمعرفة أحدهم في ظرف ثلاثة أيام من صدورها الى قلم كتاب المحكمة التي كان يلزم رفع المنازعة اليها وتصير واجبة التنفيذ بأمر من قاضي المواد الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال .

٧٢٦ - المحكمة التي سلم اليها حكم المحكمين تختص دون غيرها بما يتعلق بتنفيذه .

٧٢٧ - يجوز للأخصام طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين بمعارضتهم لأمر التنفيذ في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا كانت مشاركة التحكيم باطلة أو مضى ميعاد الحكم ولم يحصل الرضاء بامتداده .

(ثانياً) إذا صدر الحكم بدون مشاركة تحكيم أو خرج عن حدودها .

(ثالثاً) إذا صدر الحكم من محكمين لم يعينوا بموافقة القانون أو صدر من بعضهم وكانوا غير مأذونين بالحكم في غيبة الآخرين .

(رابعاً) إذا صدر الحكم بشيء لم يطلبه الأخصام .

قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

(ق نمرة ١ سنة ١٩٠٩)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الفرع الرابع فيما يتعلق بأهل الخبرة من الفصل
الثانى من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات فى المواد
المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار ؛
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوآت :

(١) فى جدول الخبراء

١ - يكون فى محكمة الاستئناف وفى كل محكمة ابتدائية جدول
للخبراء المقبولين أمام كل محكمة من هذه المحاكم .

٢ - تحرر الجدول فى محكمة الاستئناف وفى كل محكمة بلجنة الخبراء
وتكون مشكلة من رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية
ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومى أو رئيس النيابة
أو من يقوم مقامهما .

٣ - تقسم الجمعية العمومية الخبراء المقبولين أمام المحاكم
الابتدائية بحسب المواد التى يصح الاسترشاد بأرائهم فيها وتحدد العدد
الأقصى لكل قسم ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء فى كل محكمة عن أربعين .
ويموز قيد اسم الخبير الواحد فى قسمين أو أكثر على شرط أن
لا يزيد عدد الخبراء فى كل قسم عن العدد المحدد له .

٤ — يجوز للخبراء المقبولين أمام إحدى المحاكم الابتدائية أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول محكمة الاستئناف بصفة خبراء إذا اتخذوا لهم محلا مختارا بالقاهرة .

ويجعل جزء خاص في جدول محكمة الاستئناف للخبراء المشتغلين أمامها دون غيرها .

وتقسم الجمعية العمومية الخبراء الى أقسام وتحدد العدد الأقصى لكل قسم منها ولا يجوز أن يزيد مجموع الخبراء الذين يقيدون بجدول محكمة الاستئناف من المقبولين أمام كل محكمة ابتدائية على عشرين ولا أن يزيد عدد الخبراء المقيدين في الجزء الخاص من الجدول على ثلاثين .

٥ — يشترط لقبول الطالب بصفة خبير :

(أولاً) أن يكون مصرياً ومع ذلك يجوز للأجانب أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول الخبراء على شرط أن يتعهدوا كتابة بنحسوعهم لجميع النصوص المقررة أو التي تقرّر في المستقبل بشأن الخبراء أمام المحاكم الأهلية فإذا لم يذعنوا لحكم صادر عليهم طبقاً لتلك النصوص بحجة أنهم أجانب شطب اسمهم من جدول الخبراء بالطرق المقررة للحاكمة التأديبية .

(ثانياً) أن يتخذ له محلا مختارا في المدينة التي بها مقر محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية .

(ثالثاً) أن لا يكون محكوماً عليه بأحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

٦ — تثبت كفاءة الخبراء الفنية بشهادات تعتبرها لجنة الخبراء وافية بالغرض أما في المواد التي تمنح فيها شهادات نهائية (دبلوم) من المدارس الخديوية فيجب أن يكون الخبراء حاصلين على هذه الشهادات أو على شهادات من المدارس الأجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لها .

٧ — لا يجوز قيد اسم خير واحد أمام أكثر من محكمة ابتدائية واحدة .

٨ — كل من أراد قيد اسمه بصفة خير وجب عليه أن يقدم طلباً بذلك مرفقاً بالأوراق اللازمة إلى رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية بحسب الأحوال .

٩ — تنظر لجنة الخبراء في طلبات القبول .
ولها أن تطلب إيضاحات إضافية .

فإذا ثبت لها أن الطالب حائز لجميع الشروط المقررة قانوناً وللکفاءة الفنية المطلوبة أمرت بقيد اسمه في كشف المرشحين المقبولين في قسمه وإلا رفضت الطلب .

١٠ — إذا خلا محل في جدول الخبراء انتخبت اللجنة من يحل فيه من المرشحين المقبولين مع مراعاة ما جاء في المادة الثلاثين بالنسبة لموظفي الحكومة ومستخدميها .

وللجنة أن ترجئ التعيين إلى أن تقر الجمعية العمومية أن كان العدد الباقي من الخبراء في القسم المذكور كافياً لحاجة العمل أم لا .

١١ — يحلف الخبير المدرج اسمه في الجدول اليمين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال ويقوم ذلك مقام اليمين المنصوص عنه في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات في جميع القضايا التي يندب فيها (١) .

١٢ — يعاد النظر في جدول الخبراء كل سنة وتشطب اللجنة منه عند ذاك اسم كل خير لم يعد حائزاً لصفات القبول .

(١) راجع القانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ (صحيفة ١٤٦) .

ولها أيضا أن تمحو اسم كل خبير ارتكب أو أهمل أمورا توجب هذا الجزاء بقرارتين فيه الأسباب الداعية لذلك وذلك بعد أن تكلفه بالحضور أمامها ليبدى لها ما يراه مفيدا من الايضاحات ولا يمنع شطب الاسم من إعادة إدراجه في الجدول إلا اذا ذكر في قرار اللجنة أن الخبير قد ارتكب ما يمس بشرفه .

(٢) في تعيين الخبراء

١٣ — اذا لم يتفق الخصوم طبقا للمادة ٢٢٤ من قانون المرافعات وجب على المحكمة الابتدائية أن تعين الخبراء من المقيدين في جدولها ما لم يوجد ما يقتضى غير ذلك من الأسباب الخاصة التي يجب ذكرها في الحكم وفي هذه الحالة يكون النذب على قدر الامكان من الخبراء المقبولين أمام محكمة الاستئناف .

وتندب المحاكم الجزئية والمركزية الخبراء من جدول المحكمة الابتدائية التابعة لها .

ونذب الخبراء في كل قسم يكون بالدور على قدر الامكان .

١٤ — ندب الخبراء في قضايا محكمة الاستئناف يكون بمقتضى لائحة خصوصية تعدّها جمعيتها العمومية ويصدق عليها ناظر الحفانية .

(٣) في واجبات الخبراء

١٥ — على الخبير المقيّد اسمه أن يؤدي مأموريته في القضية التي يعين فيها ما لم يقدم في ظرف أسبوعين من تاريخ إعلانه بها عذرا مقبولا عند الخصوم أو القاضي أو رئيس المحكمة التي عينته .

١٦ — يجب على الخبير أن يؤدي مأموريته ويقدم تقريره في زمن لائق ويموز تحديده في الحكم الصادر بتعيين الخبير ويكون التحديد واجبا اذا طلبه أحد الخصوم .

١٧ — يطلع الخبير على الأوراق اللازمة له دون أن ينقلها من مكانها ما لم يأذنه الخصوم كتابة باستلامها .

ويودع الخبير بنفسه أو بمندوبه الخاص في قلم كتاب المحكمة تقريره مرفقا بجميع الأوراق التي استلمها .

١٨ — يجب على الخبير أن يرفق بتقريره كشفا شاملا للبيانات الآتية :

(١) عدد أيام العمل وتحرير التقرير وساعات العمل من كل يوم .

(٢) عدد الانتقالات الى غير محل إقامته وتواريخها والمسافات التي قطعها .

(٣) المصاريف التي صرفها والمبالغ المعجلة تفصيلا مع تقديم ما يؤيد ذلك من المستندات .

(٤) في أجور الخبراء

١٩ — يقدر قاضى أو رئيس المحكمة التي تنظر في عمل الخبير أجرته ومصاريفه ومع ذلك اذا لم يفصل في الدعوى في مدة ثلاثة الأشهر التالية لايداع التقرير كان للخبير أن يطلب التقدير من قاضى أو رئيس المحكمة التي عينته ويكون تقدير الأجرة والمصاريف في ذيل الكشف المرفق بالتقرير ويبين مقدارها بالعبارة وبالرقم ويؤرخ التقدير ويمضى من الرئيس والكاتب .

٢٠ — يراعى في تقدير أجرة الخبير الزمن الذى قضاه فى العمل وفى تحرير التقرير وأهمية الخصومة ونوع العمل الذى قام به والمصاريف التى صرفها وتقدر المصاريف مستقلة عن الأتعاب .

٢١ — تراعى القواعد الآتية فى تقدير الأجرة :

(١) لا يجوز أن يزيد التقدير على مائتي قرش لكل يوم إلا في أحوال استثنائية ولأسباب قوية تبين في الحكم أو في الأمر .

(٢) يجوز نقص عدد الأيام والساعات المبينة في الكشف إذا كان غير متناسب مع العمل الذي قام به الخبير .

(٣) لا يلتفت إلى الرسوم الطبوغرافية إذا لم يكن مأذونا بها في الحكم إلا إذا كان الرسم لابد منه بمقتضى العمل الذي كلف الخبير به وكان مجرد الرسم النظري لا يفي بالحاجة من إيقاف المحكمة على حالة الأماكن .

٢٢ — تراعى في تقدير المصاريف القواعد الآتية :

(١) لا يضم الخبير الذي يؤدي مأموريته في المدينة التي يقطنها إلى المصاريف ثمن الأطعمة ولا أجرة السكنى ولا شيئاً آخر غير مصاريف الانتقال في مدينتي القاهرة والاسكندرية .

(٢) لا تقبل المبالغ المدفوعة للمساكين والقياسين والنساخين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها القاضي أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

(٣) ويرفض القاضي على العموم كل مبلغ صرف بغير فائدة بل من قبيل الابهاط .

٢٣ — يجوز أن يحرم الخبير من الأجرة إذا ألغى تقريره لعيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لاهماله أو خطئه فإذا كانت أجرته قد دفعت جاز ندمه لاعادة العمل بلا أجر جديد . وليس للخبير الذي ندعوه المحكمة ليقدم لها إيضاحات في بعض مواضع من تقريره حق في أجرة إضافية إلا إذا قضت المحكمة بغير ذلك .

٢٤ — على الخبراء المقيمة أسمائهم بالجدول أن يؤدوا مجاناً الأعمال التي يكلفون بها في قضايا الفقراء المعفين من الرسوم ولكن لهم

الرجوع بأجرتهم على الخصم إذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص المعفى إذا زالت حالة فقره ومع ذلك يعطى لهم من خزينة المحكمة طبقاً لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

(٥) تأديب الخبراء

٢٥ — تتخذ لجنة الخبراء ملفاً لكل خبير مدرج اسمه في جدول الخبراء .

٢٦ — إذا أبى الخبير المدرج اسمه في الجدول القيام بعمل كلف به أو ارتكب خطأ كبيراً أثناء قيامه بوظيفته بلغ الأمر إلى لجنة الخبراء من قبل القاضي أو الرئيس أو من قبل النيابة إذا اقتضى الحال . ويجوز كذلك لكل ذى شأن أن يقدم شكواه إلى اللجنة .

ويودع البلاغ أو الشكوى في ملف الدعوى وترسل صورة ذلك إلى الخبير وله أن يبدى للجنة ما يراه مفيداً من الإيضاحات فتودع أيضاً في الملف .

٢٧ — إذا رأت اللجنة وجهاً لمحاكمة الخبير المدرج اسمه في الجدول تأديبياً بناء على التقارير أو الشكاوى التي وصلت إليها والايضاحات التي قدمت لها باشرت تحقيق وقائع الدعوى وأخطرت الخبير بذلك وللخبير أن يحضر التحقيق بنفسه أو ينوب عنه محامياً .

فإذا رأت اللجنة بعد اتمام الاجراءات أن الخبير أخل بشرفه محت اسمه من الجدول وإن كان مانسب إليه أقل جسامه من ذلك جاز إيقافه مدة لا تزيد على ستة أشهر مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٢ .
ويعلن قرار اللجنة للخبير على يد أحد المحضرين .

٢٨ — تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخبراء المدرجة أسماؤهم في الجدول من الأحكام في الجنح والجنايات الى اللجنة لحفظ ذلك في ملف المحكوم عليه وللجنة محو اسم الخبير من الجدول اذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه ماسة بشرفه .

٢٩ — يجوز للخبير الذي أوقف بقرار تاديبي من محكمة ابتدائية أو محي اسمه من جدولها بمقتضى قرار تاديبي منها أو كان المحو عند إعادة النظر السنوى بها في الجدول لاخلاله بشرفه أن يستأنف القرار الصادر عليه أمام لجنة الخبراء بمحكمة الاستئناف ويكون الاستئناف بتقرير يقدم الى قلم الكتاب في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان القرار .

(٦) أحكام عمومية

٣٠ — موظفو الحكومة ومستخدموها لا يشتغلون بعمل أهل الخبرة ما داموا في خدمة الحكومة .

ومع ذلك يجوز للمحكمة ندب الموظفين الحاصلين على معلومات فنية للأعمال التي تستلزم ذلك بشرط رضا رؤسائهم .

٣١ — لنظارة الحقانية أن تعين موظفا بصفة خبير في المسائل الحسابية في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية .

ويكلف هذا الموظف بعد حلفه اليمين القانونية بأعمال أهل الخبرة التي تستدعى معلومات حسابية خاصة إلا اذا رأت محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أن تعين غيره وتقدر أجرته لحساب الخزينة .

(٧) أحكام وقتية

٣٢ — الخبراء المقبولون الآن أمام أكثر من محكمة ابتدائية يختارون قبل العمل بهذا القانون المحكمة التي يريدون قيد أسماؤهم أمامها وذلك باخطار يرسلونه الى رئيسها .

٣٣ — للجان بناء على قرار من الجمعية العمومية عند تحرير جداول سنة ١٩٠٩ أن تدرج في كل قسم من أقسام الخبراء عددا زائدا على المقرّر له في المادة الثالثة إذا كان بين الخبراء المقبولين الآن عدد يزيد على ذلك وفي هذه الحالة إذا خلا محلان فلا يقبل إلا في واحد منهما بمراعاة ما في المادة ٣٠ بالنسبة للوظفين والمستخدمين حتى يرجع العدد الى ما هو مقرّر له .

ولمن انفصل من خدمة الحكومة الأولوية في درج اسمه ضمن العاملين في القسم الذي هو منه مجرد الطلب ووجود المحل متى كان انفصاله لغير سبب من الأسباب المانعة للقبول .

(٨) التنفيذ

٣٤ — يعمل بهذا القانون من أول يناير سنة ١٩٠٩ فيما يتعلق بتحرير جداول الخبراء لسنة ١٩٠٩ وتعديل نصوص المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وكذلك المادة ٢٩ من تعريف الرسوم القضائية طبقا لنصوص هذا القانون .

٣٥ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يلزم لذلك من القرارات ما

صدر بمرأى القبة في ٢ محرم سنة ١٣٢٧ (٢٤ يناير سنة ١٩٠٩)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

بطرس غالى

ناظر الحقانية

حسين رشدى

قانون نمرة ١ لسنة ١٩١٧

بتحليف الموظفين الذين يندبون بصفة خبراء أمام المحاكم الأهلية

نحن سلطان مصر :

بعد الاطلاع على قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية ،
وعلى قانون تحقيق الجنايات الأهلى ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ومواقفة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هوآت :

- ١ — موظفو الحكومة الذين يندبون أو يجوز نديهم عادة بصفة خبراء أمام السلطات القضائية نظرا لخبرتهم الفنية يجوز تحليفهم يمينا واحدة أمام رئيس محكمة الاستئناف الأهلية وتقوم اليمين التى تؤدى بهذه الكيفية مقام اليمين التى يشترطها قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات الأهلى بالنسبة للخبراء .
- ٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر باليخت فيروز السطاني فى ٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٥ (أول يناير سنة ١٩١٧) .

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

وزير الحقانية

عبد الخالق ثروت

قانون قاضى التحضير

(ق نمره ٣ سنة ١٩١٠)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة بتاريخ ١٤
يونيه سنة ١٨٨٣ ؛

وعلى قانون المرافعات فى المسائل المدنية والتجارية أمام المحاكم
الأهلية الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ؛
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار ؛
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

١ — تقدم القضايا المدنية والتجارية الجديدة ابتداءً كانت
أو استئنافية فى كل محكمة كاية الى إحدى جلسات قاضى التحضير .
وكذلك تقدم اليه قضايا المعارضة فى الأحكام الغيابية وقضايا
بطلان المرافعة .

٢ — يعين قضاة التحضير فى كل محكمة من بين قضائهم بقرار من
ناظر الحقانية بناء على طلب رئيس المحكمة .

٣ — يجب على الخصوم أن يستوفوا فى أول جلسة ذكر جميع
الأوجه التى تدعو الى طلب التأجيل .

وتتقدم الى قاضى التحضير جميع أوجه الدفع والدعاوى التى تقام
من المدعى عليهم على المدعين فى أثناء الدعوى والمسائل الفرعية .

٤ - اذا طلب من قاضي التحضير تأجيل قضية ورأى أن هذا الطلب كان يمكن تقديمه في جلسة سابقة ثم قرره فانه يحكم حينئذ على الطالب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش .

وله أن يمنح كل هذه الغرامة أو جزءا منها الى الخصم على سبيل التعويض .

٥ - لا يسوغ تأجيل القضية لسبب واحد مرتين إلا اذا كان التأجيل لاحضار أوراق ليست في حيازة الخصوم أنفسهم بعد أن يثبت الطالب أنه عمل ما في وسعه للحصول على تلك الأوراق في المدة الأولى .

٦ - اذا تبين للقاضي أن أسباب التأجيل الثاني قوية وأن عدم القيام بالعمل المطلوب ناشئ عن سوء نية أو خطأ أو إهمال الخصم أو وكيله فيحكم على ذلك الخصم بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش . وله أن يمنح كل هذه الغرامة أو جزءا منها الى الخصم على سبيل التعويض .

٧ - يختص قاضي التحضير بما يأتي :

(أولا) تحقيق صفات وكلاء الخصوم وصحة توكيلاتهم .

(ثانيا) الترخيص بتأجيل القضايا الى أجل يسع تحضيرها وجعلها صالحة للمرافعة .

(ثالثا) مراقبة تبادل الأوراق بين الخصوم وإيداعها وإعلان المذكرات التحريرية .

(رابعا) التقرير باعادة اعلان الخصوم أو حضورهم شخصيا .

(خامسا) اثبات أقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلهم عنها واعترافاتهم والصلح بينهم وغير ذلك من الاتفاقات التي تصدر منهم .

(سادسا) إصدار الأحكام الغيابية وأحكام اثبات الغيبة .

ولا يجوز للقاضى المعافاة من الكفالة فى أية حالة من أحوال التنفيذ المؤقت .

- (سابعاً) التقرير بشطب الدعوى وبإبطال المرافعة .
- (ثامناً) الحكم بإدخال ضامن فى الدعوى أو بدخول شخص ثالث فيها .
- (تاسعاً) إيقاف المرافعة فى الأحوال المنصوص عليها قانوناً .
- (عاشراً) إحالة الدعوى الى محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها .
- (حادى عشر) ضم دعوى الى أخرى متى كانت الأخرى لا تزال فى التحضير .

٨ — لقاضى التحضير أيضاً فى حالة اتفاق الخصوم :

- (أولاً) تعيين خير فى الدعوى . وفى هذه الحالة يحدد القاضى المأمورية ويسمى الخبير أو الخبراء حسب أهمية الدعوى اذا لم يتفق الخصوم على تسميتهم .
- ويحلف الخبراء عند الاقتضاء اليمين أمامه فى اليوم الذى يحدده لذلك .
- (ثانياً) الحكم فى المسائل الوقتية والاجراءات التحفظية .
- (ثالثاً) توجيه ايمين الحاسمة اذا اتفق الخصوم على صيغتها أو اذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة .
- (رابعاً) الحكم بتحقيق الوقائع التى يقررها ومباشرته .
- (خامساً) الحكم فى الدفع بعدم الاختصاص وببطلان الدعوى وبعدم قبولها وبمضى المدة .

٩ — متى رأى القاضى أن القضية تم تحضيرها وصارت صالحة للمرافعة فى الموضوع يقرر باحالتها إلى إحدى جلسات دوائر المحكمة .

وكذلك تحوّل القضية على المحكمة للفصل فى موضوعها إذا لم يتم
الحصم بأداء العمل الذى تأجلت من أجله الدعوى طبقا لنص المادتين
الخامسة والسادسة .

١٠ — إذا رفع دفع لم يكن الحكم فيه من اختصاص قاضى
التحضير فله أن يضم ذلك الدفع على الموضوع أو يحيله على المحكمة
وللمحكمة متى فصلت فى الدفع حجز الدعوى أو إعادتها الى قاضى
التحضير .

١١ — لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف فى القرارات التى تصدر
من قاضى التحضير .

١٢ — لقاضى التحضير فى تحقيق أداء وظيفته جميع السلطة
التي للمحكمة .

١٣ — لا تقبل المحكمة فى القضية التى أحيات عليها للفصل
فى موضوعها طلبا من الطلبات المختص بنظرها قاضى التحضير أو التى
كان يجب تقديمها اليه إلا إذا ثبت لديها أن أسباب ذلك الطلب قد
طرأت من يوم إحالة القضية أو كانت مجهولة من الطالب وقت
الإحالة .

١٤ — ومع ذلك إذا رأت المحكمة من مصلحة سير العدالة قبول
ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضى التحضير أو قبول دفع
أو طلب كان يجب إبدائه اليه ففى هذه الحالة تحكم على الخصم الذى
وقع منه الإهمال بغرامة لا تتجاوز ألف قرش .

ولها أن تمنح كل هذه الغرامة أو جزءا منها الى الخصم على سبيل
التعويض .

وتحكم أيضا بالغرامة المذكورة على من يرخص له من الخصوم بتأجيل الدعوى لتعيين محام عنه أو لقرب عهد تعيين وكيله .

١٥ — يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون .

١٦ — على ناظر حقانيتنا تنفيذ هذا القانون .

صدر برأى عابدين في ٦ صفر سنة ١٣٢٨ (١٦ فبراير سنة ١٩١٠)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

بطرس غالي

ناظر الحقانية

حسين رشدي

قانون

بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة

(ق نمره ٤ سنة ١٩١٣ المعدل بقانون رقم ١٠ سنة ١٩١٦)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الرقم ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الصادر
بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار؛
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوآت :

١ — لا يجوز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية التى يملكها الزراع
الذين ليس لهم من الأطنان إلا خمسة أفدنة أو أقل . ويدخل فيما
لا يجوز حجزه مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها وكذلك دابتان من
الدواب المستعملة للحجر والآلات الزراعية اللازمة لاستثمار الأطنان
المذكورة وهذا الحظر يصبح التمسك به قبل الدائنين ولا يصبح التمسك
به قبل أرباب الديون الممتازة .

ولا يصبح التمسك بهذا الحظر اذا كان المدين يملك وقت نشوء الدين
أكثر من خمسة أفدنة أو كان غير زارع .

وليس للمدين أن يتنازل عن التمسك بهذا الحظر بل يجب عليه التمسك
به لغاية وقت صدور حكم نزع الملكية على الأكثر والا سقط حقه فيه .

ولا يصبح التمسك به فى الدعاوى التى ترفع بالمطالبة بمبالغ محكوم بها
بسبب جنائية أو جنحة أو تفقة مترتبة على الزوجية أو أجرة حضانة أو
رضاع أو مسكن أو ما يكون مستحقا من المهر .

٢ - لا يترتب على أحكام المادة السابقة ضياع حقوق الدائنين الذين تكون سنداتهم مقيدة في السجل أو مسجلة به عند العمل بهذا القانون ولا حقوق الدائنين العاديين الذين يكون سند دينهم ثابت التاريخ قبل ذلك .

ويكون هذا الامتياز أيضا لمن يحل محل الدائنين الأصليين الذين نصت الفقرة السابقة على حفظ حقوقهم سواء كان ذلك بطريق بيع الديون أو انتقالها أو بناء على تحويل السند أو بطريق حلول دائن محل دائن أو بأي طريق آخر .

(ق نمر ١٠ سنة ١٩١٦) وللدائنين الأصليين وكذلك لمن يحل محلهم أن يحددوا آجال ديونهم مرة أو مرات وأن يمدوها كذلك ولو باستبدال سنداتهم بغيرها من غير أن يحرموا من مزية النص الذي تقرر لمصلحتهم بشرط أن لا يقع آخر أجل يضربونه لوفاء ديونهم بعد خمس سنوات من الأجل المعين في السند الأصلي مذكورا فيه التجديد ومبيناً به السند أو السندات الجديدة بيانا تاما .

٣ - على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوما .

صدر برأى القبة في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٣١ (أول مارس سنة ١٩١٣)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر الحقانية

حسين رشدي

قانون نمره ٢٨ لسنة ١٩٢٢

بإقرار تصفية أملاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا
وتضييق ماله من الحقوق

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية ،
وبما أن الأحوال تقضى بإقرار ما قامت به السلطة العسكرية
البريطانية فى ظل الأحكام العرفية من تصفية أملاك عباس حلمى باشا
المخلوع من الخديوية المصرية ،

وبما أنه يحسن من جانب آخر أن يضيق من الحقوق التى يجوز
لعباس حلمى باشا أن يباشرها فى هذه البلاد فى المستقبل محافظة على
النظام الموضوع لتوارث العرش .
وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — جميع التصرفات الخاصة بالأملاك التى صفيت باعتبارها
مملوكة للخديوى السابق عباس حلمى باشا فى الديار المصرية ويدخل فيها
البيع والتحويل والنقل وغير ذلك من إجراءات تصفية الأملاك المذكورة
يقرها هذا القانون ويعتبرها صحيحة نافذة لازمة نهائية تلقاء عباس
حلمى باشا أو أى شخص آخر .

وعلى ذلك فلا تقبل ولن تقبل أمام أية هيئة قضائية في الديار المصرية أية دعوى رفعت ولم يحكم فيها أو ترفع فيما بعد من عباس حلمي باشا أو من أى شخص آخر ويكون الغرض منها بالذات أو بالواسطة إبطال أى تصرف أو إجراء من التصرفات أو الاجراءات المذكورة أو الرجوع فيه أو تعديله ويجب على المحكمة حتماً وبحكم القانون رفض مثل هذه الدعوى أيا كانت الحالة التي هي عليها .

مادة ٢ — يحرم على الخديو السابق عباس حلمي باشا أن يهبط الأراضي المصرية فاذا فعل أعادته السلطة التنفيذية فوراً الى الحدود . ولا يجوز له أن يباشرفيها بنفسه أو بواسطة غيره أى حق من الحقوق السياسية أو أن تكون له يد على مال ثابت أو منقول أو أن يملك مثل ذلك المال بعقد من عقود المعاوضة أو التبرع الا أن يكون ذلك بطريق الارث الشرعى أو بحكم حق مكتسب من قبل كما لا يجوز أن يكون له استحقاق فى أى وقف ينشأ فيها منذ الآن أو أن يقبض فيها أى مبلغ أو أن يتولى فيها نظارة وقف أو وصاية أو قيامة أو وكالة أو أى عمل آخر من هذا القبيل أو أن يتقاضى فيها أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة .

مادة ٣ — يصادر لجانب الحكومة كل مال منقول أو ثابت وكل مبلغ أو اعتماد اكتسب خلافاً لحكم الفقرة الثانية من المادة السابقة . أما ما عدا ذلك من الأموال المنقولة والثابتة والمبالغ والاعتمادات التى تؤول الى عباس حلمي باشا فتضبطها بالطرق الادارية الجهة المنصوص عليها فى المادة الآتية وتباع الأموال المنقولة أو الثابتة بالمزاد . ويضاف صافى المتحصل من إدارة وتصفية الأموال المذكورة والمبالغ

والاعتمادات سنوياً إلى حساب عباس حلمي باشا أو أي شخص آخر
تؤول إليه حقوقه ويعلن عن قيمة هذا الصافي في "الجريدة الرسمية".
وكل مبلغ لا يطالب به المذكورون في بمرسنة من تاريخ الاعلان
المشار إليه يسقط الحق فيه ويؤول إلى خزانة الحكومة .

مادة ٤ — يعين مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها
بالقيام بالأجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة ويناط بها بوجه
عام أن تتولى وتدير جميع ماله عباس حلمي باشا وما عليه من الحقوق
والمصالح وأن تنوب عنه فيها نيابة صحيحة وذلك في حدود هذا القانون
ووفق أحكامه .

مادة ٥ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويكون
وزير الداخلية والمالية على الأخص مأذونين بأن يصدرا من القرارات
ما يقتضيه ذلك التنفيذ من التدابير .

ويجوز العمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر برأى رأس التين في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ (١٧ يولييه سنة ١٩٢٢)

مرسوم

بقانون مفسر للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص
بأقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمي باشا
وبتضييق ماله من الحقوق

مذكرة إيضاحية

ان نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص
بأقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمي باشا وبتضييق ماله
من الحقوق لم يفسر على الدوام بالمعنى الذي قصده واضع القانون .
فانه وان كانت المادة المشار اليها تقضى صراحة بأن الخديو السابق
لا يجوز له التقاضي أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص
عليها في المادة الرابعة منه إلا أنه قد ذهب بعضهم الى أن هذا التحريم
لم يكن مطلقا وأنه من اللازم التفريق بين المصالح الايجابية أو السلبية
الناشئة عن الحقوق المعترف بها بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢
وبين الحقوق المقول عنها أنها شخصية ، وان الحرمان من هذا الحق
يجب أن يكون محصورا في حدود الغرض الذي رعى اليه القانون أى
توصلا لضمان النظام الذي وضع لتوارث العرش ، وان اللجنة المشكلة
تطبيقا للمادة الرابعة من القانون اختصاصها محدد تحديدا بينا ، وانه فيما
عدا هذا الاختصاص يجوز للخديو السابق أن يتقاضى أمام المحاكم سواء
كان باسمه أو بواسطة دائرته أو أى شخص ينوب عنه .

ونظرا لما لهذا الموضوع من المساس الكلى باستتباب النظام العام
ومصلحة العرش ، فالحكومة ترى من الواجب عليها أن تحدد المعنى

الذى يجب فهمه من نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بنص تشريعى ؛ ولهذا السبب قد وضع مشروع القانون المرفق بهذا فى عهد الوزارة السابقة والغرض منه ضمان تفسير هذا النص تفسيراً يوافق قصد الشارع .

ولما كان من اللازم الاسراع فى إصدار هذا القانون التفسيرى نظراً لوجود قضايا مطروحة الآن أمام المحاكم تقترح إصداره بمرسوم له قوة القانون على أن يعرض فيما بعد على البرلمان تطبيقاً للمادة ٤١ من الدستور ؛ على أن الظروف التى وضع فيها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ تؤيد النص الصريح الوارد فى المادة الثانية منه بمعنى أن الخديو السابق لا يجوز له مطلقاً التقاضى لأى سبب كان وأمام أية هيئة قضائية كانت فى القطر المصرى وان الذى يمثله أمامها فى جميع الأحوال هى الجهة الحكومية التى تعينت لهذا الغرض . فلهذه الجهة وحدها الصفة فى أن تدافع عنه فى موضوع الدعوى أو أن تقدم دفوعاً فرعية بعدم الاختصاص أو غير ذلك من المسائل التى ترى تقديمها لمصلحة الدفاع عن الخديو السابق ، كما أن لها أيضاً أن ترفع الدعاوى التى ترى لزوماً لرفعها صيانة لمصالح الخديو السابق .

وبما أن مرسوم القانون المعروض الآن هو تفسيرى فمن المفهوم أن يكون له حتماً تأثير على الدعاوى المطروحة الآن أمام المحاكم والتى لم ترفع طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ .

وعليه فالدعاوى التى لم ترفع بشكل صحيح مهما كانت الحالة التى هى عليها يجب أن يتقرر عدم قبولها ورفضها حتماً ومن تلقاء نفس المحكمة وهذا من غير مساس بما لذوى الشأن من الحق فى تجديد دعاويهم طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ حسب التفسير الموضح آنفاً بمعنى

أنه يجب رفعها ضد أو بناء على طلب الجهة الحكومية المعنية خصيصا لتمثل مصالح الخديو السابق أمام المحاكم بمصر ما
رئيس مجلس الوزراء

نحو فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص باقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمي باشا وبتضييق ماله من الحقوق ؛

ونظرا لأن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قضت بأن الخديو السابق عباس حلمي باشا لا يجوز له أن يتقاضى أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون المشار اليه ، ولأنه قد قام شك في تأويل هذه المادة ومن الضروري المبادرة الى إزالة هذا الشك بنص تشريعي ؛
وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — الحكم الوارد في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قاضيا بأن الخديو السابق عباس حلمي باشا لا يجوز له التقاضى أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها في المادة الرابعة منه يجب أن يؤول على أن الجهة الحكومية المشار اليها لها وحدها صفة النيابة عن الخديو السابق في جميع حقوقه ومصالحه المالية كانت أو شخصية في كل دعوى وفي كل إجراء مهما كان نوعهما

وأمام أية هيئة قضائية في البلاد ، وعلى أن الخديو السابق ليس له في أي حال من الأحوال أن يتقاضى باسمه شخصيا أو بواسطة دائرته أو بواسطة حارس أو مصنف أو مدير أو أي شخص آخر وسواء كان مدعى أو مدعى عليه أو بأية صفة أخرى .

وبناء على ذلك :

(أولا) فكل دعوى رفعها الخديو السابق أو رفعت عليه وكل إجراء اتخذته أو اتخذ ضده سواء كان ذلك باسمه شخصيا أو كان باسم دائرته أو بواسطة أو باسم حارس أو مصنف أو مدير أو أي شخص آخر أو بواسطة أي واحد من هؤلاء يجب أن يقضى بعدم قبولها وبرفضها حتما ومن تلقاء المحكمة نفسها أيا كانت الحالة التي عليها الدعوى من غير أن يترتب على ذلك إخلال بما لنوى الشأن من الحق في تجديد الدعوى أو الإجراء السابق ذكرهما ضد الجهة الحكومية المشار إليها أو بواسطة تلك الجهة .

(ثانيا) جميع الأوراق التي تعلن على يد محضر وأعمال الإجراءات مهما كان نوعها لمصلحة الخديو السابق أو ضده لا يسوغ قبولها أو إعلانها أو تنفيذها إلا إذا صدرت بناء على طلب الجهة المشار إليها أو ضدها .

مادة ٢ — على وزراء الداخلية والمالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له ٤

صدر بشاري خايدن في ٣ جمادى الثانية سنة ١٣٤٣ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤)

الفهرست الهجائی

لقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

()

إجراءات :

بطلانها ۶۰۲

٦٦٨ إجراءات تحفظية

أمر بالجزء ٢/٦٦٩

وضع الجزء المحفوظ ٦٧٢

اخبار : اظہار اعلان

اختصاص ۶۸۱

٦٨٢٤

رفض طلب ال — ٦٨٤

اختلاس ۴۶۰

استئناف :

استئناف فرعی ۳۵۷

إيقاف معاد الاستئناف ٣٥٨

بجواز الاستئناف ۳۴۵

حکم تحضیری (استثنا) ۳۶۰

» تمہیدی » ۳۶۱

» صادر فی الاختصاص (استثناه) ۳۵۰

رفع الاستئناف ۳۶۲

عدم قبول الاستئناف ۵۸۶

قيد الاستئناف ٤٠٩

میعاد الاستئناف ۳۵۳-۳۵۵-۳۵۹-۳۶۳-۳۶۶-۳۶۸-۳۷۰-۳۷۲-۳۷۴-۳۷۶-۳۷۸-۳۸۰-۳۸۲-۳۸۴-۳۸۶-۳۸۸-۳۹۰-۳۹۲-۳۹۴-۳۹۶-۳۹۸-۴۰۰-۴۰۲-۴۰۴-۴۰۶-۴۰۸-۴۱۰-۴۱۲-۴۱۴-۴۱۶-۴۱۸-۴۲۰-۴۲۲-۴۲۴-۴۲۶-۴۲۸-۴۳۰-۴۳۲-۴۳۴-۴۳۶-۴۳۸-۴۴۰-۴۴۲-۴۴۴-۴۴۶-۴۴۸-۴۵۰-۴۵۲-۴۵۴-۴۵۶-۴۵۸-۴۶۰-۴۶۲-۴۶۴-۴۶۶-۴۶۸-۴۷۰-۴۷۲-۴۷۴-۴۷۶-۴۷۸-۴۸۰-۴۸۲-۴۸۴-۴۸۶-۴۸۸-۴۹۰-۴۹۲-۴۹۴-۴۹۶-۴۹۸-۵۰۰-۵۰۲-۵۰۴-۵۰۶-۵۰۸-۵۱۰-۵۱۲-۵۱۴-۵۱۶-۵۱۸-۵۲۰-۵۲۲-۵۲۴-۵۲۶-۵۲۸-۵۳۰-۵۳۲-۵۳۴-۵۳۶-۵۳۸-۵۴۰-۵۴۲-۵۴۴-۵۴۶-۵۴۸-۵۵۰-۵۵۲-۵۵۴-۵۵۶-۵۵۸-۵۶۰-۵۶۲-۵۶۴-۵۶۶-۵۶۸-۵۷۰-۵۷۲-۵۷۴-۵۷۶-۵۷۸-۵۸۰-۵۸۲-۵۸۴-۵۸۶-۵۸۸-۵۹۰-۵۹۲-۵۹۴-۵۹۶-۵۹۸-۶۰۰-۶۰۲-۶۰۴-۶۰۶-۶۰۸-۶۱۰-۶۱۲-۶۱۴-۶۱۶-۶۱۸-۶۲۰-۶۲۲-۶۲۴-۶۲۶-۶۲۸-۶۳۰-۶۳۲-۶۳۴-۶۳۶-۶۳۸-۶۴۰-۶۴۲-۶۴۴-۶۴۶-۶۴۸-۶۵۰-۶۵۲-۶۵۴-۶۵۶-۶۵۸-۶۶۰-۶۶۲-۶۶۴-۶۶۶-۶۶۸-۶۷۰-۶۷۲-۶۷۴-۶۷۶-۶۷۸-۶۸۰-۶۸۲-۶۸۴-۶۸۶-۶۸۸-۶۹۰-۶۹۲-۶۹۴-۶۹۶-۶۹۸-۷۰۰-۷۰۲-۷۰۴-۷۰۶-۷۰۸-۷۱۰-۷۱۲-۷۱۴-۷۱۶-۷۱۸-۷۲۰-۷۲۲-۷۲۴-۷۲۶-۷۲۸-۷۳۰-۷۳۲-۷۳۴-۷۳۶-۷۳۸-۷۴۰-۷۴۲-۷۴۴-۷۴۶-۷۴۸-۷۵۰-۷۵۲-۷۵۴-۷۵۶-۷۵۸-۷۶۰-۷۶۲-۷۶۴-۷۶۶-۷۶۸-۷۷۰-۷۷۲-۷۷۴-۷۷۶-۷۷۸-۷۸۰-۷۸۲-۷۸۴-۷۸۶-۷۸۸-۷۹۰-۷۹۲-۷۹۴-۷۹۶-۷۹۸-۸۰۰-۸۰۲-۸۰۴-۸۰۶-۸۰۸-۸۱۰-۸۱۲-۸۱۴-۸۱۶-۸۱۸-۸۲۰-۸۲۲-۸۲۴-۸۲۶-۸۲۸-۸۳۰-۸۳۲-۸۳۴-۸۳۶-۸۳۸-۸۴۰-۸۴۲-۸۴۴-۸۴۶-۸۴۸-۸۵۰-۸۵۲-۸۵۴-۸۵۶-۸۵۸-۸۶۰-۸۶۲-۸۶۴-۸۶۶-۸۶۸-۸۷۰-۸۷۲-۸۷۴-۸۷۶-۸۷۸-۸۸۰-۸۸۲-۸۸۴-۸۸۶-۸۸۸-۸۹۰-۸۹۲-۸۹۴-۸۹۶-۸۹۸-۹۰۰-۹۰۲-۹۰۴-۹۰۶-۹۰۸-۹۱۰-۹۱۲-۹۱۴-۹۱۶-۹۱۸-۹۲۰-۹۲۲-۹۲۴-۹۲۶-۹۲۸-۹۳۰-۹۳۲-۹۳۴-۹۳۶-۹۳۸-۹۴۰-۹۴۲-۹۴۴-۹۴۶-۹۴۸-۹۵۰-۹۵۲-۹۵۴-۹۵۶-۹۵۸-۹۶۰-۹۶۲-۹۶۴-۹۶۶-۹۶۸-۹۷۰-۹۷۲-۹۷۴-۹۷۶-۹۷۸-۹۸۰-۹۸۲-۹۸۴-۹۸۶-۹۸۸-۹۹۰-۹۹۲-۹۹۴-۹۹۶-۹۹۸-۱۰۰۰

()

إعلاف :

- تحريره بواسطة المحضر ٤/٢ و ٤١
- تسليمه للنصم أو لمحله ٦
- تسليم الأصل لكاتب المحكمة ١٥
- تعيين خلاف المحضر لتسليمه ١١
- عدم دخول يوم الاعلان في الميعاد ١٦
- عمله من نسختين ٤/١
- قيده ٦/٢
- قيده في دفتر المحضر ١٤ و ٤٢
- مشملة ٣ و ١٢ و ٣٥ و ٤٣ و ٥٥٣
- مشملات اعلان البيع ١٤ و ٤٢
- منازعة في الاعلان ٣٩

التماس :

- تقديمه ٣٧٥
- جوازه ٣٧٢
- رفضه ٣٧٨
- قبوله ٣٧٩
- ميعاده ٣٧٣ - ٣٧٤

أمر على عريضة :

- استصداره ١٢٧ - ١٢٩
- اغفال أسبابه ١٣١ و ٥٠٠
- تظلم منه ١٣٠ و ١٣٢

إنكار :

- حكم بصحة الوثيقة الواقع فيها الإنكار ٢٧٤ و ٢٥٠

أهل خبرة :

- اتفاق على تعيينه ٢٢٤
- أجرته ٢٣٢ و ٢٣٣
- تأخر عن تقديم تقريره ٢٤٢
- مخلفه اليمين ٢٢٥
- تعيينه ٢٢٣ و ٢٤٨
- تعيين خلفه ٢٤٤
- تقريره ٢٣٠
- تقريره شفويا ٢٣٧
- رده ٢٣٨ - ٢٤١
- سماعه أقوال الخصوم والشهود ٢٢٨
- عدم أخذ المحكمة بتقريره ٢٤٣
- كتابة محضرها ٢٢٦
- مباشرة عمله ٢٢٧
- محضر أعماله ٢٢٩
- معارضته في أجرته ٢٣٤ - ٢٣٦

(ب)

بيع :

- إجراءاته ٥٦١
- إجراءات إعادة البيع ٥٨٢
- إعادة البيع ٦٠٦
- إعلان البيع ٤٦٧ - ٤٧١
- إعلان زيادة العشر ٥٨٠
- إيقاع البيع ٥٠٥ و ٥٧٠ و ٥٧٤
- إيقاف إجراءات البيع ٥٩٣
- إيقاف البيع ٤٧٨

بيع (تابع) :

- بيع اختياري ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٧
 » في حالة عدم إمكان القسمة ٦٢٦
 » سندات ٤٨٧
 » عقار المفلس والقاصر ٦١٤
 » بالمزايدة ٤٩٩
 » مجوهرات ١/٤٧٤
 تأخير البيع ٥٠١
 تقرير زيادة العشر ٥٧٩
 حكم البيع ٥٠٤
 زيادة العشر ٥٧٨
 طلب توقيع البيع ٤٦٦
 عدم حصول البيع ٤٧٢
 » وجود مزايا ٦١٧
 قائمة شروط البيع ١٩
 كف عن البيع ٤٧٦
 لصق اعلانات البيع ٥٦٣
 محضر البيع ٤٧٥
 مشتملات اعلان البيع ٦٠٨
 » » زياد العشر ٥٨١
 » حكم البيع ٥٥٨ و ٥٨٧
 مصاريف البيع ٢٦
 ميعاد البيع ٤٨٩ و ٥٠٦ و ٦٠٩
 » الشروع في البيع بعد الحجز ٢/٤٦٥

بلينة :

- اثبات بالينة ١٨٠
 نفى الاثبات بالينة ١٨١
 وقائع مطلوب اثباتها بالينة ١٨٢

(ت)

تحقيق :

- اجراؤه أمام القاضي ٢٦٧ و ٢٦٩
- » » المحكمة ١٨٣
- » الحصول إنكار ٢٥٤
- استمراره حتى تسمع شهادة جميع الشهود ١٨٨
- اطلاعه على محضره ٢٢١
- امتداد الميعاد لاجرائه ١٨٤ - ١٨٦
- تعيين جلسة له ١/١٨٣ و ٢٦٧
- » وقته ومحلله ٢٥٨
- حكم صادربه ٢٥٥
- صورة محضره ٢٢٢
- مشمولات الحكم الصادر به ٢٥٦ و ٢٥٧

تزوير :

- أدله ٢٧٩ و ٢٨٢ و ٢٨٤
- إعلان المدعى عليه في دعوى التزوير ٢٧٩
- امتناع الخصم عن تسليم الورق المطعون فيه ٢٧٧
- إيداع الورق بقلم الكتاب ٢٧٥
- تسليم الورق المطعون فيه ٢٧٤
- تقرير الطعن بالتزوير ٢٧٣
- سقوط دعوى التزوير ٢٨٠
- ضبط الورقة المطعون فيها ٢٧٦
- عدم تمسك المدعى عليه بالورقة المطعون فيها ٢٨١
- عدم ثبوته ٢٩١

تعويضات :

- حكم بها ١١٥

تنفيذ :

- إشكال في التنفيذ ٣٨٦
- إيقاف التنفيذ ٣٣٥
- تقدير الدين ٤١٣
- تنفيذ بيع العقار ٥٣٧
- » بطريق حجز ما للدين لدى الغير ٤١٠ و ٤١١.
- » بكفالة ٣٩٣
- » بلا كفالة ٣٩٤
- » بنسخة الحكم الأصلية ٣٩٦
- » مع احضار كفيل ٣٩٩
- » مؤقت ٣٩٠
- طلب منع التنفيذ ٣٨٨
- ميعاد التنفيذ ٣٥٦

توزيع :

- توزيع ثمن المبيع ٦٢٨
 - » المبالغ المستحقة ٦٥٣
 - الشروع في التوزيع ٦٢٩
 - عدم قبول المعارضة في قائمة التوزيع ٦٤٤
 - قائمة التوزيع ٦٣٤
 - قيد طلب الشروع في التوزيع ٦٢٩
 - محضر التوزيع ٦٣١
 - مصاريف الاجراءات ٦٣٥
 - معارضة في قائمة التوزيع ٦٤٤
 - منازعة في التوزيع المؤقت ٦٣٩
 - ميعاد الاطلاع عليه ٦٣٣
 - ميعاد تمام قائمة التوزيع ٦٤٨
- أنظر أيضا : قسمه بين الغرماء

(ج)

جلسة :

إجراءاتها ٧٩ و ٨٢ - ٨٥
تاريخها ٤٨ و ٤٩
تشويش بها ٨٥ - ٨٨ و ٩٠
حضور الخصم بها ٧٠ و ٧١
مشمولات محضرها ١٥٦ و ١٥٧

(ح)

حارس :

تعيينه ٤٤٦
صفاته ٤٤٧
واجهه ٤٥٧ و ٤٥٨

حجز :

إجراؤه ٤٤٢
إيقاف إجرائه ٤٥٢ و ٤٧٨
تعدد المدائنين ٤٣٢
جواز الحجز ٤٣٧ و ٤٣٨ -
حجز إيرادات ممتدة ٤٨٢ و ٤٨٣
حجز ما للدين لدى الغير ٤١٠ - ٤١٨
حجز مراكب ٤٧٤ / ٢
طلب إبقاء الحجز ٤٦٢
» رفع الحجز ٤٢٠

عدم جواز توقيع الحجز ٤٣٤ و ٤٣٦ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٤ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٨١
مشمولات محضر الحجز ٤٤٤
مقاومة عند إجراء الحجز ٤٥٣
مبدأ إعلان الحجز ٤١٩

حكم :

- أحكام متناقضة ٣٧١ مكررة
 - اشمال الحكم على أسباب ١٠٣
 - إعطاء ملخص من الحكم ١٠٩
 - إعطاء نسخة للنصم ١١٠
 - إعلان الحكم ١١٢ و ١٢٢
 - إمضاء الصورة الأصلية ١٠٢ و ١٠٤ و ١٠٦
 - إيقاف الحكم ٢٧٨
 - بطلان الحكم ٣٤٤
 - تأجيل إصدار الحكم ٩٢ و ٩٣ و ١٢١
 - تسجيل صورة الحكم ٥٩١
 - تسلم صورة الحكم ١٠٧ و ١٢٢
 - تمسك به في حال الغيبة ١٢٠
 - تنازل عنه ٣٠٧
 - تنفيذه ١١٣
 - جمع الآراء ٩٦
 - جواز الاطلاع على الحكم ١٠٨
 - حكم اختصاص (استثناه)
 - » محضيري
 - » مهدي
 - » غيبي ١١٩
 - ضياع نسخة الحكم الأولى ١١١
 - قيد الحكم بواسطة الكاتب ١٠٥
 - كيفية إصداره ٩٧ — ٩٩
 - مداولة في الحكم ٩١
 - معارضة في الحكم ٣٢٩ و ٣٣١
- (خ)

خبير : أنظر أهل خبرة

خـصـم :

استجوابه ١٥٣ — ١٥٥
امتناعه عن الاجابة ١٦١ و ١٦٢
تعذر حضوره ٧٢
حضوره ١٢٣ و ١٢٥
عدم سماع اقواله بأودة المشورة ٩٤ و ٩٥
غيبته ١١٩ و ١٢٣ و ١٢٤
نذب قاض لسماع اقواله ٧٢ و ١٥٩

(د)

دعوى :

إحالتها على محكمة أخرى ١٢٤ و ١٣٦ و ١٣٧
إيقافها ٣٢٥
بطلان ورقة الطلب ١٣٨
تقدير الدعوى ٣٤٦ — ٣٤٩
تقديم الدعوى للمحكمة ٢٣١
دعوى استحقاق ٥٩٤ — ٥٩٦
» استرداد ٤٧٨ و ٤٧٩
» ضمان ١٤٦ — ١٤٨
» غير مستعجلة ٨٠
» فرعية ١٤٩ و ٢٩٣ — ٢٩٥
» مستعجلة ٧٨
دفع الدعوى ١٣٣ و ١٣٤
» بطلب ميعاد ١٤٠ — ١٤٤
» بعدم الاختصاص ١٣٤
زوال بطلان ورقة الطلب ١٣٩
شرح وقائع الدعوى ١٧٧
قيد الدعوى بمجدول المحكمة ٥٠
قيمة الدعوى ٣٠
كيفية رفع الدعوى ٣٣

دفع فرعى : أظردعوى (دفع الدعوى)

(ر)

رسوم :

ضرورة بيانها على الاعلان بواسطة المحضر هـ

(ش) :

شهود :

إحضارهم كرها ١٩٤

اعتراض على الشهادة ٢١٤

إقالتهم من الغرامة ١٩٦

امتناعهم عن الأجابة ١٩٥

امتناع الشاهد عن الامضاء ٢١٦

» » عن الحضور ١٨٧

امضاء » أصل الاعلان وصورته ١٣

بيان اسم الشاهد ولقبه وصنفته ووظيفته ومحلّه وقرابته لأحد الخصوم ٢٠٩

تأدية الشهادة ٢٠٠ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٧

تحديد وقت لسماع الشهود ١٨٣/٤

مخلفهم اليمين ٢٠١ و ٢١٠

تعيين قاض لسماعهم ١٨٣/٢ و ٣ و ١٩٧

تلاوة الشهادة على الشهود ٢١٥

رد الشهادة ١٩٨

شهادة الزوج ٢٠٧

» القاصر ١٩٩

عدم جواز تأدية الشهادة ٢٠٢ - ٢٠٥

» مباح الشهود ٢٧٠

غراستهم ١٩١ - ١٩٣

شيخ البلد : ضرورة مساعدة المحضر : أنظر محضر

صالح :

صورة اعلان :

تاریخ ۷-۹

میعاد اعلانیہ ۱۰ و ۱۷ — ۲۲

صور :

اعطاهما . . γ

عدم جواز اعطائها ۷۰۱

طعن في الأحكام : انظر استئناف . التماس . مُبارضة .

عرض الدين :

بيان محضر الشئ المعروض ٦٨٦

عرض الدين أثناء المرافعة ٦٩٧

» عرضاً حقيقياً ٦٨٥

عریضۂ دعوی : انتظار اعلان - دعوی ،

عقار :

وضع يد علیہ ۲۹

غرامة :

حکم کیا ۲۹۱ و ۲۹۲ و ۲۹۳ و ۲۹۴ و ۲۹۵ و ۲۹۶ و ۲۹۷ و ۲۹۸ و ۲۹۹ و ۳۰۰

(ف)

فوائد :

- ايقافها ٥٢٧
- ايداعها مع الدين ٦٨٩
- جريانها ٤٢١

(ق)

قسمة بين الغرماء :

- الاطلاع على قيمة التوزيع المؤقت ٥١٧ و ٥١٨
- إعلان الشروع في التوزيع ٥٢٩
- تسلم الدين ٥١١
- طلب إجراء التوزيع ٥١٤
- مشمولات قائمة التوزيع المؤقت ٥١٧ و ٥١٨
- » » » الانتهاء ٥٢٢
- » » » بمبادئ تحرير » المؤقت ٥٣٤
- » » » » الانتهاء ٥٣٤
- » طلب التوزيع ٥١٦

قضاة :

- اجابة على طلب الرد ٣١٦
- ارتكاب القاضي الرشوة ٢/٦٥٤
- استئناف حكم طلب الرد ٣٢٢
- تحالف أحدهم عن الحضور ١٠٢
- تقديم دعوى المخاصمة ٦٥٧
- » الرد ٣١٠ و ٣١٥
- حصول الرد ٣١٠ و ٣١٥
- » غش أو تدليس من القاضي ٢/٦٥٤

محكمة (تابع) :

درجات المحاكم ٢٤

عدم اختصاص ٢٥

نذب قاض ٢٦

محكون :

امتناف أحكامهم ٧٢٤

امتناع أحدهم ٧٠٧

انقسام آرائهم ٧٢٢

إيقاف عملهم ٧٢٠

تحكيمهم ٧٠٢

تعيين بدل أحدهم ٧٠٩

تفويضهم في تعيين محكم مرجح ٧٠٦

ردم ٣٢٦ و ٧١٦

طلب بطلان حكمهم ٧٢٧

عدم تميم أحدهم ما نيط به ٧١٤

« تفويضهم بالصلح ٧٠٥ »

« صحة تحكيمهم ٧٠٣ »

عزلهم ٧١٥

مشاركة تحكيمهم ٧١١

معارضة في أحكامهم ٧٢٣

ميعاد تقديم أحكامهم ٧٢٥

« حكمهم ٧١٢ و ٧١٣ »

مرافعة :

إلغاؤها ٣٠٤

انقطاعها ٣٠٠ و ٣٠١

إيقافها ٢٩٩

بطلانها ٣٠٢ و ٣٠٣

مرافعة (تابع) :

ترك الحق فيها ٣٠٥
علائقها ٨١

مصاريف :

تقديرها ١١٦ و ٢١٩ و ٢٥٠
حكم بها ١١٤
مصاريف الشهود ٢١٩
معارضة في المصاريف ١١٧

مضاهاة :

أمر بإحضار أوراق المضاهاة ٢٦٤
إمضاء أوراق المضاهاة ٢٦٢ و ٢٦٨
أوراق تقبل عليها المضاهاة ٢٦١
مصاريف نقل أوراق المضاهاة ٢٦٦

معارضة :

جوازها ٣٣٢
رفعها ٣٣٨
شهادة بوجودها ٣٤٣
عدم قبولها ٣٣١ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٥٨٦ و ٥٩٩
في حكم غيبي ٣٢٩
قبولها ٣٣٤
قيدها ٣٤١ و ٤٠٩
كيفية حصولها ٣٣٢ و ٣٣٧
ما يترتب عليها ٣٣٥ و ٣٣٦
ميعاد تقديمها ٤٠٩
نظرها في غرفة المشورة ١١٨

(ن)

نزع ملكية :

- استئناف حكم المعارضة في تنبيه نزع الملكية ٥٤٩
- تسجيل تنبيه نزع الملكية ٥٤١
- تنبيه نزع الملكية ٥٣٨
- ما يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية ٥٤٥
- معارضة في تنبيه نزع الملكية ٥٤٨
- معاماد طلب تنبيه نزع الملكية ٥٣٩

(و)

وكيل :

- اثبات وكالة ٧٤
- جعل محله محلا مختارا ٧٥
- عدم وجود سكن له بالبلدة الكائن بها مركز المحكمة ٧٦

(ی)

يمين :

- اعلان حكم اليمين ١٧٠
- امتناع عن تأديتها ١٦٨
- تأديتها حسب الأصول المقررة بالديانة ١٧١ و ١٧٢
- تغير في صيغة السؤال ١٦٩
- تقديم صيغة السؤال ١٦٣
- جواز ردها على الخصم ١٦٧/٢

یمین (تابع) :

رفض طلبها ١٦٥

عدم جواز التكليف بها من باب الاحتياط ١٦٦

عدم جواز توجيه اليمين ١٦٤

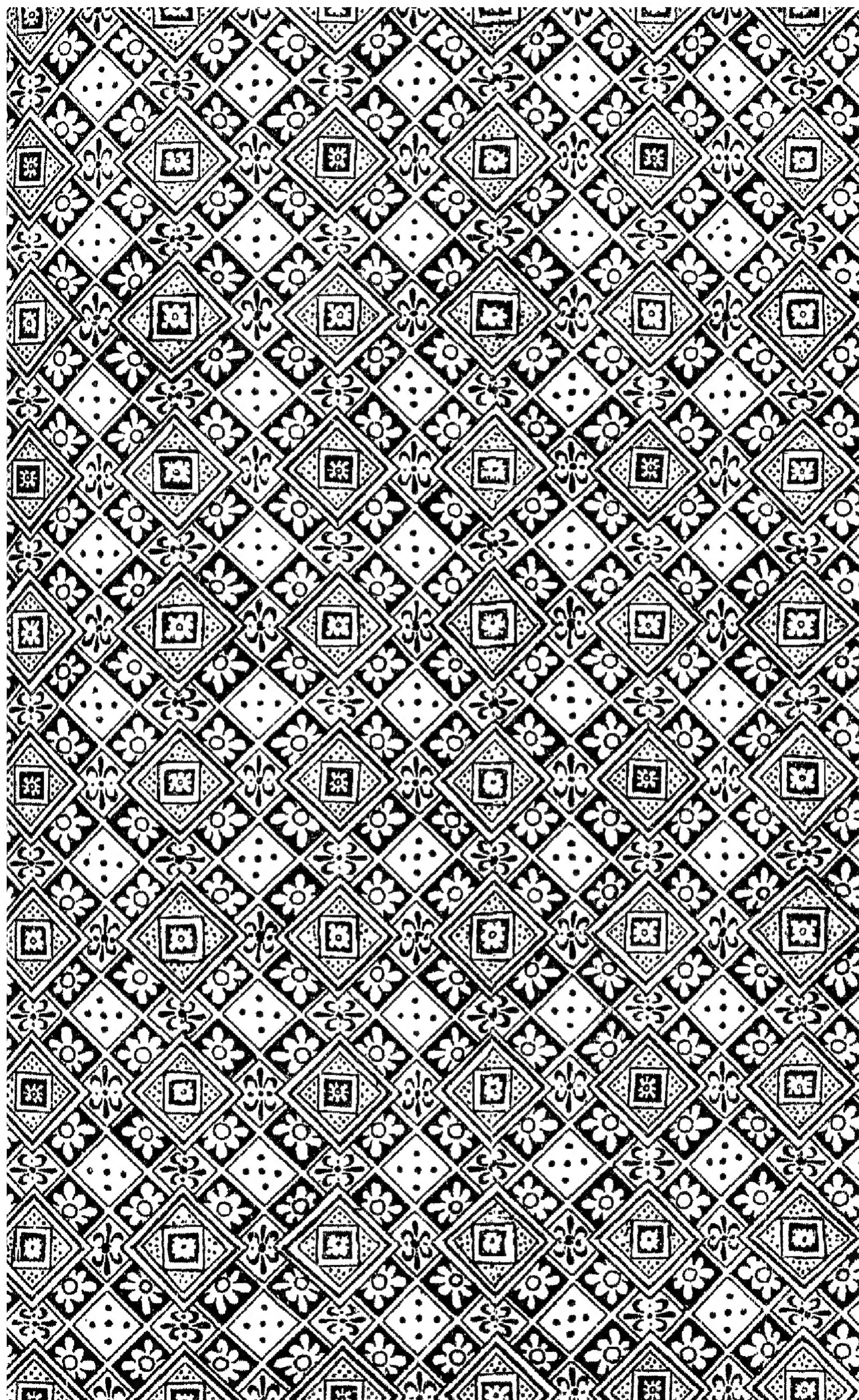
عدم جواز التوكيل في تأديتها ١٧٣

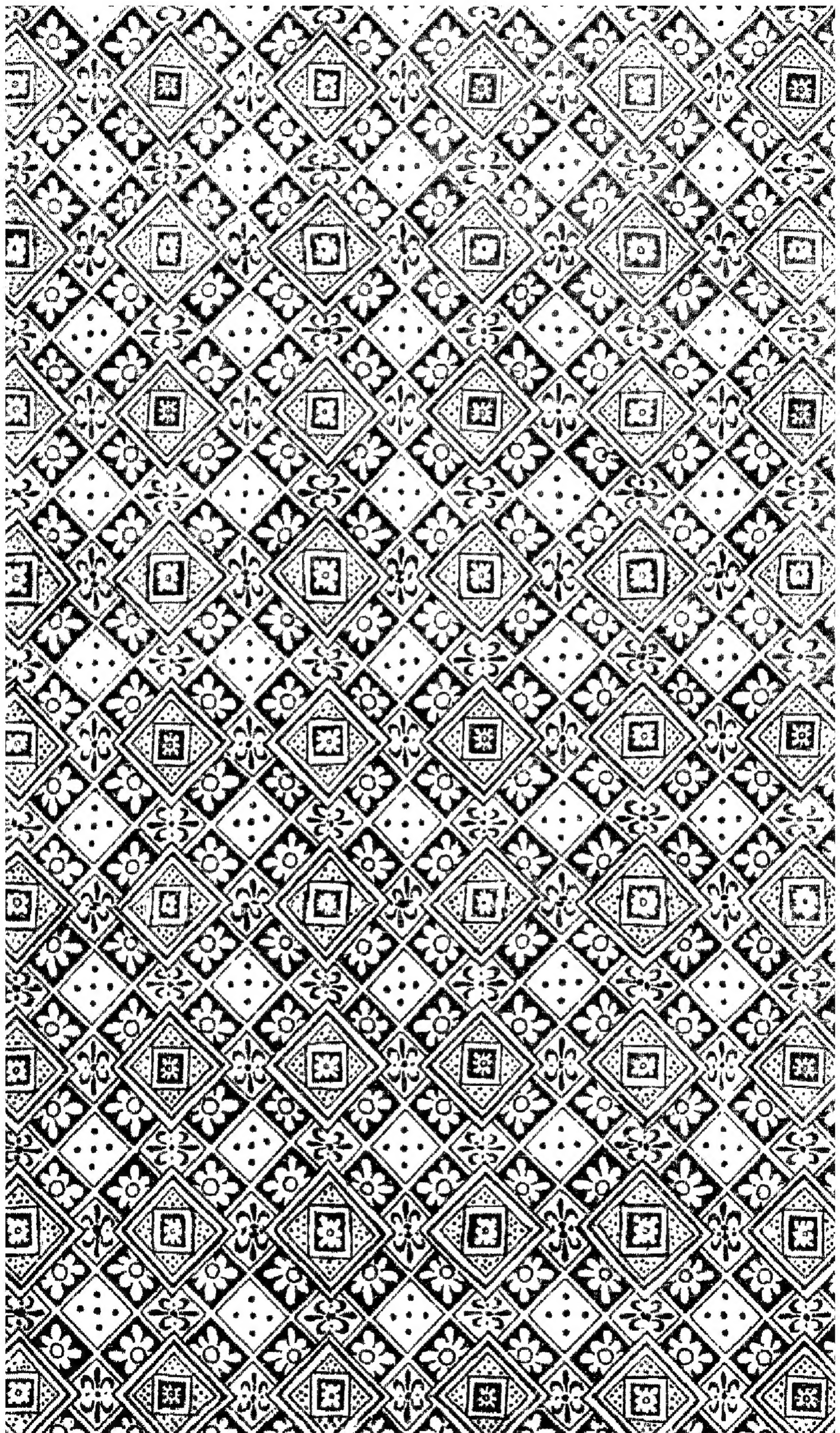
عدم معارضة الخصم المطلوب تحليفه ١٦٧/١

كتابة محضرها ١٧٦

ندب قاضٍ لتحليف ١٧٤ و ١٧٥

(المطبعة الاميرية ٢٨١٦/١٩٢٥/٢٠٠٠)







Bibliotheca Alexandrina



0402978